

النُظْمُ

اليُونَانِيَّةَ وَالرُّومَانِيَّةَ وَالْأَرِسْطِلَامِيَّةَ

للسنة الخامسة التوجيهية

تأليف

محمد عبد الرحمن بن علي

الحائز للدرجة العالية (M. A.) من جامعة ليفربول
ولاظر مدرسة الفقه الثمينة بالأميرة

الطبعة الأولى - أكتوبر ١٩٣٧

(حقوق الطبع والترجمة محفوظة لل المؤلف)

العدد ١٠

طبع في مطبعة دار المعارف في القاهرة

العدد ٤١٤٥٥ وهي ملزمة طبع في القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ما كنت أفكر يوماً في وضع كتاب عن « النظم » طائفاً مختاراً ، لأن الموضوع متشعب الأطراف ، معقد الأجبات ، متعدد النواحي ، فالتاريخ الدستوري ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وعلى المؤلف ألا يغفل أى ناحية من هذه النواحي عند التعرض له ، فكتاب مثل هذا يحتاج في تأليفه إلى فراغ كبير ، وبجهود مضن ، ووسائل ممددة للبحث والاستقصاء ، وأنى لمثل أن يجد هذا الفراغ ، ويعد نفسه لهذا المجهود ، ويعثر على هذه الوسائل ؟ فعمل الوظيفة يشغل الفراغ ، ويضنى الجسم والعقل ، والاقامة بعيداً عن القاهرة فيها بعد عن منابع البحث والاطلاع ، وفوق ذلك فأين وسائل الإغراء للقيام بمثل هذا العمل ؟

ولاكن شامت الظروف أن تخلق الدوافع إلى وضع هذا الكتاب ، ولما كان لابد من وضعه ، عملت ما في وسعي لأغراء تسمى ، والتغلب على العقبات في سبيل ، وقد نجحت لحد مناسب في الوصول إلى غرضي ، واستطعت في النهاية أن أخرج للعالم هذا الكتاب ، وأدفع به إلى أيدي القراء ، ولم أن يقولوا كلمتهم فيه ، وليس لي إلا أن أصغى مع الشكر إلى انتقاد الناقدين ، وأعمل على تحسينه في كل طبعة تستجد إن شاء الله .

ولما كان موضوعه يطابق أحدث منهج وضع اطلية السنة الخامسة التوجيهية ، وأعيت تبسيط موضوعاته ، وكلى رجاء في أن يستفيد هؤلاء الطلبة ، بما فيه من ثمرة بمجهود طويل ، وفقنا الله لما فيه خير الوطن ؟

عبد الرحيم

أكتوبر ١٩٣٧

المنهج

النظم اليونانية والرومانية والإسلامية

(درس واحد في الأسبوع)

١ - النظم اليونانية عموما وفي أثينا خصوصا

أصل المدن اليونانية - تطور نظم الحكم فيها - دستور اسبرطة .
أثينا : الديمقراطية الأثينية ونظمها في القرن الخامس - مزايا وعيوب
الديمقراطية الأثينية - الدولة الأثينية - التربية والحياة العقلية

٢ - النظم الرومانية :

مدينة روما ونظامها الأول - الجمهورية الرومانية - الامبراطورية :
النظم الادارية والحرية والمالية والقضائية - القانون الروماني وأثره
في التاريخ .

٣ - الحكومة الإسلامية ونظمها :

الخلافة - الوزارة - القضاء - الحسبة - الحرب - إمرة الجيش -
الخراج - الزكاة .

فهرس الكتاب

صفحة	النظم اليونانية	صفحة
٦٤	الاجريق	٣
٦٥	نظم حكمهم	٥
٦٩	المدن الاغريقية	٦
٧٠	عوامل الوحدة	١٠
٧٣	تطور نظام الحكم	١٢
٧٤	تدهور الملكية وسقوطها	١٤
٧٥	عصر المختصين	١٦
٧٧	أهمية عصر المختصين	٢٠
٧٨	دستور إسبرطة	٢٢
٨٤	التربية الاسبرطية	٢٨
٨٦	أثينا	٣٠
٩١	حكومة الأقلية	٣١
٩٣	سولون	٣٣
٩٤	مشروعات سولون ودستوره	٣٤
٩٤	الامبراطورية الاثينية	٣٧
٩٦	الحروب البلونيزية وسقوط	٤١
٩٦	الامبراطورية الاثينية	٤٤
٩٦	الديموقراطية الاثينية	٤٦
٩٦	عيوب الديموقراطية الاثينية ومزاياها	٤٨
٩٦	التربية والحياة العقلية	٥٢
٩٦	عظمة أثينا	
١٠٢	النظم الرومانية	
١٠٣	سكان إيطاليا الأوائل	٦٠
١٠٥	روما	٦١
١٠٦	دستور روما الأول	٦٢
١١٢		
٦٤	تعديل الدستور	
٦٥	عهد الجمهورية	
٦٩	النزاع بين الأشراف والعامه وأثره في الدستور الرومانى	
٧٠	خلاصة الدستور الرومانى	
٧٣	في العهد الأول للجمهورية	
٧٤	كبار الموظفين	
٧٥	الجمعيات الشعبية	
٧٧	وظيفة التريبون	
٧٨	مجلس الشيوخ	
٨٤	المالية	
٨٦	الأقاليم	
٩١	النزاع بين العامة ومجلس الشيوخ	
٩٣	أولا - القضاء على سلطة المجلس	
٩٤	ثانيا - استعادة المجلس سلطته	
٩٤	يوليوس قيصر وأثره في الدستور	
٩٦	عهد الامبراطورية	
٩٦	حكومة الأقاليم	
٩٦	الادارة المالية	
٩٦	خلفاء أغسطس (١٤ م - ٦٨)	
٩٦	أهم مظاهر هذه الفترة (١٤ م - ٦٨)	
٩٦	الفترة ما بين ٩٦ م - ١٨٠ م	
٩٦	عوامل ضعف الامبراطورية في نفس الفترة	
٩٦	حالة الامبراطورية في القرن الثالث	
٩٦	الامبراطورية في عهد دقلديانوس	
٩٦	تنظيم الادارة الحكومية	
٩٦	القانون الرومانى	

صفحة	أثره في التاريخ	١١٤
نوعا الوزارة	النظم الاسلامية	١١٨
راتب الوزير	الخلافة	١١٨
القضاء	انتخاب الخليفة	١١٩
القضاء قبل الاسلام	شروط الخلافة	١٢٠
القضاء في الاسلام	بيت الخلافة	١٢٢
ديوان المظالم	الانتخابات للخلافة	١٢٦
الشرطة	نقد وتحليل	١٣٢
الحسبة	ماهية الخلافة	١٣٤
الحرب وإمرة الجيش	الوزارة	١٣٥
الخراج والزكاة	أمير الأمراء	
الخراج		
الزكاة		

فهرس الصور

صفحة	٣	آيتان من كريت يظهر فيها تقدم فن الزخرفة
ملهى ديونيسوس	٥٤	هو ذو اعمدة بأحد قصور كريت
الشاعر سوفوكليس	٥٥	جبال أولبوس — موطن الالهة
يوريبديس	٥٥	أوان قديمة العهد من أثينا وأرجوس
المؤرخ ثوسيديدس	٥٦	هومر
سقراط	٥٦	مجموعة القسوانين الاغريقية مخفورة
أفلاطون	٥٧	على الجدران
أرسطو	٥٨	بيرة والمضيق وجزيرة سلاميس
كوخ من أكوخ اللاتين	٦١	بركيز
نهر التيبر وجزيرته عند روما	٦٢	جندي إغريقي
لكثور	٧١	ألسيادس
لباس روماني	٧٢	البنكس — مكان انعقاد الجمعية بأثينا
قنطرة وفوقها مجرى جلب الماء	٧٣	معبد ثيسوس ولاريوباجوس
منزل روماني قديم	٧٨	والأكروبوليس بأثينا
جزء من منزل أحد أثرياء ذلك العصر	٧٨	البارثينون كما كان
من الداخل		شبان على ظهر جياد في أحد الأعياد
أواني مطبخ روماني مصنوعة من البرنز	٧٩	
المصارعون	٧٩	

صفحة		صفحة
١٠٠	الكوسيوم بروما (كما كان)	٨٠
١٠٠	ماريوس	٨٣
١٠١	بومبي	٨٦
١١٠	يوليوس قيصر	٨٧
١٤٥	شيشرون	٨٨
١٤٨	بروتس	٩٠
	أنتوني	٩٠
١٤٨	أغسطس	٩١
١٤٩	مقبرة شريف روماني على شكل هرم	٩١
١٥١	تراجان	٩٨
١٥١	عامود تراجان	٩٨
١٥٢	الامبراطور تراجان عند جسره الجديد	٩٩
١٥٢	على الدانوب	٩٩
١٥٢	خطاب من ورق البردي معد للارسال	٩٩
١٥٢	خطاب من جندى بالجيش الروماني إلى	٩٩
١٥٣	والده بمصر	١٠٠
	حصن روماني عند الحدود	
	حاتطروماني محصن على الحدود الجرمانية	
	جنديان رومانيان	
	هادريان	
	بعض الآثار القديمة بالقسطنطينية	
	مجلس القضاء في غرقطة	
	جند بأعلامهم وأبواقهم في القرن الثامن للهجرة	
	دوع ابي عبد الله آخر ملوك الاندلس	
	بعض جنود الانكشارية في الدولة العثمانية	
	منجنيق لرمي الحجارة	
	منجنيق لرمي السهام	
	منجنيق آخر لرمي الحجارة	
	منجنيق لرمي النقط	
	الكيش	
	دبابة لتقب الاسوار فوقها برج سفينة عربية	

فهرس الخرائط

صفحة		صفحة
٥١	خريطة لبيان طبيعة بلاد الاغريق	٨
٦٠	بلاد الاغريق في القرن الخامس قبل الميلاد	٢١
٨٩	الامبراطورية الانثية والولايات الاغريقية عند بدء الحرب البونونية الثانية (٤٣١ ق . م)	٣٩
٩٥	خريطة الدنيا كما رسمها هيكتيوس (٥١٧ ق . م)	٥٠
١٠٧	خريطة الدنيا كما رسمها هيودوت (في القرن الخامس قبل الميلاد)	٥١
١١١	خريطة الدنيا كما رسمها اراتوستينز (٢٠٠ ق . م)	٥١
	خريطة الدنيا كما رسمها بطليموس (في القرن الثاني بعد الميلاد)	
	القبائل الايطالية والاترويون والاغريق والقرطاجيون	
	الدولة الرومانية عند وفاة قيصر (٤٤ ق . م)	
	الامبراطورية الرومانية عام ١٦٧ م	
	الامبراطورية الرومانية في عهد دقلديانوس	
	الامبراطورية الرومانية كما نظمها دقلديانوس وقسطنطين	

النظم اليونانية



الآغريق

أسلاف الآغريق : كان الاعتقاد السائد منذ عهد غير بعيد أن الحضارة الآغريقية التي ترعرعت في بلاد الآغريق يرجع أول عهدها إلى الآغريق أنفسهم ، وأن البلاد كانت خلوا من كل تقدم ومدينة قبل زوحمها . غير أن الاستكشافات الحديثة التي غزالت منذ عام ١٨٧٠ قد برهنت على خطأ هذا الرأي ، وأثبتت بالدليل القاطع أن بلاد إيجة كانت موطن حضارة عظيمة قبل زول الآغريق بها .

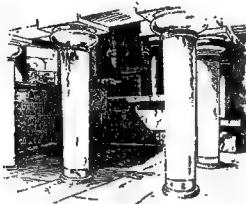
ونقصد ببلاد إيجة تلك الجزر المتعددة التي توجد ببحر إيجة ثم بلاد الآغريق والجهات الساحلية القريبة من آسيا الصغرى ، فنذ عام ٣٠٠٠ ق . م ظهر نوع من الحضارة في جزيرة



آيتان من كريت يظهر لهما تقدم فن الزخرفة

كريت ، وأخذت أسباب المدنية تتقدم بين أرجائها بفضل اتصالها بحضارة القراعة في وادي النيل وترقى إلى درجة رفيعة حتى أصبحت الثالثة في ترتيبها بين المدنيات القديمة . ولم تلبث أن انتقلت عناصر هذه الحضارة نحو الشمال إلى الجزر المتعددة في ذلك البحر ، وبذلك

كانت كريت حلقة الاتصال بين مصر في الجنوب وبحر إيجة في الشمال ، كما كانت مدينتها حلقة الاتصال بين مدينة الشرق ومدينة الأغرريق وغرب أوروبا .



هيرو ذو أعمدة بأحد قصور كريت

وكذلك انتقلت عناصر حضارة أخرى قديمة هي حضارة بلاد الفرات الى تلك الجزر عن طريق آسيا الصغرى ، حيث كان يقيم الحيثيون الذين كانوا على اتصال وثيق بسكان الفرات ، فأصبحت تلك الجزر ملتقى حضارتين عظيمتين ، وبالتالي موطن حضارة راقية . وقد انتقلت عناصر هذه الحضارات من الجزر إلى أقاليم الفاطي . والداخل ببلاد الأغرريق ، وبدأت تزدهر في بعض الأقاليم حوالي عام ١٥٠٠ ق . م

كما دلت على ذلك الاستكشافات الحديثة بمدينة « تيرنس Tiryns » و « مسيني Mycenae » . وإن ما وجد بهما من مخلفات أثرية هو أقدم أثر يشير إلى وجود نوع من الحياة الراقية بالقارة الأوربية ، وهكذا أينعت في تلك البلاد حضارة عظيمة لمدة قرون قبل ظهور الأغرريق بها . أما سكان هذه الجهات في تلك المصور فكانوا يسمون « الإيجيين Aegeans » ، كانوا مقيمين فيها عندما طلع عليها فجر المدينة حوالي عام ٣٠٠٠ ق . م ، واستمروا مقيمين بأرضها لعدة قرون قبل أن يدخلها ذلك الجنس المعروف لنا باسم الأغرريق ، وهم ينتمون إلى جنس أبيض نابه عظيم القدر ، لا يمت للأغرريق بصلة ، وهم وسلالتهم لا يزالون منتشرين في الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض ، ويسمون بجنس البحر الأبيض المتوسط ، ولا يعرف إلا النزر اليسير عن أصلهم أو علاقاتهم بالأجناس الأخرى .

وكان يسكن الجهات الشمالية خلف جبال البلقان والبحر الأسود إذ ذاك ، قوم بعيدون عن المدينة هم الأغرريق ، الذين أخذوا يتطلعون إلى تلك البلاد الفنية بفنونها وصناعاتها وتجاراتها . ثم لم يلبثوا أن أغاروا عليها ، وبسطوا سلطانهم في أرجائها ، وبذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ بلاد البحر الأبيض الشرقي .

الأغرريق : إن القوم الذين يطلق عليهم اسم الأغرريق كانوا في الأصل عبارة عن مجموعة كبيرة من قبائل تنتمي إلى الجنس الهندي الأوربي (Indo-European) وكان موطنه الأصلي أواسط آسيا ، فقد تحركت القبائل المختلفة المنتمية لهذا الجنس غربا ، وكان من بينها قبائل الأغرريق الذين حطوا رحالهم في سهول نهر الدانوب ، حيث أقاموا بأسرهم ومواشيهم وقطعان أغنامهم يستغلون تلك المراعي الواسعة الفنية .

غير أنهم لم يلبثوا أن تحركوا جنوبا واستوطنوا تساليا بعد عام ٧٠٠ ق.م بقليل ، وأخذوا بعد ذلك يغيرون على بلاد شبه جزيرة « بلبونيز Peloponnesus » وكان أسبقهم الى ذلك « الآخيون Achaeans » الذين استولوا على بعض المدن الهامة مثل تيرنس وميسني ، ولاشك أن بعضهم امتزج بالسكان الأصليين ، ومن الثالث كذلك أنه حوالي عام ١٥٠٠ ق.م أغارت على هذه الجهات قبائل أخرى من الأغريق معروفة باسم « الدورين Dorians » وأخضعوا لسلطانهم الآخيين وسكان البلاد الأصليين من الإيجيين .

ولم يقف الدوريون عند حد استيلائهم على شبه الجزيرة بل عبروا البحر الى جزيرة كريت واستولوا عليها حوالي ١٤٠٠ ق.م ، كما استولوا على جزر بحر إيجة الجنوبية ، وفيما بين عامي ١٣٠٠ و ١٠٠٠ ق.م تم استيلاء القبائل الاغريقية على بقية الجزر وكذلك على ساحل آسيا الصغرى ، وهكذا استولوا على جميع بلاد إيجة ، كما استولى في أثناء ذلك فرع آخر من أقرباء الاغريق على بلاد آسيا الصغرى موطن الحيثيين اذ ذاك ، بعد أن زحف جنوبا عن طريق شرق البحر الأسود .

وكان من نتيجة هذه الغارات أن سقطت امبراطورية الحيثيين ، وكادت تمحى مدينة الإيجيين العظيمة وتحل محلها بريرة الشمال ، فقد اختفى الكثير المهم من عوامل هذه المدنية ، ومع ذلك فقد بقي من الصناعات ما كان كفيلا بأن يكون نواة صالحة تساعد واحة الاغريق على إنشاء مدنية هي أرقى ما شهده العالم القديم . أما عن سكان البلاد الأصليين من الإيجيين ، فقد فر أثريائهم وقليل من السكان الآخرين الى الخارج ، وتم امتزاج من بقي في البلاد بالغزاة الفاتحين من الاغريق ، وقد نشأ عن هذا الاختلاط ظهور جنس مختلط من السكان وهم المعروفون في التاريخ بالاغريق .

نظم حكمهم

نظامهم كرامة : عندما أغار الاغريق على شبه الجزيرة كانوا لا يزالون رعاة ، وقد سادت بينهم الأنظمة الموروثة في العادة بين قبائل الرعاة ، فلم تكن لهم حكومة منتظمة لأنه لم يوجد الباعث على وجودها ، فلم يكن هناك موظفون ولا محاكم ولا قضاياء بالمعنى المعروف لنا ، وإنما كان الحكم الفصل بين الناس عدة عادات اعتادوها ، ويحكم فيما بينهم بمقتضى هذا العرف ، وقد كانوا عبارة عن قبائل رحالة ، تضم كل قبيلة منها عددا كبيرا من الأمبر يربط بعضها ببعض روابط الأخوة .

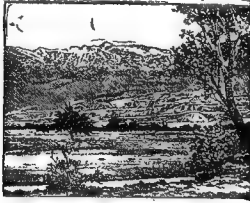
ومن وقت إلى آخر كان يجتمع مجلس مكون من أكبر أفراد القبيلة (Council of Elders) فيفضل فيه المسائل المتنازع عليها أو فيما بينهم القبيلة عموماً . وعلاوة على هذا المجلس كانت هناك جمعية مكونة من رجال القبيلة الذين يستطيعون حمل السلاح وكانت تجتمع كل عام أو في أحد الأعياد الكبرى ، ومهمتها النظر في أمر الحرب أو الهجرة ، ولا ريب أن ما شاهدوه من أنظمة في المدن التي استولوا عليها كسبى كان لها بعض الأثر في أنظمتهم ، إذ لم يلبثوا طويلاً حتى ظهر بينهم « ملوك » رعاة ، حكاكة بلا شك للبلوك الذين وجدوهم في تلك البلاد ، فقام قوادهم الأقدمون ، واتخذوا لأنفسهم هذا اللقب .

حالة الاستقرار : ولم يمض على هذه الحالة زمن طويل حتى أخذ الأفریق ينصرفون تدريجاً إلى زراعة الأرض واستغلالها ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة الجديدة أنهم أخذوا يستقرون في جهاتهم بخوار أراضيهم الزراعية ، فأدى ذلك إلى أنهم بدأوا يبنون لأنفسهم منازل ثابتة يقيمون فيها . ولكن بالرغم من ذلك بقي الكثير من عاداتهم القديمة مسيطراً عليهم ، فمن ذلك أنهم تركوا زراعة الأرض للنساء ، وبقي الرجال يحتفرون رعاية المواشى والأغنام ، ويقومون بمهمة القتال والنضال في الحروب ، وبقي الحيوان والرعى قوام الثروة للأرض والزراعة لمدة قرون بعد حالة الاستقرار التي أشرنا إليها .

ولم يمض طويل وقت حتى ظهرت الحاجة إلى حكومة منظمة لتصرف شئون الناس ، إذ عندما استقرت القبائل ، وظهرت القرى تقطنها الأمرات المختلفة ، قسمت الأراضي بينها لاستغلالها ، ولو أن حق الملكية استمر زمناً من حقوق القبيلة لا من حقوق الأسرة ، غير أن هذا الحق انتقل إليها تدريجاً ، وكان من نتيجة ذلك أن نشأ نزاع بين الأمر وبين الأفراد على عدة أمور تتعلق بحق الملكية كتفاحتهم على حدود الأراضي وعلى حقوق الزاثة ، وعلى مسائل البيع والشراء وما شاكل ذلك ، فأدى هذا بدوره إلى ضرورة خلق حكومة تواجه هذه المشاكل الجديدة بطريقة منظمة ، وهكذا نرى الأفریق يحاولين لمدة أربعة قرون (من عام ١٠٠٠ إلى عام ٦٠٠ ق . م) أن يحلوا حلاً موقفاً لهذه المشكلة الجديدة التي واجهتهم ، وهي مهمة إيجاد حكومة منظمة تستطيع أن تعالج الموقف بحكمة ونجاح . وكان من العقبات الكبرى في سبيل تلك الحكومات عدم وجود نوع من الكتابة بين الأفریق إلا في حالة الانتقال هذه ، فقد زابت الأمور بذلك تعقيداً .

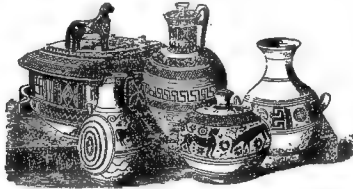
المدن الأفریقیة : وتطورت الأمور تطوراً طبيعياً فمنت القرى المتجاورة واتصلت بعضها ببعض فتكونت « مدينة » من كل عدة قرى ، وأصبحت كل مدينة دولة قائمة بذاتها وهي الأمة التي يعرفها الأفریقی ، وكانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة بذاتها لها ملكها .

والهنا، ولها قوانينها وحيشها، وأصبح الأغرقي غير مرتبط برابط الوطنية إلا بمدينته.



جبال أولدوس - موطن الآلهة

غير أنه جدير بالذكر، أننا نستطيع تتبع ظهور هذه الحضارة بسمولة في خلال القرنين والنصف



أواني قديمة للهد من أثينا وأرجوس

الآخرين من عهد الملكية « أي من ١٠٠٠ الى ٧٥٠ ق. م. » رغم ظهور الملكية قبل ذلك بزمان طويل .

إتصال المدن الاغريقية : كانت هناك عدة عوامل لها أثرها الفعال في تكوين هذه الدولات المتعددة في بلاد الاغريق . وأهم هذه العوامل أثرأ طبيعة البلاد ، فهي أكثر جهات أوروبا جبالا ، وما سفلها إلا عبارة عن عدة سهول صغيرة تحيط بها الجبال من جميع النواحي ، وبعضها مفتوح السيل للبحر فقط . ولقد برهن الواقع في كل العصور على أن الجبال لا الأتياز هي الحاجز الأكبر التي تمنع الاتصال بين القبائل المتجاورة ، وهكذا كان الحال في بلاد الاغريق ، وهكذا أدت طبيعة الأرض إلى تكوين عدد كبير من الدولات المستقلة التي أشرنا إليها، وبعد

هذا من أهم المظاهر التي نراها في تاريخ الأمازيغ ، فقد نشأت كل مدينة من المدن الرئيسية في أحد هذه السهول الصغيرة ، ولما كانت الجبال التي تفصل كلا منها عن جارتها شاهقة وعرة



خريطة لبيان طبيعة بلاد الأمازيغ

المسالك ، تمت وحيدة مستقلة تمام الاستقلال عن جاراتها ، وكونت لنفسها شخصية مستقلة وطبعت نفسها بطابع خاص قبل أن تتأثر بأي عامل خارجي ..

ولا يفوتنا كذلك أن طبيعة البلاد الجبلية كانت السبب في حمايتها من الغارات الأجنبية ، كما أنها جعلت من العسير على شعبة من الجنس الأمازيغي أن تخضع الشعب الأخرى ، فوادي « تيمبي Tempé » مثلا الواقع بين جبل أساوأو والميوس ، و« ترمو يلاى Thermopylae »

الواقع بين شمال البلاد ووسطها يستطيع قليل من الرجال الانتداء أن يدافعوا عنها ضد جمهور كبير من الأعداء يفوقهم عددا .

غير أنه في حين أن الجبال فصلت الدويلات الأغريقية بعضها عن بعض ، كان البحر طريق اتصال بين كل منها والأخرى وكذلك بينها وبين العالم الخارجى . والواقع أن من الخصائص العجيبة لطبيعة هذه البلاد عظم امتداد ساحلها ، ومن هذه الوجهة تفوق أى دولة أخرى في أوروبا ، فمع أن مساحتها لا تساوى مساحة بلاد البرتغال إلا أن ساحلها أطول من ساحل كل شبه جزيرة أيبيريا ، ويرجع ذلك الى أنها محاطة بالبحر من جميع نواحيها إلا الجهة الشمالية ، ولأن سواحلها كثيرة التعاريج والخلجان . وكان لهذا أثره الواضح في أنها تكاد تكون كل الدويلات الأغريقية متصلة بالبحر اتصالا سهلا ، وتكاد تكون « أركاديا Arcadia » هي الوحيدة التي لم يكن لها ساحل بحرى .

وهناك عامل آخر كان له أثره في عدم تكوين وحدة إغريقية ، وذلك أنهم أخذوا بمضى الزمن يسون وحدتهم القديمة أيام كانوا رعاة ، واهت ذكرى هذه الوحدة حتى من أقدم قصصهم وما جرى به العرف بينهم ، إذ عاشوا دهرأ طويلا وهم جماعات منفصلة ، فانتشرت بينهم عادات خاصة ولهجات خاصة تختلف في كل مدينة عما كانت عليه في سواها ، فعدا كل إغريقى لا يؤمن الا بفكرة سيادة كل مدينة واستقلالها ، وأضحى لايتترف بأى سلطة عليا خارج أسوار المدينة التي ينسب اليها ، كما أنه كان من أبغض الأمور في نظره أن تسيطر إحدى المدن على غيرها مهما كانت النتائج الحسنة التي تحصل عليها المدن الضعيفة من هذا الضم ، وقد كان هذا الشعور عاما بين جميع شعب الجنس الأغريقى ، فلم يقتصر على فئة دون أخرى ، ولم يكن خضوع بعض المدن لى غيرها إلا على الرغم منها ، وكانت تنبهر أول فرصة مناسبة للخلع نير الاستبداد عن أكتافها .

وكانت وطنية الأغريقى قاصرة على مدينته ، ويندر أن تدفعه البوائت على حب المصلحة العامة لبلاد اليونان كلها « هيلاس Hellas » ، فسلامة مدينته وثرأوما وتقدمها كانت أعز عليه من سلامة « هيلاس » وثرأائها وتقدمها ، وكثيرا ما كان يضخى الثانية بارتياح في سبيل الأولى . وكان الأغريقى الوطنى على تمام الاستعداد أن يقدم روحه وأمواله ضحية في سبيل إسماع مدينته ، في حين أنه كان يرضى بها لمصلحة البلاد عامة ، معتقدا أنه غير ملزم بتقديم أى تضحية في هذا السبيل .

وقد كان الاتصال بين هذه الدويلات تاما لدرجة أن أحد رعايا مدينة ما يعتبر أجنبيا داخل حدود مدينة أخرى ، فلم يحرم عليه القانون اشتراكه في حكومة تلك المدينة قطع ،

بل كان مخطوئا عليه أن يقتل أرضا أو بيتا فيها أو يتزوج إحدى نساها أو يتقاضى إمام.
عما كنها إلا عن طريق صديق من سكان المدينة (١)

وقد كان لهذه الطريقة ثمرها في توجيه شعور الأغريق وعواطفه نحو مدينته فقط ، وإن
هذا الشعور هو الذى جعل من الصعب على الأغريق أن يتخذوا ويجمعوا كلمتهم فى أوقات
الخطر المشترك ، وإن هذا الانقسام السياسى هو الذى جعلهم يحارب بعضهم بعضا ، ومهد
فى النهاية لمضوعهم لسلطان ملوك مقدونيا .

ولقد ساعدت الطبيعة الجغرافية فى أربعة أقاليم من بلاد الأغريق على تكوين وحدات
كبيرة أربع ، أقدمها « أرجوس Argos » ، فقد استطاعت المدينة المسماة بهذا الاسم إخضاع مدينتي
ميسيني وتيرنس والمدن المجاورة وكونت منها مقبلا واحدة أطلقت عليها اسمها ، وبفس الطريقة تكونت
مملكة « اسبرطة Sparta » إذ أخضع ملوكها شبه الجزيرتين الواقعتين فى الجنوب ثم بلاد
« الميسينيين Messenians » فى الغرب . وابتلعت « أثينا Athens » دويلات شبه جزيرة
« أتিকা Attic peninsula » ، والى شمالها قامت « طيبة Thebes » بتكوين اتحاد من مدن بوشية
« Boeotia » تحت رياستها ، لأنها لم تستطع إخضاعها . ومع ذلك فلا ننسى أن كل أمة منها
بقيت « مدينة حكومية A City-state » رغم اتساع حدودها ، فكانت الأمة التى
تسكن شبه جزيرة أتিকা مثلا تسمى أثينا ، وكل فلاح فى أتিকা يسمى أثينى ، والحكومة تشمل
جميع شبه الجزيرة .

عوامل الوحدة

قد يتطرق الى اللحن بعد الذى ذكر عن الدويلات المتعددة ببلاد الأغريق وانفصال
بعضها عن بعض ، أنه لم تكن هناك أية رابطة بين أقوام هذه الدويلات ، غير أن الواقع بخلاف
ذلك تماما ، فقد كانت هناك عدة عوامل هامة تربط ما بين هؤلاء الناس من حيث الشعور
والاحساس ، والاحتجاج والنصرة الجنسية ، واليك أهم هذه العوامل :

رابطة الدم : كان الأغريق جميعا يعتقدون أنهم من جنس واحد وسلالة واحدة ، إذ
كانوا يرون أنهم من نسل جدم « هيلين Hellen » ، وكانوا يصفون الناس والمدن التى لا تنتمى
اليهم بكلمة « برايرة Barbarians » تمييزا عن أنفسهم ومدنهم ، ولو أن كلمة « برايرة » لم
تحمل فى بداية الأمر المعنى الذى دلت عليه فيما بعد ، عندما ارتقى الأغريق وأصبحوا ذوى

(١) كان يحدث أحيانا أن إحدى المدن تمنح أحد رعايا مدينة أخرى ، أو جميع رعاياها
حق الزواج واقتناء الأراضي .

حضارة عظيمة امتازوا بها عن الشعوب الأخرى ، التي كانت لا تزال في عصور تأخر ، وهو معنى الاحتقار الذى يفهم اليوم من هذا التعبير .

رابطة اللغة : كانت سكان المدن المختلفة يتكلمون بلهجات مختلفة بتأثير البيئة ، غير



هومر

أن ذلك لم يمنع كل أغريقى من فهم الآخر والتفاهم معه ، لأنه كانت هناك وحدة في اللغة رغم تباين اللهجات واختلافها . فوق ذلك فقد كانت أشعار « هومر » منتشرة في كل مكان بالبلاد ، وامتدوا على السنة جميع الأغريق ، وساعد ذلك بلا شك على حفظ جوهر اللغة بين جميع أجناسهم .

رابطة الدين : كان الأغريق منذ أقدم الأزمنة على ما يظهر يعبدون آلهة واحدة ، ولو أنه لم تكن هناك في البداية اجتماعات دينية تؤمها جميع العناصر من كل الجهات ، غير أن هذه الاجتماعات العامة نشأت بالتدريج ، فهي إما أن تكون قد تكونت

من سكان عدد من المدن المتجاورة الذين يكونون قد اتفقوا فيما بينهم على الاحتفال ببعض الطقوس الدينية في أوقات معينة ، أو تكون قد نشأت عن عيد كان في الأصل قاصراً على مدينة واحدة ثم امتد إلى بعض المدن الأخرى حتى أصبح عيداً عاماً لجميع فروع الجنس الأغريقى . وتبدو لنا أهمية بعض هذه المجالس الدينية من هذه الناحية ، من القسم الذى كان يقسمه عضو أحدها قائلاً :

« أقسم بأننا لا نهدم أى مدينة من المدن المشتركة في هذا المجلس ، ولا نحبس عنها الماء في وقت الحرب أو السلم ، وإذا اجترأ أحد على ارتكاب هذا الجرم حملنا عليه سلاحاً ودمرنا مدينته ، وإذا أقدم أى إنسان على نهب أمتعة الآلهة أو توطأ مع التائب فأتانا نعاقيه بأقدامنا وأيدينا وصواتنا وبكل وسيلة في استطاعتنا . وهكذا نرى أن واجبات المجلس الأصلية هي منع أى اعتداء على أحد من أعضائه وصون حقوق الآلهة ، وهكذا نرى شعوراً بادياً بنوع من التضامن بين أعضاء المجلس الممثلين لعدة مدن .

رابطة العادات والأخلاق : كان لتشابه كثير من العادات والأخلاق بين الأغريق في مدنهم المختلفة أثر واضح في إيجاد نوع من الوحدة بين أقسام الجنس الأغريقى ، فبالرغم من أنه كان هناك فارق ظاهر بين سكان اثينا المتحضرين مثلاً وسكان بعض الجهات الجبلية

الحفنين، إلا أنه بمقارنة هؤلاء بمعاصريهم من الأجانب نرى أن الفرق بين الفريقين أشد وضوحاً،
فلا نرى في أى مدينة من مدن الإغريق في الأزمنة التاريخية ما كان كثير الانتشار في البلاد
الأخرى غير الإغريقية من الاستبداد والفضايا البشرية بيع الأطفال عبيداً والمقوبات بقطع
أجزاء الجسم .

رابطة الألعاب الرياضية : نشأت هذه من عادة قديمة هي عادة تكريم بطل من الأبطال
باحتفالات عظيمة ، وبالرغم من روح المنافسة التي كانت تبدو بانتصار كل جماعة إلى فريقها ،
فإن شعور الوحدة كان ينمو ويتمش بتشجيع هذه الحفلات وتنظيمها ، وخاصة إذا ذكرنا
أن الاشتراك في هذه الحفلات كان مباحاً لكل من يجرى فيه دم هيلنى ، وإن الإقبال على
مشاهدتها كان عظيماً ، إذ كان يؤمها جم غفيرة من جميع أنحاء بلاد الإغريق ، وفوق ذلك فقد
كان يحضرها مندوبون رسميون لتمثيل الدويلات الإغريقية المختلفة ، وقد بلغ مقدار احترامهم
لهذه الحفلات وتعلقهم بها أنهم كانوا يقررون إيقاف القتال في جميع أنحاء البلاد مدة انعقاد
أهم هذه الحفلات ، وهي التي كانت تقام في « أوليمبيا Olympia » والتي أصبحت فيما
بعد تقعد مرة كل أربع سنوات ، وهي المعروفة بالألعاب الأولمبية التي تقام في الوقت الحاضر
وتفتقر فيها أغلب دول العالم .

ولو أن هذه الحفلات الرائعة لم يكن لها أثر في إيجاد وحدة سياسية بين مدن الإغريق ،
إلا أنها كانت عظيمة الأهمية في جعل أهلها يشعرون بشعور واحد وأنهم أعضاء
أمرة واحدة ، وفي إعطائهم فرصة التمتع بالعباب ومسررات مشتركة ، وقد كان
بعضها يعقد سنوياً ، فساعد هذا على تقوية هذا الشعور وتلك الرابطة بينهم ، إذ كان هذا
يذكرهم على الدوام بأصلهم المشترك وبالتفارق العظيم بينهم وبين البرابرة المعاصرين .
ولا ننسى ما كان لها من أثر في نمو التجارة وانتشارها ، ثم ترقية الفنون والآداب وتهيشة
الفرص لاجتماع الشعراء والفلاسفة من المدن المختلفة لتبادل الآراء وعرض الأفكار والأشعار
والمؤلفات و«قطع الفنية والأدبية وما شاكل ذلك .

تطور نظام الحكم

الملك : كانت كل مدينة من هذه المدن خاضعة لسلطان ملك ، مطلق التصرف ، وهكذا
زادت سطوة الملكية ، فلم تجد سلطته قوانين ، ولم يعتبر نفسه مسئولاً أمام شعبه بل أمام
كثير الآله « زوس Zeus » ، الذي استمد منه أجداده السلطة التي تنتقل منه إلى ابنه كإرث
إلهي . وكان هو القائد الوحيد لرعيته في الحرب ، وهو القاضي بينهم في السلم ، وهو الذي

يضرع إلى الآلهة ويقدم لهم الضحايا بالنيابة عنهم ، وهكذا كان هو القائد والقاضى والقسيس بين رعيته . أماهم فكانوا ينظرون إليه نظرة تجملة واحترام نظرا لأنه سليل الآلهة رباني المركز ، غير أنه مع ذلك كان لابد له أن يكون ظاهر التفوق على رعاياه جثمانيا وعقليا ، حتى يستطيع أن يحجي هذا الشعور في نفوسهم ويقيه على الدوام متقدما ، فكان من ضروريات مركزه أن يظهر شجاعة في الحرب وحكمة في الإرشاد وطلاقة في المناظرة ، وكان من أصعب الأمور على أحد الملوك أن يحافظ على مركزه إذا بدا منه ضعف في الجسم أو خرق في الرأي . وكان الملك يعيش من ضيعات واسعة تخصص له ، كما أنه كثيرا ما كان يحظى بالهدايا التي تقدم له انقاء لشربه أو جلبا لرضاه .

مجلس الشيوخ : وقام بجانب هذه السلطة التي لم يحدها قانون ، « مجلس الشيوخ » المسمى « بولي Bonie » ومجلس العامة الذي كان يعقد في سوق المدينة المسمى « أجورا Agora » . أما مجلس الشيوخ فكان يتكون من الأشراف ، وكانوا عددا محدودا يحيطون دائما بالملك ، ويكونون مجلسه ويدعون أنهم من نسل إلهي مثله . وكانت مهمة هذا المجلس في بداية الأمر الأصغاء إلى ما يبديه اليهم الملك من آراء ، ثم تقديم النصيحة اللازمة بعد ذلك . ولم يكن لأعضائه حق معارضة قرارات الملك ، بل لم يكن لهم حق تقديم أى مشروع من المشروعات . وهكذا كانت سلطتهم استشارية محضة .

ونكونت طبقة الأشراف هذه على أثر ظهور رجال أشداء ناهين استطاعوا بطرق الغش والتدليس والتزاورج والظلم وغيرها من توسيع نطاق أرضهم وإكثار ثروتهم وجعلها وراثية . في أعقابهم ، وأطلق عليهم « يوباتريد Eupatrids » (ومعناها شريف الأصل والمختد) . وكانت أملاكهم تمتد لبضعة أميال حول المدينة والقرى المجاورة ، غير أنهم كانوا في الغالب يتركون ضياعهم ويعيشون في المدينة لكي يكونوا بالقرب من الملك أولينالوا عضوية المجلس الذي أصبح بالتدريج يتكون منهم وحدهم ، وأصبحت لهم يد في حكومة المدينة كما كانوا هم المدافعين عنها في وقت الحرب ، لأنه كان في قدرتهم شراء الأسلحة الثينة ، وكان لديهم الوقت الكافي للتمرين على استعمالها والحدق فيها . وقد ساعد على زيادة ثروتهم أنهم ركبوا متن البحار واحرقفوا السلب والنهب ، وأصبحوا في النهاية قرصانا في البحار وجنوا من ذلك ثروة طائلة .

مجلس العامة : أما « مجلس العامة » فكان يتكون من طبقة الأحرار الذين كانوا يملكون أرضا أو كانوا يشتغلون بأحدى الحرف ، وكانت ثروة هؤلاء ضئيلة ولم يكن في مقدورهم شراء أسلحة ، كما لم يكن لديهم الفراغ الكافي للتمرين على استعمالها ، ولذلك أصبحوا ولم يكن لهم أى أثر في حكومة المدينة بل انصرفوا يكبدون ويجهدون ليحصلوا على قوتهم وقوت أسرهم . ولم يبق لهم من حقوقهم السياسية إلا ذلك الحق الضعيف ، حق التصويت في الجمعية العمومية ،

وهو. حتى لم يعد في قدرتهم أن يستعملوه بصراحة بازاء رغبات الملك وقوة الاشرافه . . .
طريقة إصدار القرارات : كانت الطريقة المتبعة أنه بعد أن يستقر رأى الملك على
قرارات خاصة يعلنها لمجلس الشيوخ، ثم يذهب وفي معيته الاشراف إلى الجمعية العمومية حيث يحتل
أهم المقاعد ، ويحس الاشراف بجانبه والعامه حولهم على شكل دائرة ، ثم يفتح الملك
الاجتماع باعلانات قراراته ، وأذن للاشراف بالكلام ومخاطبة العامة ، الذين كانت
مهمتهم قاصرة على الاصغاء للملك ولما كان يجرى من نقاش أو حوار بين الاشراف ، فكانت
الجمعية بذلك عبارة عن وسيلة للشر ورغبات الملك .

وبجانب هؤلاء الأحرار كان يوجد فريق آخر فقير استغرق في الدين فباع أرضه وأصبح
أجيراً في ضياع غيره ، أو باع نفسه لتسديديونه وأضحى عبداً لأحد الاشراف ، لأنه لم يكن
لأحد سواهم حق امتلاك العبد ، أما هؤلاء وأولئك فلم تكن لهم أية حقوق سياسية ، ولم
يكن لهم حق التصويت في الجمعية ، والواقع أن الملك هو الشخص الوحيد الذي كان يتمتع
بأيقوة سياسية في ذلك العصر ، ويعبر « Homer » عن هذا الشعور السائد في عصره بالآيات
الحالة التي معناها « إن حكم الكثير ، ليس بالأمر الجيد ، دعنا نخضع لحا لم فرد ملك واحد -
هو الذي استمد الصولجان والسطوة من الآلهة زوس Zeus »

وكانت الجمعية العمومية تعتقد كذلك لغرض آخر ، فقها كانت تنظر القضايا ويبت في
المشاكل بمعرفة الملك وحده أحيانا ، وطورا بمساعدة الاشراف . وبما هو جدير بالنظر أن مثل
هذه المحاكم العلنية ومحاكمة اجراء المدالة كان لها أثر كبير في القضاء على كثير من
المقاصد والوصول إلى درجة عظيمة من العدالة . ومهما كان في هذه الطريقة من نقائص ،
فإنها قد خلقت لأول مرة حكومة منتظمة .

تدهور الملكية وسقوطها

حكومة الأقلية : كان لظهور طبقة الاشراف أثر في إضعاف طبقة العامة وسلب حقوقها ،
فلم يعد لهم أى أثر في إدارة دفة البلاد ، غير أن الاشراف أخذوا يزدادون قوة ، ولم يقتنعوا
بأن كانوا عونا للملكية في الحرب والادارة ، بل تطلعت نفوسهم الى القضاء على الملكية ذاتها
والاستئثار بالسلطة كلها ، وكانت نتيجة ذلك أنه لم يأت عام ٧٥٠ ق . م إلا وقد سقطت
الملكية في بعض المدن وأصبحت مسلوبة السلطان في أخرى ، قبض الاشراف على زمام السلطة
واختاروا في بعض المدن من بينهم من يقوم بأعمال كانت في الماضي من اختصاص الملوك .

فهي: أثينا مثلاً اختاروا أجدهم ليكون قائدا في انطرب وآخر ليسانيد الملك في بصريف أمور الدولة وكان يسمى كل منهم « أركون Archon » أى جاكما. وهكذا سلب ملك أثينا سلطته بالتدريج حتى لم يعد أكرين من إمام للناس في المسائل الدينية . أما في اسبرطة فقد شلت يد الملك بتعيين ملك ثان ، وهذه الطريقة احتفظت اسبرطة بالملكية . وفي غضون قرن من الزمان (من عام ٧٥٠ الى ٦٥٠ ق . م) اختفت الملكية في كثير من المدن الأخرى ، كما اختفت في الباقي بعد ذلك . وهكذا استولى الإشراف على زمام السلطة في كثير من المدن ، وهكذا قامت فيها حكومات جمهورية مختلفة الأنواع مكان الملكية ، وبذلك ساد حكم الأقلية (Oligarchy) ، وبالرغم من اختلاف وسائل الحكم والادارة في مختلف هذه المدن ، كانت روح كراهية الملكية روحاً عامة ، وجدير بالذكر أن ندرس هذا التغيير في اتجاه إرأى العام .

أسباب كراهية الملكية : رأينا فيما سبق أن الملكية كانت هي النوع الوحيد المعروف للاغريق من أنواع الحكومات ، فكان على رأس كل دولة ملك يستمد سلطته من الآلهة ، وأوامره مطاعة بين أفراد شعبه ، غير أنه منذ عام ٧٧٦ ق . م . أخذ يحتق من نفوس القوم شعور الاحترام نحو الملكية ، وأخذت سلطة الملك تنتقل إلى مجلس الشيوخ .

والسبب الأساسى في هذا الانقلاب هو صغر حجم الدول الأغريقية ، فلا يغيب عن بالنا أن شعب كل مدينة حكومية (City-State) كان عبارة عن سكان المدينة وما حولها من أراض زراعية فقط ، وفي وسط عدد قليل من الناس كذا لا يستطيع الملك أن يحيط نفسه بمظاهر العظمة والآلهة ، ولا يمكنه أن يحيط نفسه بسياج من العموض والالناز ، فكان يسير بينهم كشخص عادى ، وأصبحت أخطاؤه ونقط الضعف فيه بادية للجميع ، حتى إذا ما اتسعت دائرة تفكيرهم وتعمقت عقولهم وارتقت مداركهم باتوا لا يعتقدون في حقوقه الإلهية ولا في وجوب الطاعة لقداسته .

وفضلا عن ذلك فلم تكن الدولة عبارة عن مساحات واسعة ولم تشمل أطرافاً مترامية ، حتى يصبح من الحكمة أن يحافظوا على وجود ملك على رأسهم ليكون رمز وحدتهم ويبقى على تماسكهم وتضامهم ، وما دام قد استولى عليهم هذا الاعتقاد وتملكتهم هذه العاطفة ، لم يبق للملكية شئ من عظمتها ولا أثر من سحرها . غير أن هذا التغيير قد تم على ما يظهر دون حدوث أى انقلاب عنيف أو ثورة مفاجئة ، فقد كان يحدث أحيانا عند موت أحد الملوك أن يعين ابنه حاكما مدى الحياة أو لفترة معينة من السنين ، ويطلق عليه لقب « أركون Archon »

(أو حاكم)، وطورا كانت تعزل الأسرة المالكة، ويتنخب أحد الأشراف مكان الملك ويطلق عليه لقب « پريتانس » Prytanis (أى رئيس)، ومع كل فى جميع الحالات كان الحاكم الجديد مسئولاً أمام الأشراف بأية طريقة كانت، وبمضى الزمن أصبح الحكام ينتخبون من بين الأشراف لمدة معينة، وكانوا مسئولين أمامهم عن طريقة قيامهم بتأدية أعمال وظيفتهم .
أثر النظام الجديد : وهكذا قامت على أنقاض الملكية حكومة الأقلية (Oligarchy) .

وكان هذا أول نوع من أنواع الجمهوريات فى بلاد الإغريق، وحتى تلك اللحظة لم تكن الديمقراطية أو حكومة الجماهير معروفة للإغريق . ويبدو أن حالة جماهير الأحرار لم تتأثر بهذا الانقلاب فى حينه، غير أنه فى الواقع مهد لتغيرات أعظم شأنًا وأشد خطراً، فقد علم الإغريق مبداً هاماً، ذلك أن السلطة السياسية انتقلت إلى يد أفراد من رعايا الدولة، وحقبة كان عدد هؤلاء صغيراً فى بداية الأمر، غير أن هذا العدد قد يصبح كبيراً، وسرعان ما ينطبق إلى الذهن أن القوة التى انتقلت من الفرد إلى الأقلية قد تنتقل من الأقلية إلى الأكثرية .

طبقات السكان : وكان هؤلاء الأشراف يملكون الجزء الأكبر من أراضي الدولة، التى كان يقوم بزراعتها أتباعهم من الفلاحين فى حين كانوا هم يقيمون فى المدينة، ويظهر أنهم كونوا لأنفسهم طبقة خاصة منفصلة عن سواها، وتنتقل امتيازاتهم لأبنائهم فقط . غير أنه بجانب هذه الأقلية الحاكمة وأتباعهم، كانت هناك طبقتان أخريان، أحدهما تتكون من صغار ملاك الأراضي الذين كانوا يقومون بزراعة أرضهم بأيديهم، وتتكون الأخرى من التجار والصناع الذين كانوا يقيمون فى المدن، وهاتان الطبقتان كانتا فى ازدياد مستمر من حيث العدد، وأخذت ثروتهن فى الاتساع نتيجة لانتشار التجارة وتقدم الصناعة وانتشار المستعمرات الإغريقية، وبعد أن كانت ثروة الإغريق من الأرض والرعى، ظهر من بين الإغريق من كون ثروة من المال، ومن هؤلاء ظهرت الطبقة الوسطى (Middle Class)، وأخذوا يطالبون بنصيب فى الحكومة التى كانوا محرومين منها حتى تلك اللحظة، وسرعان ما كونوا قوة سياسية لها خطرهما، وبازاء ذلك اضطر الأشراف أن يعملوا لهم حساباً، فى أوائل القرن السادس قبل الميلاد كنت تسم « سولون Solon » نفسه يقول « المال يكون الإنسان » .

عصر المغتصبين

الأشراف والطبقات الأخرى : وفى حين ظهرت هذه الطبقة الغنية النابهة وأخذت تزيد فى ثروتها ونشاطها، بقيت الطبقة الحاكمة كما كانت، بل أصاب همها الركود وأصابها نقص فى

عددها وثروتها . وفوق ذلك فقد أثار الاشراف غضب الناس واستياءهم بطريقة حكمهم التي كان يشوبها الظلم ويكسوها التعسف . وفي خلال ذلك ساءت حالة الفلاحين كثيراً فلم يعمل الاشراف شيئاً لمصلحتهم وتخفيف العبء عن كاهلهم ، بل كانوا على العكس من ذلك يستغلون هذا البؤس لمصلحتهم ، فأصبح هؤلاء حائقين عليهم ، كما كان رجال الطبقة الوسطى مستائين من مسلكتهم .

وعلاوة على ذلك ظهر عدو جديد للطبقة الحاكمة ، وذلك أن تقدم الصناعة في بلاد الاغريق وانتشار التجارة كان سبباً في وفرة الأسلحة وخص الثمانيا لدرجة مكنت الرجل العادي من الاستحواذ على ما يريد من أسلحة ودروع . وفوق ذلك فقد حدث انقلاب في فنون القتال قضى على أهمية العجلات واستعمالها في الحروب وزاد في أهمية الرجل العادي في الجيش ، وبذلك زادت قوة الطبقة الدنيا في الدولة .

انقسام الاشراف وظهور المختصين : لم يكن الاشراف أنفسهم متحدين قلباً وقالباً ، بل كثيراً ما كانوا ينقسمون على أنفسهم ، فيجمعون حولهم الانباع ، وقد يظهر واحد من الاشراف ويتاصر الطبقات المتدنية من الحكم الجائر ويشابههم إن حقيقة وإن ظاهراً ، ثم يستعين بهذه القوى على تحطيم قوى أعدائه واستخلاص حكومة المدينة لنفسه ، وبهذا يصبح حاكم الدولة .

وكان مثل هذا الحاكم مسلماً في الواقع ، ولكن الملك الجديد يختلف عن الملوك الأقدمين في أنه ليس من أسرة ملكية ، وأنه وصل إلى عرشه بالقوة لا بالطريق الدستوري ، وعلى ذلك لم يكن شعور الناس نحوه شعور إخلاص وولاء ، ومن ثم لم يكن مركزه وطيداً . وكان الاغريق يطلقون على مثل هذا الحاكم لفظاً « Tyrant » ومعناها في اللغة الانجليزية « الظالم » ، ولكن الاغريق حينما أطلقوا هذا اللفظ عليه لم يقصدوا هذا المعنى المعروف لنا من معنى الكلمة الانجليزية ، وإنما كانوا يقصدون أنه « حاكم مطلق » وعلى ذلك فالكلمة الانجليزية التي تنطبق عليه هي كلمة « Despot » .

وقد ظهر هؤلاء المختصون في عدد كبير من المدن الاغريقية في وقت واحد . وبدأ ظهورهم في اواسط القرن السابع قبل الميلاد ، وفي خلال المائة والخمسين سنة التالية لذلك « أي من ٦٥٠ إلى ٥٥٠ ق . م . » لم ينبج من هذا الانقلاب إلا عدد قليل جداً من المدن في بلاد الاغريق .

وفي معظم الحالات كان هؤلاء المختصون من بين الاشراف ، ولكنهم كانوا يصلون إلى مراكزهم بطرق مختلفة ، وأهم هذه الطرق هي الطريقة التي أشرنا إليها فيما سبق ، أي بجمعوة

طبقة العامة والطبقة الوسطى المتذمرتين . وكان يحدث أحيانا أن أحد الأشراف الذى رفعه زملاؤه الى هذا المركز لفترة معينة يستغل مركزه ويعمل على توطيده نفسه دون سواء . وكان يوجد نوع آخر من هؤلاء المقتصبين يطلقون عليه اسم « ديكتاتور Dictator » وكان الناس يمنحونه هذه السلطة بحض اختيارهم لمدة معينة ولغرض معين كاصلاح ذات البين مثلا بين الطوائف المتنازعة فى حكومة الدولة .

حكومة المقتصبين : كانت طريقة حكم معظم هؤلاء الحكام طريقة ظالمة قاسية ، وفى كثير من الدول كانوا فى بداية الأمر موضع رضا الأهالى الذين رفعوهم الى مناصبهم وسرهم أن رأوا إذلال حكامهم السابقين ، ولكن لم يلبث أن بدأت روح الاستياء فى الظهور ، وبازاء ذلك لجأ كل من هؤلاء الحكام الى القوة لاتخاذ هذه الروح ، وبذلك أصبح موضع سخط الجميع وكرهيتهم ، ونتيجة لذلك فكر فى أن يحمي نفسه فاستعان بفرق أجنبية ، واتخذ لنفسه لأكروبوليس مسكنا وأحاطه بالجنود المرتزقة ، وأخذ يقضى بالنفى أو الموت على أظهر الشخصيات البارزة فى الدولة ، وأصبحت الحكومة فى الواقع حكومة تعسف وظلم بالمعنى الصحيح .

واهتم بعض هؤلاء الحكام بتشديد الأعمال العامة الفخمة إما جبا فى الظهور والعظمة وإما رغبة منهم فى إفقار رعاياهم . وقد كان بعضهم نصير الآداب والفنون ، فكانوا يمجذبون رجال الآداب الى بلاطهم تحييا لى رعاياهم ، ولكن كل ذلك لم يجد فى جلب رضا القوم عنهم ، ولم ينجح فى ذلك حتى المعتدلين منهم ، لأن العقل الاغريق أصبح شديد البغض لهذا النوع من الحكومة ، ولذلك فأمثال هؤلاء الحكام الذين نصبوا أنفسهم فوق القانون أصبحوا فى نظر الاغريق غير جديرين بحماية القانون ، وكانوا يعدونهم من أكبر المجرمين ، ويعتبرون من يقتلهم بطلا من الأبطال جديرا بالتكريم ، وينظرون الى فعلتهم وكأنها عمل مقدس جدير بالاحترام ، ولذلك فقليل منهم من عمر طويلا فى مركزه وأقل منهم من ورنوا عروشهم لبنينهم ، روادرا ما كانت تستمر الأسرة الواحدة فى الحكم حتى الجيل الثالث .

إسبرطة والمقتصبون : وما يجدر ذكره أن حكومة اسبرطة كانت فى الواقع حكومة أقلية ولو أنها كانت غير ذلك اسما ، ولذلك كان الاسبرطيون مستعدين على الدوام أن يساعدوا مساعدة فعلية فى إقامة حكومة أقلية فى المدن الأخرى وتوطيد أركانها ، وتنفيذ هذه الخطة نرى أنه كانت لهم يد كبرى فعالة فى القضاء على المقتصبين ، بقصد إعادة نظام حكومة الأقلية كما كان ، غير أنهم لم ينجحوا فى الوصول الى غرضهم إلا نادرا ، وهكذا كانوا وسيلة غير مقصودة فى سبيل لإنجاح مبادئ الشعب ، فان حكومة المقتصبين قد زالت للتوارق بين طبقة الأشراف والأحرار من طبقة العامة ، فلما قضى على سلطة هؤلاء الحكام ، وجد

من المستحيل في معظم الحالات إعادة الامتيازات الى الاشراف . والواقع أنهم لم يكتفوا على ذلك بل حاولوا إعادة امتيازاتهم محاولة جديـة بمساعدة اسبرطة ، وهكذا قام نزاع جديد ، فقد كان النزاع الذى ظهر على أثر الناء الملكية بين حكومة الأقلية والمغتصبين ، أمام هذا النزاع فكان بين الأقلية والديموقراطية .

المدن الاغريقية والمغتصبون

وتمثل هذه التغييرات السياسية المختلفة بوضوح في تاريخ أثينا ، غير أنه توجد هناك بعض أمثلة في تاريخ المدن الاغريقية الأخرى لا يصح إغفالها .

سيكيون Sicyon : ظلت هذه المدينة الواقعة غرب برزخ كورنث خاضعة لسلسلة من الحكام المطلقين لمدة أطول من أية مدينة اغريقية أخرى ، فقد ظلت أسرهم في الحكم مائة عام ، ويقال إن مؤسسها هو « بيناجوراس Pythagoras » حوالى ٦٦٥ ق م . وهذا الانقلاب جدير بالملاحظة لأن بيناجوراس هذا لم يكن من الجنس الدورى الذى فتح البلاد بل كان من سكان البلاد الأصليين ، واستطاع أن يقبض على زمام السلطة بالقضاء على الأقلية الدورى ، وكان هو وخلفاؤه يعتمدون على مساعدة السكان الأصليين ، وكان هذا هو أحد الأسباب التى مدت في أمد سلطانهم ، علاوة على أن حكومتهم لم تكن حكومة غالبة

كورنث : وهناك في مدينة « كورنث Corinth » ، استطاع « كيبيلوس

cypselus » حوالى عام ٦٥٧ ق م أن يضع نفسه على رأس الحكومة ، بعد أن قضى على سلطة الأقلية بمشايمة رغبات الشعب ومساعدته ، ويقال إنه كان معتدلاً وعجوباً بمن رعبته ، وعند موته انتقلت السلطة إلى ابنه « برياندر Periander » الذى اشتهر بالقسوة والظلم ، وأخذ في توليد سلطته بالتخلص من الاشراف الاقوياء في الدولة ، وأحاط نفسه بطائفة من الجنود المرتزقة ، واستعمل وسائل الشدة الصارمة والقسوة الفاضحة في القضاء على أى بادرة من بوادر العصيان ، غير أنه بالرغم من هذه القسوة رفع من شأن مدينة كورنث مادياً وأدبياً ، وجعلها مهيبة الجانب محترمة في نظر الأصدقاء والأعداء على حد سواء ، فانتشرت تجارتها وكثرت ثروتها . وتعددت مستعمراتها وارتقت موانئها ، وقد كان هو فوق ذلك حياً للأدب والفنون وأكرم وفادة الشعراء والفلاسفة ، حتى عده بعضهم بين حكماء الاغريق السبعة (The Seven Sages of Greece)

مجارا : وبالقرب من كورنث كانت توجد مدينة « مجارا Megara » التى استطاع

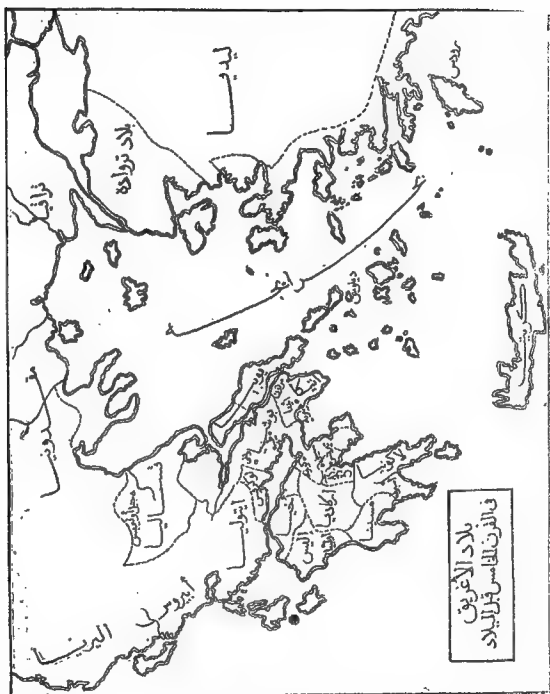
« ثياجينيز Theagenes » أن يقبض على زمام السلطة فيها حوالى ٦٣٥ ق م بعد أن قضى

على حكم الأقلية بمسيرة الشعب في رغباته، غير أنه لم يبق في مركزه هذا حتى وفاته، لانه طرد من الحكومة حوالى عام ١٠٠ ق. م. وقام على أثر ذلك نزاع عنيف بين الأقلية والأوليغاركي والديموقراطية، انتصرت فيه الأخيرة، غير أن أنصارها أساءوا استعمال هذا النصر فدخل الفقراء بيوت الأغنياء واجبروهم على إعداد الولائم الفاخرة لهم، ونهبوا أملاك الأشراف وقضوا على معظمهم بالنفى، ولم يقتصروا على الغاء ما كان عليهم من ديون بل أخذوا يجبرون دائيهم من الأشراف على أن يردوا لهم ما كانوا قد أخذوه منهم من فوائد، ولكن لم يلبث أن عاد الأشراف المنفيون واستعادوا سلطتهم بالقوة، ثم طردوا مرة أخرى، ولم يستتب لهم الأمر بصفة دائمة إلا بعد نزاع طويل وتقلبات كثيرة. ونستطيع أن نعتبر هذا النزاع وتلك الانقلابات التي حدثت في « مجارا » مثلاً لما حدث من نزاع بين حكم الأقلية والديموقراطية في كثير من الدول الاغريقية حوالى ذلك الوقت.

أهمية عصر المعتصمين

القضاء على الأرستقراطية : قل أن نرى الفلاسفة أو المؤرخين ينصفون المعتصمين في الخدمات الحقة التي أسدوها للاغريق، فأول خدمة قاموا بها كانت من الناحية الدستورية، لأنهم ساهموا بنصيب وافر في القضاء على الطبقة الأرستقراطية القديمة، وبذلك خلقوا جواً اجتماعياً وسياسياً لاغنى للديموقراطية عنه، وكان المعتصمون يضحون بالحرية في سبيل المساواة، فإذا ما هوى أحدهم لم تخلفه قط الأرستقراطية التي قضى عليها، بل كانت تخلفه أحياناً حكومة أقلية تستند على الثروة أو امتلاك الأرض لا على الحسب والنسب. وليس من الإنصاف أن نحسب أن هذه الخدمة قد أسديت اعتباراً أو على غير رغبة، فإن المنتصب عندما كان ينادى برد حقوق طبقة مظلومة، كان يبغي عن قصد القضاء على الفوارق التي تميز الطبقات بعضها عن بعض، ومن أجل ذلك ليس من العدل أن نعتبر أن سلطته كانت مرتكزة على القوة وحدها، لأن حكومة تدوم ثمانين أو مائة عام، كما كانت الحال مع حكومة المعتصمين في كورنث وسيكيون، لا بد لها من قوة أدية تشد أزرها.

تكوين أحلاف من المدن : أما الخدمة الثانية التي أسدوها إلى بلاد الاغريق فكانت خدمة سياسية، لأن السياسة التي اتبعوها حطمت الحواجز التي كانت تفصل بين المدن الاغريقية، فإذا تتبعنا تاريخهم فأنما نتتبع سياسة محالفات واسعة النطاق كانت توثق عراها علاقات الزواج، ففي صقلية مثلاً نرى حلفاً من مقتضى الشمال ضد حلف من مقتضى الجنوب، وفي كلتا الحالتين نرى علاقات الزواج تشد أو اصر كل حلف.



تقدم التجارة والاستعمار : فضلاً عما تقدم في الشؤون التجارية والاستعمارية كان المفتصون يبعون أساليب حكومات الأقلية التي يتلقونها ، فليس من شك في أن انتشار تجارة الأغريق يرجع الى الجهود التي كانت تبذلها تلك الحكومات ، وإن كان ذلك الانتشار ازداد واتسع في عصر المفتصين . وإذا كان الفضل في تأسيس المستعمرات الأغريقية يرجع في معظم الأحوال الى سياسة حكومات الأقلية ، فإن عهد المفتصين شهد توسعاً في هذا السيل

دستور اسبرطة

كان لاسبرطة دستور وحيد في بابه ، وقد أجمع القدماء على أن واضعه هو المشرع « ليكرجوس Lycurgus » ، ويحكى الكثير من القصص المختلفة عن تاريخه ومولده وأسفاره وتشريعاته وموته . ويعتقد بعض المؤرخين أن الأنظمة الاسبرطية كانت سائدة ومتبعة في جميع المدن التي كان يسكنها « الجنس البوري Doric Race » ، وعلى ذلك استبعدوا الرأي القائل بأنها من وضع مشرع اسبرطي ، غير أن هذه فكرة خاطئة ، إذ من السهل علينا أن نرى أن أنظمة اسبرطة خاصة بها ويبدو عليها طابعها عزا إياها من المدن الدورية أمثال « أرجوس Argos » و « كورنث Corinth » كما هو مبثوثها من المدن الأخرى أمثال أثينا وطيبة . وحقا يوجد بعض الشبه بين أنظمة اسبرطة وكريت ، ولكن البض غالوا كثيراً في أوجه الشبه مع أنها ليست بالقدر الذي تخيلونه ، فالاسبرطيون بلا شك يشتركون مع غيرهم من الدوريين في بعض ميولهم ، ولكن دستور « ليكرجوس » طبعهم بطابع خاص بهم يميزهم عن سائر سكان بلاد الاغريق .

حياة ليكرجوس : عاش « ليكرجوس » في عصر لم تكن قد استعملت فيه الكتابة لأغراض أدبية ، ولذلك لم يحفظ لنا التاريخ أى معلومات عنه بقلم أحد معاصريه ، وليس بين ما كتب من تفاصيل حياته ما يصح اعتباره صحيحاً من الوجهة التاريخية ، ولهذا فسنتأمله ما هو أكثر احتمالاً للتصديق . هناك خلاف كبير عن تحديد الزمن الذي عاش فيه ، ولكن الاتفاق بين الجميع تام على أنه عاش في زمن قديم للغاية ، وأكثر الأقوال احتمالاً هو أنه عاش عام ٧٧٦ ق . م . ويقال إنه كانت له اليد الطولى في إعادة الألعاب الأولمبية في ذلك العام ، وهو ينتمى الى الأسرة المالكة في اسبرطة ، ويقال إنه كان ابن أحد الملكين الذين كانا يحكان اسبرطة بالاشتراك ، ولما قتل أبوه خلفه أخوه الأكبر في الملك ، غير أنه لم يعمر طويلاً فبات بعد قليل تاركا وراءه الملكة تحمل جنيناً ، وكانت امرأة واسعة الأطماع ، فرضت على « ليكرجوس » أن يقاسمها العرش ، فظاهر أمامها بالمواهة ، ولكنها حالماً وضعت ولداً ، أعلن « ليكرجوس » في السوق على رموس الاشهاد

أن هذا الطفل هو ملك اسبرطة ، فتمت عليه الملكية واتهمته بتدمير مقاومة لقتل ابن أخيه ، وعند ذلك عقد النية على ترك موطنه والقيام برحلات لزيارة البلاد الأجنبية ، وقد غاب عن بلاده عدة سنين . ويقال إنه كان بمضى أوقاته في دراسة أنظمة الأمم الأخرى ومحاولة حكمائها وعلماؤها ليصل الى وضع قوانين وأنظمة تنتشل اسبرطة من المفاسد والمساوى التي كانت تعاني من شرورها . وقد بدأ بزيارة كريتو « أيونيا Ionia » ، ومنها إلى مصر ، وروى البعض أنه زار أثيريا ، وليبيا وكذلك الهند .

وفي أثناء غيابه كان الملك الصغير قد كبر وقبض على زمام الحكومة ، غير أن الفوضى كانت ضاربة أطرافها في الدولة بطريقة لم يسبق لها مثيل ، وتمنى الجميع أن لو تخلصوا من هذه الآلام والاضطرابات ، ولذلك كان لعودة « ليكرجوس » في تلك الظروف رنة فرح عظيمة في المدينة ، وكانت النفوس مهتأة لتغيير حكمي في الحكومة والأنظمة الإدارية ، وبأزاء ذلك بدأ مهمته مهمة ونشاط لكي يحقق مشروع اصلاحاته التي كان يرنو الى تحقيقها من زمن بعيد ، ولكنه قبل أن يبدأ عمله الشاق استشار الآلهة ، فأكدت له تعضيد الرابطة في مشروعاته ، وشجعه هذا على الاقدام فظهر فجأة في سوق المدينة يحيط به ثلاثون من الاسبرطيين الممتازين وهم مدججون بالسلاح . وفكر الملك في بداية الأمر أن يقاومهم ، ولكنه عاد وعضد مشروعاته ، وعند ذلك أصدر « ليكرجوس » مجموعة من القرارات تسمى « ريثرا Rhetra » وأحدث بها انقلاباً تاماً في نظم القوم السياسية والحرية وكذلك في حياتهم الاجتماعية والمنزلية . وقد لاقى في تنفيذ اصلاحاته معارضة عنيفة ، ويقال إنه فقد إحدى عينيه في شغب بسبب تلك المعارضات التي ثارت في وجه إصلاحاته ، غير أنه تغلب في النهاية على كل الصعاب والعقبات ، ونجح في إخضاع جميع الطبقات في الدولة لدستوره الجديد . وكان آخر عمل قام به هو توضيحه نفسه في سبيل الصالح العام لمملكته ، فقد رحل عن اسبرطة الى غير عودة ، بعد أن جعل الناس يقسمون على أنهم لا يدخلون أى تعديلات على قوانينه قبل عودته ، وسافر بعد ذلك الى « دلفي Delphi » حيث تلقى وحى الآله واستحسناته لكل ما عمله ، راجياً كل خير ورفاهية للاسبرطيين ما داموا محافظين على قوانينه ، غير أنه لا يعلم أحد الى أين ذهب بعد ذلك وكيف وأين مات ، فاختفى من الأرض ، غير تارك وراءه أى أثر سوى روحه ، وقد حفظ له مواطنوه ذكراه بأن بنوا له معبداً وأخضوا يعبودونه ويقدمون له القرابين سنوياً لمدة قرون .

ولكي نفهم دستور « ليكرجوس » يجب علينا أن نتفهم أولاً الظروف الخاصة التي كانت محيطة بالاسبرطيين ، فقد كانوا عبارة عن عدد قليل من الرجال يمتلكون مملكة فتحوها بحد السيف ، ولم يكن في استطاعتهم أن يحافظوا عليها إلا بنفس هذه الوسيلة ، ومن المحتمل أن عددهم لم يزد على تسعة آلاف الرجل ، فكان العرض العظيم الذي يرى اليه المشرع هو توحيد

هذا العدد الصغير وربط الكل بروابط وثيقة ، مع تمرينهم على احتمال الشدائد وشطف العيش ، وتعويدهم الشجاعة والخضوع العسكري حتى يستطيعوا المحافظة على سلطانهم فوق رعاياهم . وكانت الوسائل التي اتخذها لبلوغ غايته صارمة الى حد بعيد ، ولكنها كانت ناجحة تمام النجاح ، فأخضع الاسبرطيين لنظام حربي هو في آن واحد شبيه بنظام الرهينة ، وليس له مثيل في المصور القديمة والحديثة ، وتضمن نظامه صرامة نسك الديرة ودقة نظام الحصن الحربي ، ولكن يحسن بنا قبل أن نبسط تفاصيل هذا النظام الغريب ، أن نذكر شيئاً عن طبقات السكان وطبيعة الحكومة .

طبقات السكان

كان سكان « لاكونيا Laconia » ينقسمون ثلاث طبقات :

« اسبرطيون » و « بيرويكي Perioeci » و « هلوتس Helots » أي عبيد

الاسبرطيون : كان هؤلاء من نسل الفاتحين من الموريين ، ومنهم كانت السلطة الحاكمة

في الدولة ، ولم يكن لأحد سواهم الحق في الوظائف العامة والترقية والتكريم . وكانوا يعيشون في اسبرطة نفسها خاضعين لنظام « ليكرجوس » ، يعيشون من دخل ضياعهم المنتشرة في أنحاء لاكونيا المختلفة ، والتي كان يقوم بزراعتها لهم « الهلوتس » الذين كانوا يدفعون لهم قدراً معيناً من المحصولات . وكان الاسبرطيون في الأصل متساوين جميعاً تمام المساواة ، ولكل منهم حقوقه الكاملة يورثها لأولاده بشرطين ، أولها الخضوع لنظام « ليكرجوس » ، وثانيهما تقديم قدر معين من المحصولات لخازن الدولة . ولكن بمرور الزمن فقد كثير من الاسبرطيين حقوقهم المدنية لمعجزهم عن الوفاء بالشرط الثاني ، وذلك لضيق أراضهم أو بسبب زيادة عدد أولادهم مع قهرهم ، وهكذا ظهر فارق بين الاسبرطيين أنفسهم لم يكن معروفاً في الأزمنة الأولى ، وأصبح من حفظوا منهم حقوقهم كاملة يسمون « The equals » أو الأشراف « Peers » ، ومن فقدوا حقوقهم أصبحوا أقل مركزاً من الأشراف ، وأطلق عليهم لفظ « Inferiors » ، ولكنهم لم يصبحوا ضمن « البيرويكي Perioeci » لأنهم قد يستنبئون مركزهم الأصلي إذا هم استطاعوا أن يحصلوا على الوسائل التي تمكنهم من تقديم ما هو مفروض عليهم لخازن الدولة .

البيرويكي Perioeci : كان هؤلاء أحراراً في أنفسهم ، ولكنهم كانوا خاضعين

للاسبرطيين من الوجهة السياسية ، فلم يكن لهم نصيب في الحكومة ، وكانوا إما عليهم أن يعطوا

أوامر الحكام الأسبرطيين . ويظهر أن هؤلاء كانوا خليطاً من نسل سكان المملكة «الأخوين» ومن «الدوريين» الفاتحين، الذين لم يتمتعوا بكل الامتيازات الممنوحة للطبقة الحاكمة، وكان هؤلاء موزعين في نحو مائة بقعة في جميع أجزاء « لا كونا » ، وكانوا يحاربون في جيوش الأسبرطيين كجنود ، ولذلك لا بد أنهم يكونون قد تمرنوا لحد ما على الخطط الحربية الأسبرطية ، ولكنهم كانوا معفون بلا شك من ذلك النظام الخاص الذي كانت تخضع له الطبقة الحاكمة ، وكانت لهم حرية فردية في أعمالهم أوسع مما يتمتع به أفراد هذه الطبقة .

وكان الجزء الأكبر من أرض لا كونا ملكاً للأسبرطيين، ويملك البيروكي القسط الأصغر ، ولكن بجانب ذلك كانت جميع تجارة المملكة وصناعاتها في أيديهم ، لأن الأسبرطيين لم يشتغلوا في ذلك قط ، وهكذا كانت في يدهم دون الأسبرطيين وسائل الحصول على الثروة والرقى ، ولكن الأسبرطيين كانوا يعاملونهم على ما يظهر معاملة كبرياء وغطرسة ، كما كانوا يعاملون في العادة من هم أقل منهم ~~مرصرا~~ ، ومع ذلك فلم تكن حالتهم تسمه بوجه عام ولا مينة شائنة ، فقد كانوا يعتبرون أعضاء في الدولة ، ولو أنهم لم يكونوا امتنعين بالحقوق المدنية كاملة.

الهلوتس Helots : كان هؤلاء عبيداً مرتبطين بالأرض التي كانوا يزعمونها لمصلحة ملاكها الأسبرطيين ، وكانت حالتهم تختلف اختلافاً بيناً عن حالة العبيد العاديين في العصور القديمة ، وهي أكثر شأناً بالاجالة الانقطاع في العصور الوسطى ، فكانوا يعيشون في القرى ، يزعمون الأرض ويدفعون إيجارها لساداتهم في أسبرطة ، وكانوا يتمتعون بمساكنهم وزوجاتهم وأسرهم دون أى إشراف عليهم ، ويظهر أنهم لم يكونوا عرضة للبيع ، وكانوا يقاتلون في صفوف الأسبرطيين . ولو أنهم كانوا أحسن حالا من العبيد العاديين في بلاد أخرى ببلاد الأوغريق ، إلا أن الأمر المثل أنهم لم يكونوا غرياء مثلهم ، بل كانوا هم وساداتهم من جنس واحد يتكلمون لغة واحدة .

واختلف الناس في تفسير هذا الاسم كما اختلفوا في معرفة أصلهم ، غير أنهم كانوا بلا شك من دم هيلنى نقى ، ومن المرجح أنهم كانوا نسل السكان الأقدمين الذين قاوموا الدوريين مقاومة عنيفة ، ولذلك اتخفواهم عبيداً بعد إخضاعهم ، ويظهر أنهم كانوا يعاملونهم معاملة حسنة نسبياً في بداية الأمر ، فلما كثر عددهم أصبحوا موضع شبهة ساداتهم ، فأخذوا يعاملونهم معاملة قاسية ، فكانوا يلزمونهم بارتداء لباس خاص (وهوردا من جلد الأغنام وقبعة من الجلد) ليميزوهم من بقية السكان ، وكانوا يسلكون معهم كل سبيل ليدكروهم على

الدوام بمرکزهم الوضع ، ويقال إنهم كانوا غالباً ما يضطرونهم للسكر كتحذير للشباب الأسيرى من تعاطى المسكرات . ومهما كان هناك من صدق في هذه الحكايات وأمثالها ، فانه من المؤكد أن قسوة الأسيريين وسوء معاملتهم لهم ولدت في نفوسهم كرهاً متأصلانخوهم ، وكانوا دائماً على استعداد لأن ينتهزوا أى فرصة للقيام في وجههم ، ويسرم « أن يأكلوا لحم الأسيريين نيئاً » ، ولذلك كانت اسبرطة تخشى على الدوام ثورتهم ، وكانت تتخلص عن يثير شكوكها أو غيرتها منهم بأقسى وسائل الوحشية . ومع ذلك فكان يحدث أحياناً أن يمتاز بعضهم بشجاعة فائقة في الحرب ، فيحصل على حريته من الحكومة .

الدستور

كانت وظائف الحكومة الاسبرطية موزعة بين ملكين ومجلس شيوخ ومجلس العامة في ثم لجنة تنفيذية مكونة من خمسة أشخاص يسمون « إفرز Ephors » . وينسب هذا الدستور السيامى إلى « ليكرجوس » ولكن هناك ما يدعى للاعتقاد بحق أن نظام « الأفرز » أضيف فيما بعد ، ولا يوجد أقل شك في أن مجلس الشيوخ ومجلس العامة ورثهما الأسيرطيون عن العصر السابق ، غير أن ليكرجوس ، أدخل التعديلات المناسبة على نظمهما .

الملكان : وعلى رأس الدولة كان الملكان الوريثان ، والواقع أن هذا النظام كان خاصاً بأسبرطة فقط ، ويقال إن سبب ذلك هو أن أحد الملوك ترك توأمين لتولى الملك بعده ، ولكن تقسيم السلطة الملكية بهذه الطريقة أدى بطبيعة الحال إلى ضعف نفوذها ، وخلق جواً من الغيرة والنزاع بين الملكين ، ومحاولة كل منهما تقويض نفوذ صاحبه . والواقع أن السلطة الملكية أخذت في التدهور والضعف في العصر التاريخي بأكمله ، واغتصب « الأفرز » بالتدريج سطوة الملوك حتى أصبحت إدارة الحكومة أخيراً في قبضتهم وصار الملوك ألعوبة في أيديهم . وكان ملوك اسبرطة في الأصل هم حكام الدولة الحقيقيون وياثرواً بأنفسهم جميع وظائف الملكية ، وبعد زمن أصبح أهم امتيازات الملك تولى القيادة العامة في الجيش في الغزوات الأجنبية ، وحتى في هذا الامتياز حدث سلطته بوجود اثنين من « الأفرز » معه . غير أنه على الرغم من سلب الملوك سلطتهم السياسية إلى هذا الحد ، كانت لهم كثير من الامتيازات الهامة ، وكانوا على الدوام يعاملون بكل إجلال ومكرّم ، وينظر الناس اليهم بشعور من الاحترام الدينى ، لأنهم كانوا يعتبرونهم من نسل « هر كوليذ Hercules »

البطل العظيم ، وهكذا كانوا يعدونهم حلقة الاتصال بين الدولة بأكلها والآلهة ، وكانوا هم أكبر قساوسة الأمة ، ويقدمون كل شهر القرايين إلى « زوس Zeus » بالنيابة عن الناس . وكانوا يملكون ضياعا واسعة في مختلف أنحاء « لاكونيا » ، وتقدم لهم الهدايا الكثيرة في كثير من المناسبات العامة ، وكان الناس يحزنون لموتهم ويعدونه كارثة وطنية .

مجلس الشيوخ : أما مجلس الشيوخ فكان مكونا من ثلاثين عضواً من بينهم الملكان ، وكانت لا تقل سن أحدهم عن ستين عاماً ، وكانوا يختارون أعضاء مدى الحياة ، وكانت سلطتهم كبيرة ، وهي السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تقاوم سلطة « الأفرز » . وكانوا يجتمعون ويناقشون جميع المشروعات التي تعرض على مجلس العامة ، ولهم نصيب في الإدارة العامة للدولة ، وكانوا قضاة في جميع القضايا الجنائية التي تتعلق بحياة إسبرطة حر ، دون أن يكونوا مقيدين بأي قانون مكتوب .

مجلس العامة : وكان مجلس العامة قليل الأهمية ، ويظهر أنه كان يدعى للانعقاد على سبيل الشكليات فقط ، لانتخاب بعض الموظفين والمواقفة على بعض القوانين ولتقرير السلم أو الحرب . ومن الواضح أن المناقشات العامة كانت ممنوعة ، ونادراً ما كانت تؤخذ الأصوات ، وذلك لأن هذه المناقشات مخالفة لأحد المبادئ الأولية المهمة التي كانت تقوم عليها حكومة إسبرطة في العصور التاريخية ، وهي ترى إلى ضرورة المحافظة التامة على مربية كل أعمالها .

الأفرز Ephors : ويمكن اعتبار « الأفرز » كمثلين لمجلس العامة ، فكانوا

يقتضون سنويا من بين المدنيين «Citizens» (١) . ويظهر أن الفكرة الأصلية في تعيينهم كانت لحماية مصالح الناس وحرياتهم من اعتداءات الملوك ومجلس الشيوخ ، وكانت سلطتهم في بداية الأمر محدودة ووظائفهم قليلة الأهمية ، ولكن في النهاية استقرت جميع السلطة السياسية في أيديهم ، وبذلك كانوا هم الحكام الحقيقيون للدولة ، وأوامرهم مطاعة طاعة عبياء بين جميع الطبقات في إسبرطة ، وكانت سلطتهم مطلقة من كل قيد يستعملونها دون أية مسؤولية ، ويتصرفون في جميع شئون الدولة داخلية وخارجية ، ويعقدون محكمة للنظر في المسائل ذات الأهمية الكبرى ، ويفصلون من يشاءون من الحكام ، ويفرضون عليهم الترامات ويزوجهم في السجون ، ولقد تضخمت سلطتهم لدرجة أنهم كانوا يلقون القبض على الملوك ، أو يحكمون عليهم بالمرأمة أو يحولهم على المحاکمة أمام مجلس الشيوخ .

يبدو مما تقدم أن حكومة إسبرطة كانت في الواقع حكومة أقلية « Oligarchy » بمعنى الكلمة ، وكان الملوك ومجلس الشيوخ والأهالي خاضعين لسلطة « الأفرز » الخمسة .

(١) تطلق كلمة « Citizens » على الأشخاص الذين يتمتعون بجميع الحقوق السياسية والمدنية في المدينة ، وقد استعملت كلمة المدنيين أو المواطنين ترجمة لها .

التربية الاسبرطية

الفرد والدولة : وأهم جزء في تشريع « ليكرجوس » لا يتصل بدستور إسبرطة السياسى، ولكن بالنظام الذى سنه للاسبرطيين والطرق التى وضعها لتربيتهم ، والواقع أن هذه هى التى أكسبت اسبرطة صبغتها الخاصة ، والتى ميزتها بطريقة لا تقبل الجدل عن جميع المدن الأخرى ببلاد الأوغريق . والنظرية السائدة فى الأزمنة الحديثة هى أن الدولة موجودة لصالح رعاياها، وأن الغرض المهم من وجودها هو تأمينهم على حياتهم وتمتلكاتهم ، ولكن الأمر كان على عكس ذلك فى اسبرطة ، حيث كانت الفكرة ترمى إلى أن الفرد موجود للدولة فقط ، وأنه لزام عليه أن يوقف عليها كل وقته وجهه ونشاطه فى سبيل المحافظة على شرفها ومجدها ، وأن يضحي حياته وتمتلكاته فى سبيل مصلحتها . وقد رأينا فيما سبق أن مركز الاسبرطيين ، وهم محاطون بأعداء خاضعين لهم بقوة السيف ، حتم عليهم أن يكونوا أمة من الجنود ، وقد عزم ليكرجوس أن يجعلهم كذلك فقط ، وكان الغرض المهم من كل نظامه أن يخلق فيهم روحا حربية ، ويعددهم بالتمرين الدائم على ألا يهزموا فى ميدان القتال قط ، ولكن ينفذ رغباته ، أسند أمر تربية الاسبرطى إلى الدولة منذ طفولته الأولى ، وقضى عليه أن يبقى خاضعا لنظام التفتيش العام حتى كهولته .

الطفل الاسبرطى : وكان كل طفل يعرض بعد ولادته على الجماهير ، حتى إذا رأوا أنه سيكون ضعيفا أو مشوها ولا يستطيع أن يتحمل مشاق حياة كلها تعب ونصب، عرضه للهلاك على الجبال . وكان الطفل يؤخذ من أمه فى سن السابعة ، ويبحث به إلى الفصول العامة، حيث يعهد بتمرينه إلى ضابط تعينه الدولة ، ويكون تحت إشراف الشيوخ . ولم يكن تعليمه قاصرا على تعلم الألعاب الرياضية بجميع أنواعها ، والتمرينات والحركات المطلوبة من الجندى اللاكوفى فى ساحة القتال ، بل كان كذلك راضخا لنظام جنائى شديد ، وعليه أن يخضع للشدائد ويتحمل الآلام والصعاب دون تذمر أو شكوى ، وكان مقدرا عليه ألا يغير نوع الملابس شتاء وصيفا ، وأن يتحمل الجوع والعطش والحرارة والبرد ، وكان يسمح له بكية غير كافية من الطعام عن قصد ، وهو حر فى أن يسد النقص بالصيد فى غابات لا كونيا وجبالها . وفوق ذلك كان الاسبرطيون يشجعون أبناءهم على سرقة كل ما يستطيعون ، على أنه إذا قبض عليهم متلبسين بالجريمة عوقبوا أشد العقاب لعدم مهارتهم ، ويقص علينا « بلوتارك » Plutarch قصة صبي مرق ثعلباً وخبأه تحت ملابسه ، ثم فضل أن يمزق الثعلب أحشاءه على أن يضبط متلبساً بجريمته .

التربية الأدبية : وكانت تربية الاسبرطى الأدبية محدودة للغاية ، وكان يلحق من صفه أن يحقر الآداب كفى غير جدير بالرجل الحربى ، وكانت دراسة الخطابة والفلسفة تقابل بالاحتقار والازدراء فى إسبرطة ، فالكلام الكثير مبغض فى عين الاسبرطى ، وكان يرم على أن يعبر عما فى نفسه باختصار تام . ومع ذلك فهو لم يكن غريبا عن تأثير الأغاني والموسيقى ، فكان يتعلم كيف يفتى ويستعمل آلة موسيقية ، ولكن ذلك كان قاصراً على الأغاني الحربية أو الترنيمات الدينية للآلهة ، ولذلك فقد كانت أشعار هومر الحربية محبوبة وذائعة فى اسبرطة من أزمنة بعيدة ، ويقال إن ليكرجوس نفسه هو الذى أدخلها فى شبه جزيرة البلوبونيز .

سن الرجل : ولا يعتبر الاسبرطى أنه بلغ سن الرجولة الكاملة إلا بعد أن يكمل الثلاثين من عمره ، وعند ذاك يسمح له بالزواج والاشتراك فى مجلس العامة ، ويصبح صالحاً لتولي وظائف الدولة . ولكنه مع ذلك كان يستمر خاضعا للنظام العام ، فلا يسمح له أن يسكن مع زوجته أو يتناول معها الغذاء ، وكان يقضى الجزء الأكبر من وقته فى ممارسة الألعاب الرياضية والترنيمات الحربية ، ويتناول طعامه مع زملائه على المائدة العامة ، وبنام البليل فى الككنات العامة ، ولا يقضى من الخضوع لهذا النظام والخدمة العسكرية إلا بعد أن يبلغ الستين .

الموائد العامة : ويقال إن نظام الموائد العامة قد سته ليكرجوس لكى يحول دون الانفاس فى المآكل والمشرب ، وكان مفروضا على كل إسبرطى ذكر أن يتناول طعامه على هذه الموائد ، وكانت كل مائدة تخصص خمسة عشر شخصا ، ويكون هؤلاء « جماعة » ولا يسمح لمعضو جديد بالانخراط فى سلك هذه الجماعة إلا بموافقتها الاجماعية ، وكان كل واحد يرسل فى كل شهر للخزينة العام كمية معينة من الشعير والنبذ والخبز والحب وقليل من النقود لشراء اللحم وسمك ، ولم يكن اللحم يؤكل إلا من حين إلى حين ، وكان الكل على هذه الموائد سواء لا يميز أى شخص من الآخر .

المرأة الاسبرطية : أما المرأة الاسبرطية فكانت فى سنوات حياتها الأولى خاضعة لنظام لا يقل فى شدته عن النظام الموضوع للرجل ، لأنهم كانوا ينظرون للنساء لا كجزء من الأسرة وإنما كجزء من الدولة ، وكان راجهن العظيم ينحصر فى تزويد اسبرطة بإسالة قوية من السكان ، ولا يقضى بأى أعمال منزلة ، وكن يتمرن على الألعاب الرياضية ويتسابق بعضهن مع بعض فى الجرى والمصارعة والملاكمة ، وكان مسموحا للشبان بحضور هذه التمرينات ، كما كان مسموحا للفتيات بحضور تمرينات الفتيان ، وهكذا كان يحدث اختلاط بين الجنسين

بطريقة لم تعد هابقية منذ الاغريق ، ومع ذلك فلم يحدث أى ضرر من هذا الاختلاط ، بل كانت أخلاق النساء الاسبرطيات أرقى بكثير من أخلاق نساء المدن الاغريقية الأخرى . وكانت المرأة الاسبرطية تتزوج عادة في سن العشرين وتمنى إذ ذاك من الخضوع للنظام العام ، ولو أنها لم تكن تتمتع بمجلس زوجها وقناطولا ، إلا أنها كانت موضع احترامه التام ، وكانت تتمتع بقسط من الحرية أكبر مما تتمتع به نساء المدن الاغريقية الأخرى ، ولذلك فإنها كانت شديدة الاهتمام بمجد وطنها وعظمتها وصالحه العام ، وكانت تمتلك نساء اسبرطة روح عالية من الوطنية الحققة ، وكن يساعدن على إيقاد روح الحماسة في نفوس أزواجهن وأولادهن ، ويدفعنهم إلى أعمال الشجاعة والبطولة ، وإذا ما حان وقت رحيلهم إلى ميدان القتال كن يقفن للرجل منهم « عد حاملا درعك أو محمولا عليه » وكن يحزن حزنا شديداً إذا ما سمعن عن نجاة بنهن من الموت جبناً ، ولم يكن ينزعجن لموتهم إذا ما أظهرن ضروب البطولة ، ويظهر ذلك من الآيات الانجليزية الآتية مترجمة عن الاغريقية :

Eight sons Demoeueta at Sparta's Call
Sent forth to fight; one tomb received them all .
No tear she shed, but shouted "Victory !
Sparta, I bore them but to die for thee."

A Spartan, his Companion slain,
Alone from battle fled;
His mother, kindling with disdain
That she had borne him, struck him dead,
For courage, and not birth alone,
In Sparta, testifies a son !

أثينا

أصل أثينا : إن تاريخ أثينا « Athens » قبل عصر سولون « Solon » يكاد لا يذكر ، فالقصص الخرافية عن حوادثه قليلة ، وأقل منها الحقائق التاريخية . ويقال إن أتيكا « Attica » كانت في العصور الأولى منقسمة إلى عشر إقليمات مستقلة كل منها عن الآخر ، ويحكم كلا منها ملك ، ولم تلبث هذه الأقاليم أن اتحدت وكونت من نفسها دولة واحدة ، واختارت أثينا عاصمة لها ومقرأ لحكومتها ، ولا نستطيع تحديد الوقت الذي تمت فيه هذه الوحدة ، غير أنه من الثابت أنها تمت قبل العصور التاريخية بزمان طويل .

الملكية والثاؤما : وبعد ذلك بأجيال قليلة غزا الدوريون أثينا ، وأعلن وحى إلهى أن النصر سيكون حليفهم إذا هم ضحوا بحياء ملك أثينا ، وعند ذلك عزم « كودروس Codrus » ملك أثينا أن يضحي بنفسه لصالح مملكته ، وتنفذ بالفعل عزمه ، وعندما ذاع هذا الخبر تراجع الدوريون عن أثينا دون قتال ، وكان فرح الأثينيين عظيما حتى أنهم أنفوا لقب الملكية احتراماً لذكري « كودروس » واستعاضوا عنه بلقب « أركون Archon » أى حاكم . واقتصر اختيار الأركون على أسرة كودروس ، وجعل انتخابه لدى الحياة ، غير أنه في عام ٧٥٢ ق . م جعلت مدة حكمه عشر سنوات ، وفي عام ٧١٤ ق . م لم يعد الاختيار قاصراً على أفراد هذه الأسرة ، وإنما فتحت أبواب الوظيفة لجميع الأشراف في الدولة ، وفي عام ٦٨٣ ق . م حدث تغيير هام بعمل الانتخاب لها سنوياً ، وتوزيع أعمالها بين تسعة أشخاص أطلق على كل منهم لقب « أركون » ، وكان يطلق على أعظمهم قدراً ، لقب « الأركون » .

حكومة الأقلية

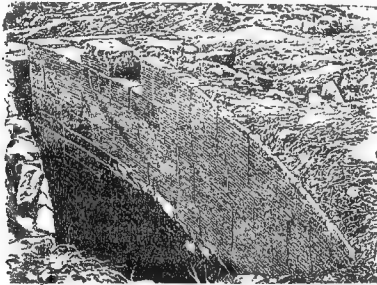
هذه هي المعلومات التي تداولتها قصص القوم وهي التي تفسر لنا كيفية تغيير حكومة أثينا من ملكية الى حكومة أقلية ، ويبدو أن هذا التغيير قد حدث تدريجاً وفي جو مشبع بالسلام ، كما حدث في معظم المدن الاغريقية الأخرى ، وأضحت كل السلطة السياسية والدينية في يد الأشراف ، فمنهم كان يشعب التسع « الأراكنة » الذين كانوا مسئولين أمامهم فقط ، وكان لهم حق الاشراف على المسائل الدينية ، أما جماهير الناس من الأحرار فلم يكن لهم أى نصيب في الحكم ، وكان يطلق على الأشراف اسم « يوباتريد Eupatridae » (أى ذوى أصل شريف)

الأراكنة : والواقع أن تاريخ أثينا الحقيقي يبدأ بانتخاب الأركون السنوى عام ٦٨٣ ق . م . ، فهذا هو أول تاريخ يمكن الاعتقاد عليه في تاريخ أثينا ، وكانت أعمال الحكومة موزعة بين التسعة « الأراكنة » ، فكان « الأركون » هو رئيس التسعة وممثل عظمة الدولة ، والثاني يسمى الملك لأنه كان يمثل الملك من ناحية كونه قسيس الأمة الأعظم ، والثالث قائد الجيش الأعلى ، لأنه كان يقود الجيش . وأطلق اسم « المشرعين Legislators » على الستة الباقين ، لأنه كان من اختصاصهم الفصل في جميع المنازعات التي لم تدخل في دائرة اختصاص الآخرين ، وسوا كذلك لأنه كان لأحكامهم قوة القوانين لعدم وجود قوانين مكتوبة .

مجلس إريوباجوس (Council of Areopagus) : كان هذا المجلس هو القوة السياسية ملوحيده في الدولة بجانب قوة أولئك الأشراف في تلك الأزمنة البعيدة ، وأطلق عليه هذا الاسم

نسبة الى المكان الذى كان يجتمع فيه ، وينسب بعض الكتاب إنشاء هذا المجلس « لسولون » ، غير أنه كان بلا شك موجودا قبل عصر ذلك المشرع بزمان طويل . وكان فى الأصل يطلق عليه اسم مجلس الشيوخ أو المجلس فقط ، ولم يطلق عليه اسم « مجلس ريوخوس » الا بعد أن أنشأ « سولون » مجلسا آخر ، وكان لابد من التمييز بينهما ، وكانت عضويته قاصرة على الاشراف ، ويصبح كل « أركون » عضوا فيه عند انتهاء سنة حكمه .

قوانين دراكون : يظهر أن حكومة الاشراف كانت حكومة قاسية ظالمة لمعظم حكومات الأقليات فى تلك العصور الأولى ، وفى حالة عدم وجود قوانين مكتوبة كانت سلطة الأركون سلطة مطلقة ، ومن المرجح أنه أخذ يستعملها لصالح أصدقائه وأمراد طبقته ولضرر الجماهير



مجسمة القوانين الاغريقية محفورة على الجدران

من السكان ، وكانت نتيجة ذلك انتشار روح التدمير والاستياء ، التى بلغت فى النهاية حدا دعا الى تعيين « دراكون Draco » عام ٦٢٤ ق. م. لوضع قانون مكتوب . ولم يغير دراكون دستور أثينا السياسى ، وأعظم مميزات قوانينه وضوحا شدة صرامتها ، فقد قرر عقوبة الاعدام لسلك الجرائم على حد سواء ، واستوت فى ذلك السرقات الصغيرة مع جرائم القتل ، ولذلك كان يقال إنها لم تكن مكتوبة بالمداد ، وإنما مسطرة بالدماء . ولا يفوتنا أن نشير الى أن هذه الشدة لم تكن راجعة الى قسوة « دراكون » وفضاعة أخلاقه ، وإنما كانت صدى لروح ذلك العصر ، ولما كان سائدا فيه من أحكام .

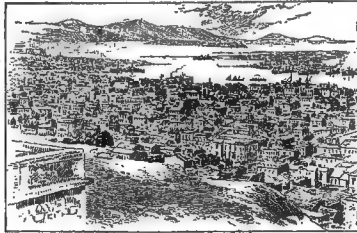
غير أن تشريع دراكون عجز عن تهدئة الحالة والقضاء على المنازعات السائدة ، فلم يمض على وضع هذه القوانين الا اثنتا عشرة سنة ، حتى قام أحد الأشراف المتنازعين وحاول أن يجعل

نفسه حاكما مطلقا على أثينا ، غير أنه فشل في محاولته ، واستمرت الدولة في حالة اضطراب وعدم استقرار ردها من الزمن ، وفي هذه الأثناء أخذت شخصية قوية في الظهور ونالت إعجاب الجميع ، تلك هي شخصية « سولون Solon » الذي استطاع أن يجعل عصره فترة هامة في تاريخ أثينا بل وفي تاريخ بلاد الاغريق ، والواقع أن تشريعه وضع الأساس لعظمة أثينا .

سولون

حياته : كان سولون أحد أعظم الرجال في تاريخ بلاد الاغريق القديم ، فقد كانت له دراية تامة بالطبيعة البشرية . وكانت تحدوه في حياته العامة روح عالية من الوطنية ، ولذلك لا يسف شديد على أنه ليس لدينا سوى قليل من الحقائق عن حياته . ومن المحتمل أنه ولد حوالي عام ٦٣٨ ق. م . واشتغل بالتجارة ، وزار كثيرا من بلاد الاغريق وآسيا ، وتعرف إلى كثير من أعظم رجال عصره ، واشتهر في أيامه الأولى بمقدرته الشعرية ، وبلغت شهرته حدا جعل الناس يمتدحونه أحد الحكماء السبعة .

وأول حادث دفع « سولون » الى الاشتغال بالأمور السياسية نزاع قائم بين أثينا ومجارا Megara على امتلاك جزيرة « سلاميس Salamis » فقد انتهت الثانية



بحيرة والمضيق وجزيرة سلاميس

من الأولى وحاولت أثينا عدة مرات أن تستردها ، ولكنها كانت تبوء بالفشل في كل مرة ، حتى صرفت النظر نهائيا عن التفكير في استردادها ، غير أن سولون لم يسكت على هذا العار وحرض مواطنيه على استردادها ، وقد ساعده الحظ بنجاح مشروعه ، واستعادت أثينا « جزيرتها الخيوبة » وهكذا غلام سولون وزادت شهرته وتطلق الناس به .

تنازع السكان : وكان سكان أتيكا ينتمون الى ثلاث طوائف استحكم العداء والنزاع بينها ، وهذه هي طائفة الأشراف الأثرياء ، وطائفة سكان الجهات الجبلية الفقراء ، وطائفة التجار وهم سكان السواحل ، وقد كانت حالتهم المالية وسطا بين الاثنين الآخرين . أما السبب في هذه المنازعات فقير معروف على وجه التحديد ، ولكن زاد الأمر سوءا تلك الحالة التمسعة التي كان فيها سكان « أتيكا » الفقراء ، فقد كان الأغنياء يقرضونهم المال بأرباح فاحشة ، وإذا ما عجزوا عن سداد دينهم انتزعوا منهم أراضيهم ، وباعوهم أو اتخذوهم لانتسبهم عبيداً ، وقد بلغت الحالة حداً لم يعد معها إمكان تنفيذ القوانين الموجودة ، وتهيأت نفوس الفقراء للثورة ضد الأغنياء .

سولون رجل الموقف : وبإزاء هذه الحالة المفزعة اضطرت حكومة الأشراف أن ترفع الى سولون ، مع علمهم بالاحتجاج الشديد الذي نشره ضد مظالمهم ، وذلك لأنهم كانوا آمين أنه سيعمل على إنقاذهم من موقفهم الحرج لصلته بطبقتهم ، فانتخبوه « أركونا » عام ٥٩٤ ق. م . ومنحوه سلطة لا حد لها لإحداث ما يراه من تغييرات نافذة للدولة . وقد قابل الفقراء تعيينه بمظاهر الفرح ، وكان الجميع على أتم الاستعداد لقبول وساطته وأصلاحاته .

مشروعات سولون ودستوره

قانون الدين : وقد حرص سولون كثير من أصدقائه على انتهاز الفرصة وإعلان نفسه حاكماً مطلقاً على أثينا ، ولكنه رفض ذلك بكل إباء ، وأوقف جموده على إنجاز المهمة التي ندب لها . وقد بدأ مشروعاته بتخفيف ويلات المدينين من طبقة الفقراء ، وذلك بإصدار قرار يقضى بإلغاء جميع العقود التي نص فيها على أن أرض المدين أو شخصه ضمان للدائن ، وبذلك استخلص الأراضى لأصحابها ، وأعاد الحرية للكثيرين الذين كانوا قد أصبحوا عبيداً ، بسبب ما وقعوا فيه من ديون ، وأعاد الى الوطن أولئك الذين كانوا قد يبعوا في الممالك الأجنبية .

تغيير نوع الحكومة : وكان نجاح مشروعاته الأولى عظيماً للغاية حتى أن الجميع طلبوا إليه أن يضع لهم دستورا جديداً وبمجموعة قوانين جديدة ، وكانت الخطوة الأولى في هذا السيل إلى إلغاء قوانين « دراكون » الا القليل منها ، وبدأ بعد ذلك يقسم السكان تقسيماً جديداً أساسه الثروة ، وهذه الطريقة غير الحكومة من حكومة « أقلية » Oligarchy الى حكومة أساسها الثروة « Timocracy » ، وأصبحت مؤهلات السكان لوظائف الدولة قائمة على الثروة لا على

الأصل والمحتد ، وهذه هي الظاهرة المميزة لدستور « سولون » وكان لها في النهاية نتائج هامة ، ولو أن التغيير لم يكن من المرجح عظيمًا في بداية الأمر نظرًا لوجود عدد قليل من الأثرياء في أتيكا إذا استثنينا الإشراف .

طبقات السكان : قسم سولون السكان أربع طبقات حسب ثروتهم ، وخص أفراد الطبقة الأولى بوظيفة « الأركون » ووظائف الدولة الكبرى ، وبقيت الوظائف الصغرى لأفراد الطبقتين الثانية والثالثة الذين كانوا يلتحقون كذلك بالخدمة العسكرية ، أما الطبقة الرابعة فكان أفرادها محرومين من جميع الوظائف العامة غير أنهم كانوا يخدمون في الجيش .

الجمعية العمومية : سمح « سولون » لرجال الطبقة الرابعة بنصيب من السلطة السياسية بمنحهم حق التصويت في الجمعية العمومية (١) حيث كان لهم بلا شك العدد الأكبر . وقد أعطيت الجمعية حق انتخاب الأراكان وغيرهم من موظفي الدولة ، كما جعل الأركون مسئولاً أمام الجمعية عند انتهاء سنة خدمته ، وهكذا وسع سولون اختصاص الجمعية .

مجلس الشيوخ : وقضى اتساع أعمال الجمعية العمومية بتكوين هيئة جديدة ، فكان « سولون » مجلس الشيوخ « Boulé » أو مجلس الأربعمائة ، ووكل إليه تحضير كل المسائل التي تعرض على الجمعية العمومية لمناقشتها ، ورياسة كل جلساتها ، ثم تنفيذ جميع قراراتها . ولا يمكن عرض أية مسألة على الجمعية إلا بعد عرضها على المجلس ، وأعطيت الجمعية حق انتخاب أعضائه ، الذين كانوا ينتخبون لمدة سنة يسألون في نهايتها أمام الجمعية عن الطريقة التي أدوا بها واجباتهم . وكان للمجلس حق الإشراف العام على أنظمة الدولة وقوانينها وأعمال السكان وأرواحهم وطريقة معيشتهم ، ومعاينة الكسلان والمبذر .

هذه فقط هي الأنظمة السياسية التي يمكن أن تعزى بحق إلى سولون ، وبعد ذلك بزمان تفشت بين الأثينيين فكرة مؤداها أن سولون هو المؤسس لجميع نظمهم الديمقراطية ، والواقع أن هذا المشرع العظيم قد وضع أساس الديمقراطية الأثينية فقط بإعطاء الطبقات الفقيرة حق التصويت في الجمعية العمومية مع توسيع سلطة هذه الجمعية ، ولكن فيما عدا ذلك فإنه ترك الحكومة في يد الأثرياء ، واستمرت في يد الأقلية عدة سنين ، ولو أنها كانت أكثر اعتدالاً وعدلاً من سابقتها . أما تأسيس الديمقراطية الأثينية فعمل « كليستينيس » Cleisthenes لا عمل سولون ، ولكن لا ننسى أن سولون وضع الأساس ومهد الطريق .

المحافظة على قوانين سولون : حفرت قوانين سولون على قطع خشبية حفظت في بداية الأمر

(١) كانت تسمى « هيليا Helia » في زمن سولون ، وسميت فيما بعد « إكليسيا Ecclesia »

في الأكروبوليس وبعد ذلك في هو المدينة الرسمي « Town-Hall » ، وكان عددها كبيرا للغاية ، وتشمل أنظمة تكاد تتناول جميع الموضوعات المتعلقة بحياة السكان الخاصة والعامة ، ويظهر أنها لم تكن مرتبة بأية طريقة منظمة . ويقال إن سولون قسمه كان على علم بالنقص التي في قوانينه ، ولم يكن يصفها بأنها خير ما يستطيع وضعه من قوانين ، ولكن بأنها خير ما يمكن ان يقبله الآثينيون .

وبعد هذا المجهود جعل « سولون » الناس ورجال الحكومة يقسمون قسما عظيما على انهم يعافظون على أنظمتهم لمدة عشرين سنة على الأقل ، وعند ذلك غادر وطنه مزمعا أن يقيم هذه السنوات في الخارج ، وزار في أثينا مصر وقبرص وليبيا .

عصر المختصين : تجددت المنازعات القديمة أثناء غياب سولون ، وكان أظهر الوعد وأشدهم مراسا وأقربهم إلى قلوب جماهير الفقراء « *Peisistratus* » ابن عم سولون ، وكان رجلا واسع المطامع يرى إلى القبض على زمام الحكومة . وعاد سولون من الخارج حوالي عام ٥٦٢ ق . م . ، وأخذ يحذر الناس عاقبة اندفاعهم وراء ابن عمه ولكن دون جدوى ، وفي النهاية فاز « *Peisistratus* » بتحقيق أطماعه ، وذهبت نصائح سولون وتحذيراته أدراج الرياح ، ولم يعمر طويلا بعد إلغاء دستوره ، بل مات بعد ذلك بسنة أو سنتين في سن الثمانين .

وصل *Peisistratus* في النهاية إلى غايته ، وأصبح سيد أثينا والحاكم المطلق فيها ، ولو أنه لم يدخل في الظاهر أى تغيير على دستور سولون ، واستتب الأمن أيام حكمه ، فانتشرت التجارة وتقدمت الزراعة وازدهرت الصناعة . وفوق ذلك قد أصبحت أثينا لأول مرة زعيمة بلاد الأغريق في الآداب والفنون ، ولكن الأغريق كانوا يقدرون الحرية أكثر من أى شيء آخر ، ويرغبون في التمتع بكامل حريتهم ، ولذلك ثاروا ضد *Peisistratus* ولكن دون جدوى ، ثم لم يظهروا ارتياحهم لحكم إبنه من بعده فقتلوا واحدا منها وبعد قليل طردوا الآخر ، وهكذا عادت إلى أثينا حريتها .

أساس الديمقراطية الأثينية : لم يقنع الآثينيون بعد ذلك بعودة دستور سولون ، وبعد فترة من تقلبات ، استطاع « *Cleisthenes* » أن يقدم بهم خطوات نحو الديمقراطية ، وتتلخص إصلاحاته فيما يلي : —

١ — ألغى تقسيم السكان إلى الأربع القبائل القديمة ، وقسمهم إلى عشر قبائل ، ثم قسم هذه بدورها إلى أقاليم ، وبهذه الطريقة أمكنه أن يتخلص من الأنظمة القديمة ، وكان ينتخب للـ « *Boulé* » خمسون من كل قبيلة فأصبح عدد أعضائه خمسمائة .

- ٢ — أمداد نظام الانتخاب بالاقتراع «Bylot»
- ٣ — نظم المحاكم بطريقة منحت جميع المدنيين «Citizens» سلطات قضائية أوسع (ولكن تنظيم هذه المحاكم تنظيلاً كاملاً بشكلها الأخير تم فيما بعد)
- ٤ — أصدر قانون «النفي السياسي» (Ostracism) لتخلص من أى زعيم سيامي قوى بدون إثارة حرب أهلية ، فإن مجلس الشيوخ والجمعية العمومية كانتا تقرران ، إذا ما كانت هناك ضرورة لاتخاذ هذه الخطوة لسلامة الدولة ، تحديد يوم لاتخاذ الأصوات ، فكان يجتمع كل السكان في الميعاد المحدد ويكتب كل منهم اسم الشخص الذي يرى فيه ، وتجميع الأصوات بعد ذلك فإذا وجد أن ستة آلاف صوت اجتمعت ضد أى شخص كان عليه أن ينسحب من المدينة في خلال عشرة أيام ، وإذا كان عدد الأصوات أقل من ذلك لم يحدث شيء ما .

الإمبراطورية الآثينية

تمهيد : شهد القرن الخامس قبل الميلاد عدة حروب بين الفرس والآفريق ، تضافرت في خلالها جميع مدن الآفريق لدرء الخطر عن بلادهم ، وكان النصر حليفهم في النهاية . غير أنه لم يكن من المنتظر أن يدوم الحلف بينها طويلاً بعد إحراز هذا النصر وزوال الخطر الفارسي ، لأن الحسد والبغضاء والتفيرة كانت تأكل قلوب المدن . وقد كان هناك من البداية فرق عظيم بين آراء كل من أسبرطة وأثينا بخصوص إدارة شئون هذا الحلف ، فكانت أثينا تميل إلى اتباع سياسة جريئة نشيطة ، في حين كان الأسبرطيون راغبين عن الارتباط بتعهدات غير محدودة في أراض بعيدة .

وحدث في عام ٤٩٦ ق . م . أن استدعت أسبرطة ملكها «پوسنياس Pausanias» لمحادثته عن تهم وجهت إليه ، وكان وقتئذ قائداً عاماً لآسطول الآفريق ضد الفرس في نيزلطة ، فانتخب بقية الحلفاء قائداً أثينياً ليحل محله ، وغضب لذلك الأسبرطيون وسحبوا أسطولهم تاركين قيادة القوى البحرية للآثينيين .

حلف ديلوس : «The Delian League» أفضى هذا الحادث بعد قليل إلى ظهور حلفين في بلاد الآفريق ، فأسبرطة وضعت نفسها على رأس حلف مكون من الولايات البرية ، وكونت الولايات البحرية حلفاً تحت زعامة أثينا أطلق عليه «حلف ديلوس» نسبة إلى جزيرة «ديلوس Delos» حيث كان يعقد أعضاء الحلف اجتماعاتهم السنوية .

ومن الواضح أن هذا الحلف كان شيئاً جديداً في السياسة الأغريقية ، وأمرأ باعثاً إلى الأمل في الوحدة لأن الدول انضمت إليه بمحض إرادتها ، وذلك لفوائد الواضحة التي كانت تجنيها منه ، وهي حماية أنفسها ضد أى خطر فارسي والمحافظة على الأمن والنظام في بحر إيجه . وقد حدد بطريقة ودية ما تقدمه كل منها للخزانة العامة سواء أكان ذلك من السفن أو الرجال أو المال . وفي فصل الربيع من كل سنة كان يجتمع ممثلو أعضاء الحلف في جزيرة ديلوس لتقرير السياسة التي يسير عليها في العام التالي ، وكانت ديلوس مقر الخزينة العامة للحلف .

الامبراطورية : غير أنه لما ظهر للبيان أن القرمس لن يجددوا حملاتهم على بلاد الأغريق ، بدأت دول الحلف تمتنع الواحدة بعد الأخرى عن دفع ما كان مقرراً على كل منها ، خصوصاً وأنها كانت متأمة من مملك أثينا الجائر معها ، فقد زادت مقدار ما كان مقرراً عليها دفعه إلى الخزينة العامة ، في وقت كانت قد وقفت فيه رضى الحرب ، وفضلاً عن ذلك فقد حرمت هذه الدول الخليفة من كثير من حقوقها القضائية ، وتقرر تحويل كثير من القضايا إلى أثينا لتنظر في عاكمها ، وفوق ذلك فقد احتملت هذه الدول كثيراً من مظالم الموظفين الأثينيين وابتزازهم أموالها ، ومن غطسة الأثينيين الأغنياء الأقوياء النازلين بينهم .

لم يكن من أثينا بأمرأ ذلك إلا أن أخضعتها لسلطانها بالقوة ، وكانت نتيجة ذلك أنه لم يأت عام ٤٤٥ ق . م إلا وحلف ديلوس قد تحول إلى امبراطورية أثينية ، إذ أصبحت دول الحلف خاضعة لسلطان أثينا ، وصارت هي سيده امبراطورية لا رئيسة حلف ، ونقلت الخزينة العامة من ديلوس إلى أثينا ، غير أن المعاصرين رأوا في عمل أثينا هذا ظلماً فادحاً حل بالمدن الخاضعة لها ، لأن هذه المدن في نظرهم كان لها الحق في الاستقلال كأثينا نفسها سواء بسواء .

النزاع بين أثينا واسبرطة : ومنذ ذلك الحين أصبح نظام المدن في بلاد الأغريق عبارة عن تجمع الدول حول المتنافسين العظيمين ، اسبرطة وأثينا ، اللتين سرعان ما دخلتا في حرب طاحنة ، فان أثينا كانت تبنى نفسها بأن تبسط سلطانها على عدة مدن إغريقية برية علاوة على البحرية ، وأدى هذا الطمع إلى حرب بينها وبين دول بلاد الأغريق الوسطى ، ثم بينها وبين اسبرطة نفسها .

وذلك أنه ظهر بأثينا حزبان ، حزب محافظ يرى التودد إلى اسبرطة والتقرب منها ، وكان على رأسه « كيمون Cimon » وحزب ديمقراطي جرى يرى معاداة اسبرطة والعمل على تكوين امبراطورية أثينية عظيمة في البر والبحر وكان على رأسه « بركليز Pericles » . وعلى الرغم من أن بركليز كان زعيم الأغلبية الساحقة من الشعب ، فانه كان قليل الظهور في المجتمعات ،

ولا يظهر في الجماهير إلا في الظروف الخطيرة الشأن ، وكان عقله مثقفاً تقيفاً عالياً ، وكان دائماً الاتصال بأعظم فلاسفة عصره ، ووجه عناية خاصة لدراسة الخطابة لأنها كانت أقوى وسيلة للتأثير في المجالس العامة ، ولم يكن له نظير في الفصاحة . وكان يرى ضرورة عمل إصلاحات دستورية في سبيل الديمقراطية بعكس ما كانت يرى حزب « كيمون » .



وفي رالي عام ٤٦٤ ق . م كان حزب كيمون في السلطة ، ولكن حدث أن خذلت أسبرطة ، فانتزح حزب بركليس هذه الفرصة ، وتقلب على خصمه وتخلص منه بالتفني ، ثم أدخل تعديلات في الدستور ، تلتخص في أن الغرض الأول منها هو منح السلطة العليا للجمعية العمومية ، وتجريد « الأريوباجوس » من معظم سلطته حتى يصبح مجرد محكمة جنائية .

وخطا خطوة أخرى نحو الديمقراطية بتطبيق نظام الانتخاب بالاقتراع في اختيار كبار الموظفين ، وقرر منع المحلفين مرتبات لكي يعزى جميع السكان بالاشتراك في الأعمال القضائية . ويعتبر عام ٤٦١ ق . م مبدأ إدارة بركليس لأثينا والقبض على السلطة فيها ، وقد ظهرت آثار ذلك في علاقات أثينا الخارجية ، فكان بركليس يرى إلى أن تكون أثينا زعيمة بلاد الأغريق البرية والبحرية ، وأدى هذا إلى اشتباك في حروب ضمت قوة أثينا ، فلم تكن جيوشها في البر تضارع جنود أسبرطة أو جنود طيبة ، ولذلك فلم يأت عام ٤٤٥ ق . م حتى تلاشت امبراطوريتها البرية وأرغمت على عقد هدنة مع أسبرطة لمدة ثلاثين سنة . وبشروط هذه الهدنة اعترفت أثينا بالحلف الأسبرطي . اعترفت أسبرطة بالامبراطورية الأثينية البحرية ، فقد وعدت كل منهما ألا تعمل على ضم دولة إليها تكون موالية أو خاضعة للآخرى ، وأن يلجأ إلى التحكيم في حالة ظهور خلاف بينهما ، وهكذا نرى أن عام ٤٤٥ ق . م قد شهد ضدمة قوية وقفت في وجه أطماع أثينا الحربية .

عظمة أثينا : ولكن في حوالى نفس هذا العام وصلت أثينا إلى ذروة مجدها وعظمتها في الناحية التي كانت فيها عظمة حقاً ، لحكومتها والحياة الاجتماعية فيها وأكثر من ذلك فنونها وآدابها حتى من بين الأمور البارزة الشهيرة في تاريخ أوروبا . ويرجع الفضل في ذلك إلى « بركليس » الذي استمر يدير دفة البلاد بعد الهدنة ، وكانت آراؤه في هذا السيل عظمة ، فكان يرى أن تكون أثينا عاصمة بلاد الأغريق ، ومركز الفنون والآداب والثقافة والتأديب ، ولذلك كان من الضروري أن تظهر بالمظهر المناسب لهذا المركز الذي كان يصير إليه ، ويكون هذا بهجال مبانيها

العامة وظلماتها ، وبأعمالها الفنية في الحفر والنقش والمجاء ، هم بمظمة حفلاتها الدلية . واستطاعت أثينا في وقت قصير للغاية أن تحقق هذه الأغراض بفضل نشاط سكانها وذكايم وعبقريه زعيمها العظيم . وفي هذه الفترة ظهر بها شعراء وكتاب ومؤرخون وفنانون ممتازون .

الحروب البلوبونيزية وسقوط الامبراطورية الاثينية

إن مدنة عام ٤٤٥ ق.م كانت محاولة لايجاد أساس دائم للنظام المدني الداخلي لبلاد الاغريق ، ولكن الفيرة السياسية وروح التنافس والبغضاء بين المدن الاغريقية بلغت حدا كان من الصعب معه أن يدوم السلم طويلا ، وبالاخص إذا لاحظنا أن البلاد لم تكن مهددة بمخطر خارجي .

أسباب الحروب البلوبونيزية « Peloponnesian » :

(١) إن المدن الاغريقية كانت دائما تبادر إلى التحالف ضد أى مدينة يبدو من قوتها أنها ترمى إلى بسط سلطتها عليها أو وضع نفسها موضع اطماع فيها ، وكانت أثينا تبدو لها إذ ذاك خطرا جسيما بالرغم من الهزائم التي لاقتها في الحروب الأخيرة ، فامبراطوريتها كانت في نظرها جسيما عظيمة الاتساع ، وحكومتها حكومة استبدادية ، وكانت تجارتها في تقدم سريع ، ويريد أعظم ميناء على بحر إيجه وفيها تجمع عدد عظيم من التجار .

(٢) أثار عظمة أثينا الحرية والبحرية روح الحسد والغيرة في نفس اسبرطة ، لأنها أصبحت بذلك في مركز أقل أهمية من مركز أثينا بين المدن الاغريقية .

(٣) كرهت « كورنث Corinth » اتساع تجارة أثينا ونموها ، ووضع تجارتها تحت رحمة أثينا .

(٤) اتسعت الامبراطورية الاثينية ، ولكن مع ذلك لم تتحقق جميع اطماع أثينا ، ففي جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا كانت توجد بعض المستعمرات الاغريقية ، وكان كثير من الاثينيين يمنون أنفسهم بإدماجها في الامبراطورية .

(٥) كانت المدن الخاضعة لأثينا متذمرة من طريقة حكمها وظلمها ، كما كانت كراهية « طيبة » لها كراهة دائمة ، وكانت « مجارا » متألمة من حرمانها من الاتجار في أسواق أثينا .

السبب المباشر للحرب : دخلت مدينة « كوركيرا Corcyra » إحدى مستعمرات

« كورنث Corinth » في نزاع معها ، ومحاشيا لنقمتها طلبت إلى أثينا أن تقبلها داخل دائرة الامبراطورية ، ولم يكن في شروط الهدنة ما يمنع قبول هذا الضم ، ولكن كان معروفًا في أثينا أن هذا العمل يؤدي حتما إلى إشعال نار حرب عامة ، ولذلك أصبح موضع مناقشات

واهتمام ، واستقر رأى أثينا في النهاية على قبولها ضمن دائرة الامبراطورية ، فطلبت كورنث مساعدة اسبرطة ، وحدثت بعد ذلك عدة اجتماعات لدرس الموقف ، ولكن هاجت الاطوار في خلال ذلك من الجانبين وبدأت الحرب عام ٤٣١ ق. م .

موقف أثينا : وكانت أثينا إذ ذاك تتمتع إسمياً بحكومة ديموقراطية ، إذ الواقع أنها كانت حكومة الفرد ، فقد تجمعت السلطة كلها في يد رجل واحد هو بركليس ، الذي واجه الحرب بثقة تامة ، وكان يعتقد أنه لم يكن من الممكن تفاديها وأن النصر حتماً في جانب أثينا . وقد كان يعتقد حقاً أنه ليس لدى أثينا من القوى البرية ما تستطيع أن تقف بها في وجه جنود اسبرطة ، ولكن كان يعتقد في الوقت نفسه أن تحصيناتها التي كانت تصلها بالبحر خير كفيل لحمايتها ودرء أى خطر عنها ، ومن جهة أخرى كانت أثينا تملك قوة بحرية هائلة وأموالاً طائلة ، تفوق ما كان لاسبرطة منها ، وكان من رأى بركليس أن تقف أثينا موقف الدفاع ، فتجهد قوى اسبرطة وتضطرها بذلك إلى طلب الصلح .

الحرب : لم تكن السنوات الأولى للحرب فاصلة بأى وجه من الوجوه ، ففي عام ٤٣١ و ٤٣٠ ق. م . دخل الاسبرطيون وحلفاؤهم أتيكا بقوات كبيرة ، وتراجع الآثينيون وراء



جندى إغريق

الأسوار تاركين الأعداء يبعثون بالبلاد وما فيها . وفي خلال ذلك قام الآثينيون بعدة حملات بحرية على بلاد أعدائهم ولكن دون أمل في الوصول إلى نتيجة حاسمة ، غير أنه نزلت بأثينا في عام ٤٣٠ كارثة كانت أشد وأنكى عليها من الاسبرطيين ، تلك هي انتشار الطاعون وراء أسوارها والفتك المريع بسكانها ، مما كان له أسوأ الأثر في نفسية الآثينيين . وفي العام التالي أصيبت أثينا بنازلة عظيمة يموت زعيمها بركليس .

وكان لموت بركليس أثر مدمم ، إذ لم يوجد بعده من يستطيع متابعة سياسته ، فتولى الحكم جماعات من الشعب في « الديم كراسيا » ، ولسكتهم لم يقبضوا على ناصية الحال ، فالواقع أنهم أظهروا صفات تدعو إلى الإعجاب ، فقد أظهروا شجاعة وحاسة وطنية وصبراً وقوة احتمال ، ولسكتهم بدون قائد ماهر كانوا عرضة لأن يقهقروا تحت تأثير العواطف والهياج ، وكانت النتيجة أن الحرب استمرت سجالاً بين الطرفين عدة سنين ، وانتهت في عام ٤٢١ ق. م . بصلح كان أساسه رد كل شيء إلى ما كان عليه .

أثينا بعد الصلح : بقى السلم اسميا ست سنوات ، ولكن نشج غن التحاسد بين الدولتين العظيمتين المتنافستين تفاسح ونزاع ومؤامرات فى جميع بلاد الأفرق . وكانت أثينا مسرعا للنزاع بين الأحزاب ، وكان على رأس حزب المحافظين بها « نيكياس Nicias » وهو رجل محترم موثوق بأمانته ، ولكن كانت تقصه القدرة السياسية والشجاعة الأدبية ، وظهر على رأس الحزب الديموقراطى فى ذلك الحين « ألسبيادس Alcibiades » ، وكان رجلا فصيحاً قديراً فى الحرب والسياسة ، ولكنه كان واسع المطامع الشخصية وسببا من أسباب خراب أثينا . وكانت خطته الأولى ترى إلى تكوين حلف من دول البلوبونيز ضد اسبرطة ، وكاد ينجح فى عرضه لولا أن اسبرطة هزمت جيوش الحلف فاقطعت عقده .



السبيادس

أما مشروعه الثانى فكان يرى إلى الاستيلاء على جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا ليقوى جانب أثينا ، ونجح بالفعل فى حمل مواطنيه على الموافقة على المشروع ، وأرسلت أثينا عام ٤١٥ ق.م أكبر قوات أخرجهتا إلى ذلك التاريخ ، وهى وافقة بالنصر ، ولكنه كان بعيد المنال ، إذ تدخلت اسبرطة لمساعدة مدن صقلية ، فباتت حملة أثينا بالفشل بعد أن انهزم أسطولها وتضعضعت قواتها .

سقوط الامبراطورية الاثينية : ولكن بالرغم مما حدث استمرت الحرب قائمة بعد ذلك تسع سنوات أخرى ، وفى خلال هذه الفترة دخل عنصر جديد فى النزاع بدخول الفرس فى جانب الاسبرطيين . وانتقل مسرح القتال من صقلية إلى « هلسبنت Hellespont » والطريق إلى البحر الأسود لمنع إمداد أثينا بالغلل . وكانت هذه الهزائم سببا فى انحلال الامبراطورية وسقوطها ، وفى عام ٤٠٥ ق.م انتصر الاسبرطيون انتصاراً حاسماً ، وحطموا أسطول أثينا وأمسروا عدداً كبيراً من جيشها ، فأثر ذلك فى نفسية الاثينيين تأثيراً سيئاً ، وتلا ذلك حصار المدينة ، وبعد آلام شديدة سلمت أثينا عام ٤٠٤ ق.م فهدمت حصونها وأسوارها ، وقضى على نظام الديموقراطية فيها ، وكانت امبراطوريتها قد تلاشت ، وظن القوم أنه لن تقوم لها بعد ذلك قائمة ، ولنى تكون بعد اليوم إلا إحدى مدن الدرجة الثانية ببلاد الأفرق .

نهضة أثينا وسقوطها : وبالرغم من هذه الظروف القاسية أخذت أثينا تهض من جديد ، والذى ساعدها على ذلك روح الفيرة والحسد بين مدن الأفرق ، فلها جمعت بقصد تحطيم قوة أثينا ، ولما تم لها ما أرادت اقترط عقد التحالف بينها وسادت روح التناؤد والبدا .

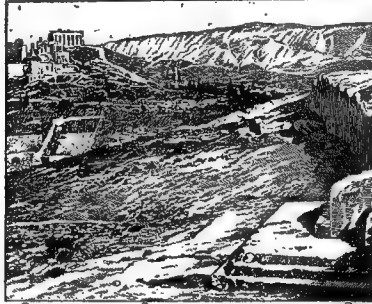
ولفضلا عن ذلك فقد رأت اسبرطة من صالحها أن تنهض أثينا لكي توازن قوى طيبة وكورنث ، وكان أول انتصار لها في هذا السبيل لاستعادة دستورها الديموقراطي ، فقد ثار الشعب في وجه حكومة الأقلية الظالمة ، وتدخلت اسبرطة في الأمر وساعدت على إعادة النظام الديموقراطي في أثينا .

وحدث بعد ذلك نزاع بين الفرس والاسرطيين ، كان من جرائه أن مال الفرس نحو أثينا ، ورأوا فيها خير مناهض لقوة اسبرطة فأعانوها على النهوض ، وأسندت قيادة أسطول الفرس في بحر إيجه إلى قائد أثيني فانتصر على أسطول اسبرطة ، وبذلك تمكنت أثينا من إعادة بناء الأسوار التي كانت تصلها بالبحر ، وهكذا زالت معظم آثار الحروب البلوبونيزية ، وعادت لأثينا ديموقراطيتها وأسوارها وحصونها وقوتها البحرية ، ولكنها مع ذلك لم تصل إلى مركز التسيطر في بلاد الأغرريق ، بل أصبحت منذ ذلك الوقت إحدى المدينتين أو الثلاث الشهيرة بها . ومرعان ما انتصح أمامها السبب إلى إعادة بناء امبراطوريتها أو جزء منها ، وحاولت هذه المرة أن تحاشي أخطاء الماضي وتربط حلفاءها بها برباط الفائدة المتبادلة ، ولكن الشعور العام في بلاد الأغرريق كان متوجها اتجاهها قويا نحو قيام كل مدينة بنفسها واتصالها عن غيرها ، ولذلك كان تحطم الامبراطورية الجديدة أسرع من تحطم القديمة . وكان من نتيجة سقوط أثينا أن أصبحت اسبرطة صاحبة السلطة العليا في بلاد الأغرريق ، غير أن سيطرتها هذه لم تدم طويلا ، وانتهى الأمر بأن تغلبت عليها « طيبة » فهزمت جيوشها وقضت على قوتها ، وحلت محلها في مركز الوعامة ، غير أن الوعيمة الجديدة لم تكن أسعد حظا من أثينا واسبرطة ، وحان حينها بظهور قوة « مقدونيا » في الشمال ، وهي التي قضى ملوكها نهائيا على حرية مدن الأغرريق في موقعة « كيرونا Choeronea » عام ٣٣٨ ق . م

الديموقراطية الاثينية

نوعها : كانت أثينا في نظر جميع الأغرريق هي المثل الحقيقي للديموقراطية ، وإذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من سكانها كانوا عبيدا أو أشخاصا لا يتمتعون بجميع الحقوق المدنية ، وليس لهم حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة ، علينا أن الاغرريق كانوا يستعملون هذه الكلمة في غير المعنى الذي نستعملها فيه تماما . وكانوا يقصدون بديموقراطية أثينا أنه لم يكن بين الأحرار « المدنيين Citizens » طبقة ممتازة سواء أكان ذلك بروتها أو بحسبها ونسبها ، وأن المجالس العامة كانت لها السيطرة على جميع مصالح الدولة ، فكانت النظم السياسية في أثينا تختلف

عن أى نظم معروفة فى العالم الحديث ، ويرجع أصل الاختلاف الى تكوين الجمعية العمومية من جميع المدنيين ، والى القوة التى كانت تتمتع بها ، وكان هؤلاء ويسمون « الديموس The Demos » يدعون مرة أو أكثر فى الشهر ، لمكان اجتماعهم المسمى « بىكس Pnyx » وكانت الجمعية تعرف باسم « إكليسيا Ecclesia »



بىكس - مكان انعقاد الجمعية بأثينا (والى اليمين يظهر مكان المحلب)

سلطة الشعب : وكانوا يبذلون ما فى وسعهم لجمع أكبر عدد منهم لحضور الجمعية ، ومضى انعقدت ، كانت سلطتها من الوجهة النظرية لاحد لها ، فكان فى يدها أن تقرر أمور السلم والحرب ، وتتناقش فى الضرائب ، وتفصل من تريد من مواطنى الحكومة ، وبقليل من التغيير فى طريقة تكوينها كانت لها السلطة العليا فى إصدار القوانين وفى المحاكمات القضائية. والواقع أنه لم تفعل أى دولة أخرى ما فعلته أثينا فى هذا الصدد من منح قوة كهذه لجمعية عمومية من المدنيين « Citizens » ، ولم يكن الوزراء والموظفون وجميع المجالس إلا آلات فى يد الإكليسيا ، وكان أمم مواطنى الدولة هم عشرة القواد الذين كان ينتخبهم جميع المدنيين ، وكانوا على رأس الهيئة التنفيذية .

الاقتراع على الوظائف : وكانت هناك ظاهرة أخرى فى هذا النظام الديموقراطى ، ولها صلة وثيقة بسابقتها ، وهى تعيين الموظفين بالاقتراع إلا فى حالات قليلة ، وهى طريقة تجعل من المستحيل اختيار الأشخاص الذين يصلحون للنائب المختلفة . وأهم من كان يتناولهم الانتخاب

بالإقتراع هم أعضاء مجلس الخصافة ، الذى كان يدير شئون الدولة العادية تحت إشراف
الأكليسياس وسيطرتها .

: وكان الأثينيون أنفسهم يعرفون أخطار هذه الطريقة ، كما كانوا يعرفون أن بعض
الوظائف هامة للرجة أنه لم يكن من الحكمة ترك الأمر فى ملتها للسدف ، فالقواد
العشرة الذين يمثلون الهيئة التنفيذية كانوا ينتخبون بالتصويت ، ولما وقعت أثينا فى ضائقة
مالية فيما بعد لجأت إلى انتخاب موظفى المالية بهذه الطريقة .

عدد الموظفين : ومن الظواهر الغريبة كذلك عدد الموظفين الهائل فى تلك الدولة الأثينية
الصغيرة ، وقد كان من سياسة الديمقراطية أن يكون عدد الموظفين أكبر ما يمكن .
ويرى لنا كاتب إغريق أن أكثر من ستمائة ألف موظف كانوا ينتخبون بالإقتراع
سنوياً ، وهذا عدد كبير جداً إذا ذكرنا أن عدد السكان الأحرار فى الدولة كان حوالى
خمس مائة ألف فقط .

رأى بركليز : ويقول بركليز عن هذا النظام إنه يكفل الحرية والمساواة والكفاية ،
والواقع أنه لم يكن هناك شك فى وجود الحرية والمساواة فى الدولة الأثينية إذ ذاك ، ولكن
المستقبل أظهر للأثينيين بطريقة واضحة أن كفاية هذه الطريقة كانت محدودة ، وفى النهاية
دفعت أثينا الثمن غالياً ، فمن اعتقادها بأن الخدمة العامة لم تكن فى حاجة إلى مقدرة خاصة
وتجربة خاص . وإذا كانت ديموقراطية أثينا استطاعت فى ذلك الوقت أن تصمد بنجاح فى
النلم والحرب ، فلم يمسح يرجع ذلك فى الغالب إلى ذلك الرجل العظيم «بركليز» الذى كان يدير
دفة سياستها .

عيوب الديمقراطية الأثينية ومزاياها

امتيازات الطبقات : لم يكن كل سكان أثينا يتمتعون بامتيازات واحدة ، بل كان فريق
كثير منهم لا يتمتع بالحقوق المدنية ، ومن هؤلاء الأجانب المقيمون بالمدينة إما إقامة
وقتية أو دائمة ، وكذلك السكان المولودون بالمدينة ولكن من أم أو أب أجنبي ، فلم يكن
هؤلاء محرومين من حق التصويت فى الجمعية والوصول إلى مناصب الدولة فقط ، بل كذلك
من حقوق خاصة مثل امتلاك منزل أو أرض أو التزوج من إحدى «المدنيات» (أى المتمتعات
بالحقوق المدنية) أو التقاضى أمام المحاكم إلا بواسطة أحد المدنيين .

مركز المرأة : إن تحرير المرأة في الأزمنة الحديثة هو وليد الديمقراطية، التي تعمل على تحطيم القيود الموضوعة على حرية المرأة بحكم القوانين أو العادة أو الرأي العام، ومنحها حقرقا أوسع كلما انتشرت وقويت الحكومات الديمقراطية . ولكن الديمقراطية الأثينية والأغريقية على العموم لم تظهر هذا الاتجاه في ميولها ، وسلبت المرأة حريتها وقضت عليها بالانزواء وراء حجاب .

الرق : من الغريب أن الرق كان مباحا في الديمقراطية الأثينية ، ولم ير الأثيني أو الأغريقي أى تناقض بين هذا المبدأ ومبادئ الديمقراطية ، والمعروف أن لا وجود للإسترقاق مطلقا في الديمقراطيات الحديثة ، لأنه لا يتفق ومبادئ الديمقراطية الصحيحة .

الافتراق على الوظائف : أشرنا إلى هذه الظاهرة الغريبة في الديمقراطية الأثينية ، ومن البديهي أن اتباع هذه الطريقة يجعل من المستحيل اختيار الأشخاص الذين يصلحون للنائب المختلفة ، والواقع أنه لا توجد ظاهرة أغرب من هذه في الديمقراطية الأثينية ، ولو أنها كانت في نظر الأثينيين أفضل مظاهر الديمقراطية .

نظام المحلفين الأثينيين : كانت أخطاء الديمقراطية واضحة جلية في محاكم أثينا ، فإن دفع مرتبات للعدد الكبير من المحلفين كثيراً ما أرهق خزينة الدولة ، وعندما لم يكن بها مال لدفع هذه المرتبات ، كان المحلفون يحكمون على المتهمين بغرامات سواء أكانوا أرباب أم مذنبين للحصول على المال اللازم ، وأصبح إلقاء التهم جزافا على الأغنيا . تجارة رائجة ، وكان هؤلاء يفضلون تقديم الرشوة لمن اتهمهم على الوقوف أمام خصمائه من المحلفين الجياع الجاهلاء ، وكان يحدث أحيانا ألا تعدد المحاكم جلساتها لعدم وجود مال في الخزينة لدفع مرتبات المحلفين .

حكم طبقة واحدة : كانت طبقة الأشراف في أيام سولون متحكمة في الطبقة الدنيا بطريقة ظالمة مما كاد يؤدي بسلامة الدولة ، وفي أقل من مائتي سنة رأينا الطبقة الدنيا مسيطرة تمام التسيطر على شئون الدولة ، وأخذت تهرق رجال الطبقة العليا بشكل يشع مما أدى إلى نزاع دائم بين الطبقتين السياسة المالية : ومن عيوب هذه الديمقراطية كذلك سوء سياستها المالية ، التي كانت كلها إرهاق لخزينة أثينا ، ويرجع خلل الخزينة إلى عدة أسباب ، أهمها ثلاثة :

- ١ — دفع مرتبات لعدد كبير من السكان نظير خدمات الدولة وخصوصا آلاف المحلفين .
- ٢ — دفع ثمن تذاكر الملاهي لجميع « المدنيين Citizens » من الخزينة .
- ٣ — خسائر الحرب وبقائها المستمرة لمدة طويلة

نضيف إلى ما تقدم أن المدن الأغريقية لم تستخدم موظفين لجمع الضرائب ، وإنما كانت تفج « طريقة الالتزام » ، وذلك بأن تمنح حق جمع الضرائب في جهة ثما لمن يتقدم إلى الحكومة

يبلغ أكبر من غيره ، وكان هؤلاء الملتمزمون يدفعون في العادة مبالغ أقل من مجموع الضرائب المطلوبة للحكومة ، وبذلك يأخذون الفرق لأنفسهم ، فضلا عما قد يأخذونه من الناس علاوة على الضرائب المقررة .

أما الميزة الواضحة التي تمتاز بها الديمقراطية الأثينية فهي نظام المجالس العامة ، التي كان يجتمع فيها كل السكان المدنيين للإشراف بأنفسهم على شئون الدولة ، ومراقبة موظفيها ومناقشة الأمور السياسية والإدارية التي تتعلق بمدينتهم ، وقد ساعد على اتباع هذه الطريقة صغر حجم الدولة الأغريقية التي سبق أن قلنا إنها كانت عبارة عن المدينة وما جاورها من أراض زراعية فقط . ومن الواضح أن البول الحديثة لا تستطيع اتباع هذه الطريقة ، لأن الدولة الواحدة متسعة المساحة مترامية الأطراف كبيرة عدد السكان ، ولهذا حلت المشكلة باتباع النظام التالي .

التربية والحياة العقلية

الحياة الاجتماعية : كان عدد أحرار أثينا المدنيين حوالي خمسين ألف ، ولكن علاوة على هؤلاء كان هناك صنفان من السكان الذين لم يكن لهم حق التمتع بالحقوق السياسية والمدينة . أما الصنف الأول فكان أولئك الأعراب الذين نزلوا أثينا بقصد التجارة ، وكان يطلق عليهم اسم « متكس Metics » وكانوا يعيشون غالبا في « بيريه Peiroeus » وفي أيديهم كانت تمر معظم تجارة الدولة ، وأما الصنف الثاني فكان عبارة عن العبيد ، الذين كان من الصعب إحصاء عددهم ، فقد كان يفوق عدد الأحرار .

ولم يكن الأثينيون يسيئون معاملة عبيدهم إذا نظرنا إليهم بمنظار ذلك العصر ، فقد كانوا قوما الصغوا بالشفقة والرحمة ، وكان عبيدهم أحسن حالا من أمثالهم في مدن الأغريق الأخرى ، فلم يكن لهم لباس خاص يميزهم عن غيرهم ، وكانوا عبارة عن جزء من أسرة سيدهم ، وصلتهم به حسنة في الغالب ، وكان الناس إذا ما قارنوا شدة الاسبرطيين بشفقة الأثينيين اعتبروا الأخيرة مفسدة للأخلاق ، ومدعاة إلى الإخلال بالنظام ، ولكن جزاء أثينا كان عظيما ، إذ لم يقم العبيد فيها بثورات ضد الدولة كما حدث في اسبرطة .

المرأة : وليس من الضروري أن نذكر الكثير عن نساء أثينا لأنهن قليلا ما تدخلن في حياة الدولة ، فالمرأة في أيام « روم » كانت تتمتع بحرية أوسع مما كانت لها في أيام بركلين ، فكلدن يكن محجبات لا يرحن يوتهن إلا في التاندر وفي الحفلات الدينية أو الرسمية . ولم تعد

أى معدات لتعليمهم ، ولم يعتبروا الحب المتبادل ضروريا للزوجة ، وكان الفرق بين أعمار الزوجين في العادة كبيرا ، ولذلك كان نساء أثينا بعيدين عن الحياة فيها ، وعن الفنون والآداب ، ولو أنه كانت هناك حالات فردية شاذة ، وتناول المفكرون من الأغريق مركز المرأة وأظهروا عدم ارتياحهم للنظام السائد.

العلم والتعليم : لم تكن هناك مدارس للبنات ، أما البنون فكانوا يرسلون إلى المدرسة عندما يبلغون سنا خاصة ، ولم تكن هذه المدارس تابعة للدولة ، وإنما كانت تابعة لأفراد يقومون بهذه المهمة في بيوتهم ويتناولون أجورهم من الآباء ، أما الدولة فكانت تشرف على موضوعات التعليم باستخدام موظفين لهذا الغرض .

ولم يكن المدرس معداً إعداداً خاصاً للتدريس ، وإنما كان يقوم بتدريس المواد القديمة كما تعلمها في أيام صباه دون أى تغيير ، وكان الأغريق لا يعتبرون النبوغ في الموسيقى وسيلة للتسلية ولكن سبيلا لتكوين الخلق الحسن ، وعلاوة على تعليمهم القراءة والكتابة ، كان التلاميذ يحفظون عن ظهر قلب قطعاً كثيرة من نظم الشعراء القدماء ولا يرغبون في دراسة الرياضيات والجغرافيا والعلوم الطبيعية ، وكان المعلمون قساة ولذلك كان التلميذ الأغريقى يكره المدرسة والمدرس .

ولما يبلغ الاثنى الثمانية عشر ويترك المدرسة يدخل في زمرة الأحرار المدنيين بشرط أن يكون من والدين متمتعين بالحقوق المدنية الاثنية ، ويمضى كل شاب منهم بعد ذلك ستين في الخدمة العسكرية . وكان الشبان بعد ذلك يقضون أوقات فراغهم في الألعاب الرياضية ، ويعدونه شرفاً عظيماً أن يحوزوا قصب السبق في هذه الألعاب في أوليمبيا Olympia ، وأهمها الملاكمة والمصارعة والجري والقفز وسباق العجلات وسباق الخيل

وفي هذا الوقت ظهرت طائفة جديدة من معلمين أذكىاء ينتقلون من مدينة إلى مدينة لتعليم الشبان ، ويعرفون (بالسفسطائيين) Sophists ، وبدأ إقبال الشبان على تعليمهم ، وهكذا فتح أمامهم لأول مرة باب ثقافة راقية ، بعد أن كانوا لا يفكرون في أكثر من أن ينالوا فوزاً في الألعاب الأولمبية ، فظهورهم يعتبر مبدأ عصر جديد في تاريخ الأغريق وبحاجة في أثينا . وكان السفسطائيون يعلمون أهمية الخطابة وأثرها في الجاعات والمخطفين ، ولذلك كانوا يدرسون فن الخطابة والإلقاء بنجاح ، وتأثير تعليمهم بدأت كتابة النثر الاغريقى ، وفي نفس الوقت وضعوا الأساس لدراسة اللغة ، وفوق ذلك كانوا يعلمون الرياضيات والفلك ، وبدأ شبان أثينا لأول مرة يتعلمون شيئاً من العلوم الطبيعية ، وكان الوجعيون والشيوخ يزورون

في بعض هذه التماثيل الجديدة مرفوعا عن الدين وخروجاً على العادات ، ولكن بركليز كان صديقا لبعض الزعماء السفسطائيين وكان يحميمهم من حلات أعدائهم .

غير أنه على الرغم من انتشار المعارف بظهور السفسطائيين ، بقيت معلومات الأثيني عن العالم محدودة ، ولكن بعض الأفراد من العلماء استمروا في بحوثهم ووصلوا إلى استكشافات هامة في علم الفلك ، فقد قرر أحدهم أن الشمس عبارة عن كتلة متوهجة من الحجر أكبر من شبه جزيرة « الباليونيز » ، وأن القمر يستمدضوه من الشمس وبه جبال ووديان كما في الأرض ، وتسكنه مخلوقات حية ، وبالرغم من وعورة الطرق وصعوبة طرق المواصلات إذ ذاك ، أخذ كثير من الأغريق يكتثرون من الأسفار لجمع المعلومات المتنوعة كما فعل « هيرودوت Herodotus » بسياحاته الطويلة في مصر والأقطار الشرقية الأخرى ، ونرى من الخريطة التي رسمها أن البحر الأحمر متصل بالمحيط الهندي وهي حقيقة لم تكن معروفة عند أسلافه .

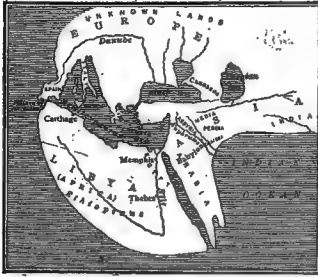
ومع عدم وجود آلة الميكروسكوب وعدم الاستعانة بعلم الكيمياء ، فإن علم الطب تقدم على أيدي الأغريق ، فأطباءهم نبذوا الاعتقاد القديم بأن سبب الأمراض العفارية الأشرار ، وحاولوا أن يعرفوا الأسباب الطبيعية للأمراض ، ولكي يصلوا إلى هذا النرض حارلوا أن يفهموا أعضاء الجسم ووظيفتها فقهوا البعض وجهلوا الباقي ، ومع ذلك فقد تقدم الطب منذ ذلك الوقت ، وبدأت دراسة الطب العلمي :

وفي أواخر حياة بركليز طبع

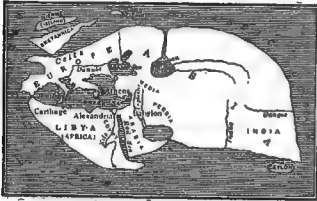
هيرودوت مؤلفه العظيم ، وهو عبارة عن تاريخ العلم ، وقد كتب بطريقة تبين لجميع الأغريق عظمة زعامة أثينا ، وترميم أن خلاصهم من القرمس إنما يرجع إليها . وقد أحدث هذا المؤلف أثراً عميقاً في بلاد الأغريق وبخاصة في أثينا حتى أن الأثينيين بالرغم من مصاريفهم الكثيرة



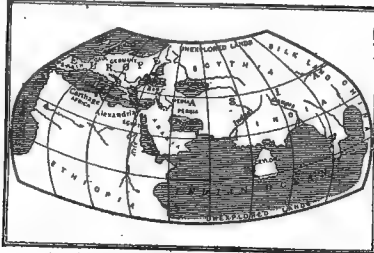
خريطة الدنيا كما رسمها هيكاتيوس (٥١٧) ق . م .



خريطة الدنيا كما رسمها هيرودوت (في القرن الخامس قبل الميلاد)



خريطة الدنيا كما رسمها إراتوستينس (٢٠٠ ق ٠ م)



خريطة الدنيا كما رسمها بطليموس (في القرن الثاني بعد الميلاد)

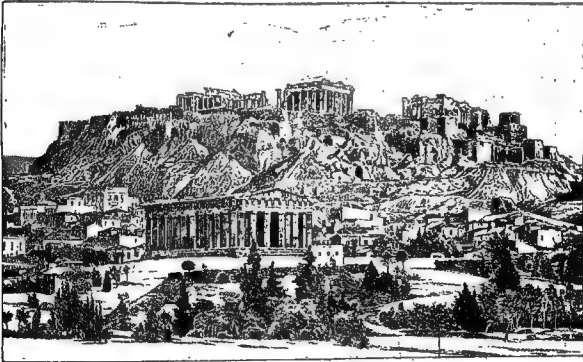
منحوه مكافأة مالية قدرها إثنا عشر ألف ريال ، ويلاحظ أنهم يحاول في كتابه أن يشرح الحوادث التاريخية كنتيجة مقدمات وأمر طبيعية .

وعلاوة على المعلومات التي كان يحصلها كثير من الشبان على أيدي السفطائين، كان لا يشاركهم في إدارة شئون الدولة العامة أو في حصولهم على تجارب ساعدت على إخراج جماعة من الأحرار الأذكاء الأكفاء ، ففي مجلس الخسامة كان الأحرار يتعلمون كيف يدبرون شئون الحكومة ، وفي بعض الأيام، يعمل حوالى ستة آلاف شخص كحلفاء ، وفي هذا تمرين كاف لهم ، وفي نفس الوقت يجعلهم يشعرون على الدوام بواجباتهم نحو الدولة والمجتمع :

عظمة أثينا

أساسها : أعلن بركليز أن أساس عظمة أثينا انتصاراتها في الحروب واتساع إمبراطورتها وتسيطرها على رعايا خاضعين لها على غير رغبة منهم ، وكان يرى في هذا « صرح القوة الذي سيجعلها أعجوبة الأجيال المقبلة » ، غير أنها لم تحرز بعد ذلك إلا قليلا من الانتصارات ، وانحلت إمبراطورتها ، ولكنها مع ذلك بقيت أعجوبة الأجيال المقبلة ، فإنها لم تنل إعجابهم بالانتصارات وعظم الإمبراطورية ، وإنما بعقريتها وروح مدنياتها ، وبما أسدته للفنون والفكر البشري في جميع أحواله وأشكاله تقريباً .

مباني أثينا : إذا تناولنا بالكلام المظاهر الخارجية ، لاحظنا أن أثينا في عهد بركليز أصبحت مدينة ذات جمال . حقيقة بقيت بيوتها العادية حقيرة ، ولكن « الأكروبوليس » Acropolis وما جاوره كان مغطى بمبان تكون عصر آ في تاريخ المعمار وتقدير الإنسان



معبد تيموس وديويانوس والأكروبوليس بأثينا

للجمال ، فلم يعد الأكروبوليس حصناً ، وإنما أصبح في ذلك العهد مركز الحياة الدينية والحفلات المنخفضة في أثينا ، وإلى بركليز يرجع الفضل في بناء « البارثينون Parthenon » فوقه ،

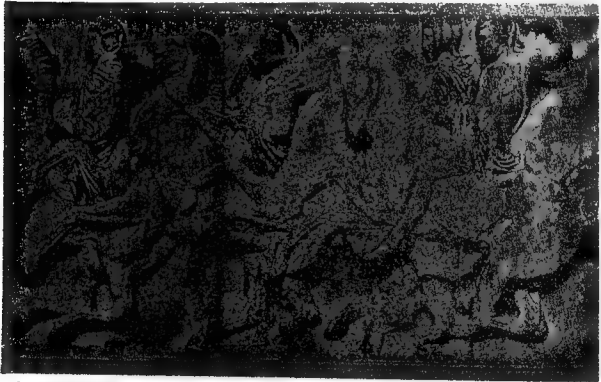
— ٢٠ —

وزخرفته بتأثيل « فيدياس Phidias » وأعمال النحت التي تعد من أهم الكنوز الفنية في العالم ،



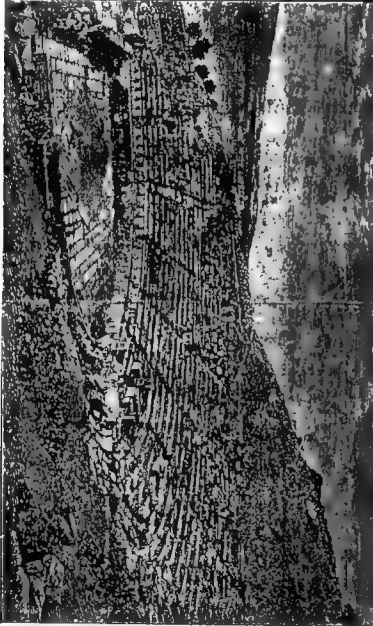
(البارثينون كما كان)

ولم يكن البارثينون إلا واحداً من المعابد الثلاثة التي بنيت فوق الأكروبوليس في تلك الفترة ،
وخصص الدور الأرضي للالهة والآلهة (الصالات) ، وهكذا كانت أثينا لا تضارع في



شبان هل ظهور جراد في أحد الأعمدة (من تحت فيدياس)

تفوقها في المعمار وأعمال النحت . وأحسن تحفة فنية لفيدياس ذلك التمثال العظيم للإلهة أثينا « Athena » التي جعل البارثينون كله قبرا لها ، وقد صنعه من العاج والذهب واختفى الآن هذا التمثال من عالم الوجود . وعلاوة على هذا التمثال زين خارج البارثينون بمجموعات من مستخرجات فنية جميلة من صنع فيدياس أو عملت بإرشاده وتحت إشرافه ، وتشهد بقايا هذه النحف بعظمة الفن الأغريقي في أحسن حاله .
الملهى الاثيني : وإلى الجنوب الشرقي من الأكروبوليس كان يوجد « ملهى ديونيسوس »



ملهى ديونيسوس

« Dionysus » الذى يعتبر على الدوام أحد المراكز التى انبعث منها الإلهام الفنى والدينى والمخلقى وغطى بأشتمته أوروبا، ويصادف الانسان الملائهى فى كل مكان بين أنقاض الأغرريق القديمة . وكانت الدراما من أكبر المميزات التى امتاز بها انتاج البعيرية الأغرريقية ، وأثرها واضح فى جميع الأدب الأغرريقى ، كما كان لها أثرها فى حفلاتهم الدينية واجتماعاتهم السياسية . وكان الملهى الأثينى يسع جزءاً عظيماً من سكان أثينا الأحرار ، وكانت المناظر بسيطة دائماً ، ولم يشترك أكثر من أربعة ممثلين فى حوار فى نفس الوقت .



الشاعر سوفوكليس

وكانت الدراما تتناول أهم الموضوعات الدينية والسياسية والخلقية والاجتماعية ، وهى تقوم مقام المطالع والمنابر فى حياتنا الحاضرة . وكذلك الروايات الفكاهية لم تقتصر موضوعاتها على شئون الحياة الخاصة بل كانت تتناول الموضوعات السياسية السائدة فى ذلك العصر بطريقة مباشرة وبروح عدائية ، وتنفذ الفلسفة وتعمل على هدم الأحلام الخيالية . وينتمى أكبر مؤلفي الدراما الأثينية إلى عهد بركليس ، ومن هؤلاء « إسكيلوس Aeschylus » الذى ولد حوالى عام ٥٢٥ ق. م. ومات حوالى ٤٥٦ فهو أكثر ائتماء إلى عصر الحروب الفارسية منه إلى عصر بركليس ، ولو أن أثره فى أثينا كان عظيماً قبل موته .

وشهد « سوفوكليس Sophocles » (٤٩٥ — ٤٠٦) جميع عصر بركليس ، وكان ينظر فى كتاباته إلى قيمتها الجمالية وأثرها الدرامى ، وإذا لم يكن هو أعظم شعراء أثينا فقد كان أعظم مثال للشاعر الأثينى .



يوريبديس

ويتصل بهذين الاسمين اتصالاً وثيقاً اسم « يوريبديس Euripides » وكان يتألفهما من معظم الوجوه ، ولو أنه كان يتناول موضوعات من نفس موضوعاتها مستخلصاً إياها من القصص الخرافية فى تاريخ أثينا والأغرريق ، وكانت تتمسكه روح النقد والجرأة والثورة على بعض الأنظمة ، فإن مركز المرأة وعدم العدالة فى معاملتها وقسوة حياة العبيد كانت تثير فى قلبه الشفقة والرحمة ، وإن هذا العنصر الثورى فى كتاباته هو الذى جعل لها أثراً كبيراً ، وكانت سبب اختلاف الآراء فى أخلاقه ومقدرته .

وبجانب هؤلاء لا بد من ذكر اسم « أرسطوفانيس Aristophanes » الكاتب الفكاهي الذي كتب روايات فكاهية مثيرة للضحك ، تبدو أعظم قوى الشاعر والمفكر في خلالها ، وقد ملا كتاباته تهكما على أنظمة الحكم في أثينا

الكتاب الاثينيون : وقام بجانب هؤلاء الشعراء كتاب ناثرون مجيدون فقد أخرج « هيرودوت Herodotus » في ذلك الوقت كتابه عن تاريخ الحرب الفارسية ، وفيه كتب شيئاً عن تاريخ الاغريق وليديا وفارس ومصر ، وقد فتح بكتابته هذا فتحاً جديداً في كتابة التاريخ ، ويلاحظ عن المؤرخ تصديقه لما هو خارق للعادة ، وتدوينه القصص الخرافية دون تحليل وتقد ، ومع ذلك فقد كانت روح البحث العلمي بادية في محاولته تصوير الحياة الاغريقية تصويراً صادقا ، وفي جريه وراء الحقائق ومحاولته البحث والاستقصاء .



المؤرخ ثيوسيديس

وكان من معاصريه الشبان مؤرخ عظيم هو « ثيوسيديس Thucydides » ، فقد كتب عن الحرب البلوونزية ، وهو خير كتاب أخرج للناس كقطعة من القصص ، ولكنه كان أكثر من قصة رائعة ، فيه مبادئ الفلسفة الاجتماعية والسياسية .

العلوم والفلسفة : تقدمت كذلك العلوم والفلسفة تقدما عظيما في هذه المدة ، فالأغريق أول من واجهوا الطبيعة وحاولوا أن يفهموا معناها دون الالتجاء لنظرية الارادة الخارقة للعادة ، ولكن نصيب أثينا في التقدم من هذه الناحية كان أقل من غيرها . سقراط : غير أنه لم تجارها أية مدينة أخرى ببلاد الاغريق في خدماتها للفلسفة ، فقد كان « سقراط Socrates » فيلسوفا بمعنى الكلمة لأنه كان عباً للحكمة ، ولكنه بدأ لمعاصريه كناقض للعلوم والآراء التي كانت سائدة في عصره ، وكان يرى أن التعلیم المادى في عصره غير واف بالمقصود ، فكان يمتنق محاولات الباحثين في العلوم الطبيعية لا كراهة في البحث والعلم ، فقد كان يجرى وراء العلوم والعرفان مثلهم ، ولكنه كان يرغب في الحصول على العلم الذي يعتقد أنه سهل المنال ، فكان يروج أن يعلم شيئاً عن طبيعة الآلهة وإرادتهم ، وكذلك عن طبيعة



سقراط

الإنسان والأغراض التي يجب أن يسعى لتحقيقها ، والطريقة التي اتبعها كانت كغراضه ، فهي من مبتكراته لم يسبقه إليها أحد ، فلم يفتح مدرسة ، ولم يسع للحصول على تلاميذ ، وإنما كان يتحدث بأشفاق لكل من كان يكلمه في سوق أثينا المشمس ، ويجرم إلى المناقشة في معنى الفضيلة والشجاعة والقداسة وما شا كل ذلك . وإذا لم ينتج شيئاً بقاؤه منهم فأقل ما في الأمر أنه كان يقنعهم بجهلهم وضرورة علمهم بتعاريف دقيقة لهذه الكلمات التي كانوا يستعملونها من غير تدقيق في معناها ، وكان تقدمه مصحوباً بالاحترام وروح المداينة والفكاهة ، وقد جمع حوله عدداً كبيراً من أذكي شبان أثينا ، فهو يعتبر مؤسس الفلسفة الخلقية والعلوم البشرية ، وليس في التاريخ الأوروبي اسم أعظم أهمية من اسمه .

خلفاء سقراط : مضى عصر بركليز والحروب البلويزنية ، واستمرت أهمية بلاد الأغرقي في فنونها وآدابها وعلومها وفلسفتها ، لاني تاريخها السياسي أو الحربي ، ولو أن ما أنتجته من فنون وآداب منذ الحروب البلويزنية كان أقل جودة مما أنتجته في عصر بركليز ، نظراً لتوجيه معظم اهتمامها إلى نواح أخرى اقتضتها الظروف ، غير أن ما تم في ميادين العلوم والفلسفة كان أعظم بكثير مما تم في الماضي ، فالبنور التي بذرها سقراط صادفت أرضاً خصبة مثمرة ، « فزيونفون Xenophon » و « أفلاطون Plato » و « أرسطو Aristotle » استمدوا منه الدافع الذي دفعهم إلى الفلسفة بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولا يوجد في تاريخ الفلسفة أسماء أعظم من الاسمين الأخيرين .

أفلاطون : وقد ارتقى أفلاطون بتعاليم سقراط البسيطة في مظهرها إلى درجة من الرقي لم



أفلاطون

يمن نفسه بها أستاذه ، لأن أفلاطون كان شاعراً وفيلسوفاً كما كان عالماً بما وراء الطبيعة « metaphysician » وأن آراءه وتأملاته لمن المؤثرات الدائمة في المدينة الأوربية ، وقد تعدى تأثيرها دائرة أتباعه ، وقد تناول بالبحث موضوعات في الخلق والدين والسياسة وعلم ما وراء الطبيعة ، وزى أثر تأثيره في أفكار الأغرقي والرومان وفي الآراء الاقتصادية والسياسية الحديثة بل وكذلك في المسيحية .

أرسطو : وكان أرسطو (٣٨٤ إلى ٣٢٢ ق . م) أقل منه شاعرية وتأثراً بالعواطف ، كما كان أقل منه كمفكر ديني ، ولكنه كان يحول في كل ميدان من ميادين العلوم والرفان في عصره ، فتناول بقلبه موضوعات في الأخلاق والجمال والسياسة والعلوم الطبيعية ، ودفع بها إلى

الأمام ، ولم يبلغ أدهم من المعرفة بما بهته أدبه أفلاطون ، ولكنه يمتاز بما أسداه للعلوم الطبيعية . وكان أرسطو إستاذا للألكسندر الأكبر ، وهو موضع تقدير أبناء عصره ، ولكن من الغريب أنه شربته لم تصل إلى ذروتها إلا في العصور الوسطى ، فقد أصبح خيطا لكثرة المدرسة فلاسفة العرب ، وعلمائهم الذين نقلوا فلسفته إلى أوروبا ، فكانت لهم أركان الأساس العقل الذي تستند عليه الحديثة الحديثة .



ARIST.

أرسطو

الخاتمة : ولا ينبغي أن نغفل في الختام أن الفنانين والأدباء والآراء الأغريقية هي الهدايا الجليلة التي قدمتها بلاد الإغريق للدينونة الأوروبية ، فكثير من الأمم الأخرى قد فاقت الإغريق في فنون الحكم وفي المهارة الجمالية ، ولكن لا تستطيع أمة من الأمم أن تدعي أنها أضافت أكثر منهم إلى مجموع ما أجزه العالم من حقائق وجمال ، ولم يقف عملهم في هذه الناحية إلى هذا الحد ، لأنه قد فتح الطريق أمام أعمال عظيمة لا حد لها ، فكان عملهم كنيسة في هذا الصدد وحائزا إلى المجد .

النظم الرومانية

وعندما حل هؤلاء بشبه الجزيرة لابد وأن يكون قد رحل عنها سكانها الأوائل وذهبوا إلى مصر وانغزلوا في سلك جيشها ، كما تدل على ذلك صورهم التي ظهرت على آثار القرن الثالث عشر قبل الميلاد .

الأترورون : وعلاوة على هذه القبائل الإيطالية سكن شبه الجزيرة عدة أصناف أخرى من السكان أشهرها ثلاثة ، وأولها « الأترورون Etruscans » ، فبينما كان رجال القبائل الإيطالية يتنازعون الأمر فيما بينهم إذا بهم يرون قبائل الأترورون ينزلون بشبه الجزيرة من البحر ، وهم قوم لم يعرف أصلهم بعد بصفة قاطعة ، ويحتمل أن يكونوا في الأصل من سكان غرب آسيا الصغرى ، كما أنهم هم الذين أغاروا على شمال الدلتا في القرن الثالث عشر ، وهم في طريقهم إلى إيطاليا التي تم استيطانهم بها حوالي ١٠٠٠ ق . م ، وقد طردوا القبائل الهندية الأوربية واستوطنوا الساحل الغربي لإيطاليا من خليج نابولي جنوباً إلى جنوة شمالاً ، وامتدت أملاكهم في كثير من البقاع إلى الداخل حتى وصلت إلى جبال الأبين . وقد هؤلاء أن يصعبوا في النهاية سادة إيطاليا مدة طويلة .

القرطاجينيون : وكان القرطاجينيون ، وهم الصنف الثاني ، قوماً ولعوا بالتجارة ، وانتشروا في البحر الأبيض المتوسط الغربي وأسسوا مدينة « قرطاجنة » على الساحل الشمالي لأفريقية ، ثم مدوا سلطانهم حتى المحيط الأطلسي واستولوا على جنوب أسبانيا ، ومدوا سلطانهم في الجزر وخاصة جزيرة صقلية

الأغريق : أما الصنف الثالث فهو الأغريق ، وهم الذين كونوا لأنفسهم مستعمرات في جنوب إيطاليا وجزيرة صقلية ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحدوا ويكونوا من أنفسهم أمة واحدة ، وكانت أهم مدنها مدينة « سيراكيوز » ، وقد نقل الأغريق حضارتهم بالتدريج إلى ردهم الجديدة حتى أنه لم يمتض على استيطان القبائل الإيطالية حوالي ألف وخمسمائة عام حتى ماوا حضارة قائمة إلى جنوبهم .

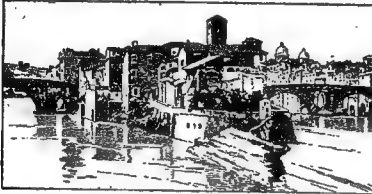
روما



كوخ من أكواخ اللاتينيين

في وسط الساحل الغربي لإيطاليا حيث يصب في البحر نهر « التير Tiber » وعلى بعد خمسة عشر ميلاً من مصبه ، وعلى ضفته اليسرى ، كانت مجموعة من التلال الوامنة ، وكان يسكن هذه البقعة بعض القبائل الإيطالية يعرفون باسم « اللاتينيين Latins » وكانوا يسكنون جماعات صغيرة متفرقة ، ولكنهم كانوا يصعدون جميعاً مرة في كل عام إلى جبل « أولبان Alban » حيث كانت تشترك جميع القبائل

اللاتينية في الاحتفال بعيد أكبر آلهتهم « جوبيتر Jupiter »، وكانوا دائماً يتحدثون لصد خطر هجوم أعدائهم ، وينظرون نظرة ريبة وقلق إلى نحو مدن الأترويين على الشاطئ المقابل لهم ، ويقولون كل مافي وسعهم لنمهم من العبور إلى الشاطئ اللاتيني . وعلى قمة أحدهم التل ، وهو تل



« Palatine Hill » بلاتين
بني حصن مربع هو المبدأ
الحقيق لمدينة روما ، فقد
حدث ما كان يحشاه
اللاتينيون ، إذ حوالي عام
٧٥٠ ق . م عبر أحد
الأمراء الأترويين نهر
التيبر واستولى على الحصن
ثم على القرى المجاورة

نهر التيبر وجذريته عند روما

التي اندمج بعضها في بعض تدريجاً وكونت مدينة روما ، التي أصبحت ملكة تحت حكم ملك إتروري ، وبقيت كذلك قرنين ونصف ، ومع ذلك بقي السكان لاتينيين ويتكلمون اللغة اللاتينية .

دستور روما الأول

الأنراف « The Patricians » : منذ الأزمنة القديمة كان سكان روما منقسمين إلى طبقتين واضحتين ، هما الأنراف والعامة ، ورجال الطبقة الأولى هم أفراد الأسرات الشهيرة من القبائل التي اندمجت لتكون روما ، وكان هؤلاء في الأصل يمثلون أغلبية السكان ، ويتمتعون وحدهم بامتيازات سياسية ودينية كاملة ، فكان لهم حق التصويت في الجمعية العمومية ، وحق العظمة في الجيش ، وملء الوظائف الدينية في الدولة .

العامة « The Plebeians » : وكل الخارجين عن هذه الدائرة المختارة كان يطلق عليهم اسم « بلين Plebs » أو العامة ، غير أن هؤلاء لم يكونوا طبقة منفصلة ذات لون واحد ، لأن حالتهم تتوقف على أصلهم ، فبعضهم كانوا عبيداً منحهم أسيادهم حريتهم ، ولكنهم كانوا حريطين على الدوام هؤلاء الأسياد وذريتهم من بعدهم ، وفريق آخر كان يشمل سكان المدن المفتوحة الذين أرسلوا إلى روما وكانوا تابعين لبعض الأنراف ولكن فريقاً وخدامن العامة على الأقل كان مكوناً من أفراد يتمتعون بحريتهم الشخصية ، وهؤلاء هم الذين هاجروا إلى روما من المدن الخلفية بمحض اختيارهم ، وكانوا يكونون جماعات خاصة بهم غير منتسبة لأي

شريف من الأشراف ، ولم يكن لأحد فضل عليهم ، ويتوارث الأبناء عن الآباء هذه الحرية ، ومع ذلك فكانوا كغيرهم من أبناء طبقتهم لا يتمتعون بأى امتيازات سياسية .

الملك : كان دستور روما الأول ينص على أن الحكومة ملكية مقيدة ، فكان الملك من الوجهة النظرية مجرد حاكم عهد إليه الناس بإدارة شئون الدولة الهامة ، ولكنه كان فى الواقع حاكماً مفرداً يتمتع بسلطة واسعة وسلطان هائل ويبقى فى مركزه مدى الحياة . وكانت سلطته تتناول القيادة العليا فى الحرب ، وتولى المحاكمات المدنية والجناية ، وكان له وحده حق دعوة الجمعية العمومية للاجتماع ، وعرض المشروعات المختلفة عليها لأخذ تصديقها .

وطريقة تعيين الملك عديم غير معروفة لنا بالضبط ، ولكن كان من واجب الملك ومن حقه وهو فى الحكم أن يعين خلفه ، وعلى الملك الجديد أن يحصل على موافقة الجمعية العمومية على هذا التعيين قبل أن يتولى الحكم . ويكاد يكون من المؤكد أن من الشروط التى يجب أن تتوافر فىمن يكون مسلماً أن يكون من سكان روما الأحرار ومن طبقة الأشراف .

وبما أن الملك كان الحاكم الوحيد فى الدولة ، فجميع الموظفين الآخرين كانوا فى الواقع نواباً يتولون تعيينهم ، وكان أهم هؤلاء حاكم المدينة ، وهو موظف كان يترك ليتولى حكم العاصمة عندما يكون الملك غائباً فى ميدان القتال .

« كوميتيا كيوريانا Comitia Curiata » : كان سكان روما من طبقة الأشراف مقسمين إلى ثلاث قبائل ، وكل واحدة منها قسمت إلى عشرة أقسام أو (أحياء) وأطلق عليها « كيوريا » Curiae ، وكان لكل قسم من الأقسام الثلاثين عبادته الخاصة ومكان عبادته الخاص ، ولكن أهمية هذا التقسيم عظيمة من الوجهة السياسية ، ففى الجمعية العمومية كانت تؤخذ الأصوات فى كل « كيوريا » على حدة ، ولا تقرر مسألة من المسائل إلا بأغلبية الأصوات بينهم بجماعات ، أى باعتبار صوت واحد لكل كيوريا ، وأطلق على هذه الجمعية التى كانت مكونة أذاك من الأشراف فقط اسم « كوميتيا كيوريانا » . وكانت هذه الجمعية من الوجهة النظرية هى السلطة الحاكمة فى روما ، وكان مفروضاً على الملك من الوجهة الأدبية أن يستشيرها فى جميع المسائل المتعلقة بالتشريع وكل تغييرات فى الدستور ، وكان لها الحق أن تنظر فى استئناف أحكام الملك الجناية ولكن باذن منه ، ولم يكن لها الحق فى مناقشة المسائل التى يمرضها عليها الملك ، وإنما كان لها فقط أن تجيب بلا أو نعم .

مجلس الشيوخ « The Senate » : من الواضح أنه لم يكن فى مقدور جمعية كهذه الاعتماد على الملك أن تود من سلطته ، أما هذه المهمة فقد وقعت على كاهل مجلس آخر هو مجلس الشيوخ ، وكان أعضاؤه فى الأصل مائة ثم أصبحوا مائتين فيما بعد . وكان الملك يختار أعضاء هذا المجلس من

رؤساء أمر الأشراف ، وكان هذا المجلس من الوجهة النظرية مجلساً استشارياً ، غير أن سن أعضائه وتجاربهم أكسبتهم حقوقاً واضحة معينة ، فأصبح للجلاس كامة مسموعة في شئون الدولة ، وسنعود إلى الكلام عن هذا المجلس بشئ من التفصيل .

تعديل الدستور

وقد أدخل أحد ملوك روما « سيرفيوس تاليوس Servius Tullius » تعديلاً هاماً على هذا الدستور ، وكان غرضه الأساسي من هذا الإصلاح توزيع عبء الضرائب والخدمة العسكرية بين الأفراد في الدولة بطريقة عادلة ما أمكن ، وكانت نتيجة ذلك المشروع أن منح جميع الأثرياء السلطة التي كان يتمتع بها الأشراف اعتماداً على حسبهم ، وهكذا نال أثرياء العامة بعض الامتيازات ، ولكي ينفذ مشروعه قام بتقسيم السكان الرومانيين بطريقتين ، أحدهما بحسب أمان سكناهم ، والآخرى بحسب ثروتهم .

ولتنفيذ الطريقة الأولى ، قسم الملك جميع الأملاك الرومانية إلى أربع قبائل ، تشمل كل واحدة منها العامة والأشراف على السواء ، بعد أن كان التقسيم الأول إلى ثلاث قبائل قاصراً على الأشراف ، ولكن مع ذلك لم يمنح العامة حق الاشتراك في الانتخابات أو إدارة الشؤون العامة ، لأن حق انتخاب الملك والمواقة على القوانين كان قاصراً على « الكوميتيا كيوريانا » . وأما الطريقة الثانية فقد قسمت جميع السكان الأحرار إلى طبقات بحسب ثروتهم ، بقصد توزيع الضرائب وتنظيم الخدمة العسكرية ، وبهذه الطريقة أعطى الملك العامة ، بطريق غير مباشر ، نصيباً في الحكم ، لأن هذا الترتيب الجديد سرعان ما أصبح أساساً لجمعية عمومية جديدة كان لأعضائها من الأشراف والعامة على السواء حق التصويت ، وأصبح للاغتيا من الفريقين قوة كبيرة في الدولة .

ولكي يتحقق من ثروة كل شخص ، أعد سجلاً « Census » لتدون أسماء جميع الرومانيين الأحرار وثروة كل منهم ، ثم قسمهم جميعاً إلى طبقات حسب ثروتهم ، وبعد ذلك قسم كل طبقة إلى عدد معين من « المئين » « Centuries » وهو نظام قائم في الواقع على أساس عسكري .

كوميتيا سنتوريانا « The Comitia Centuriata » أو (الجمعية المئينية) : من هذه « المئين » تكونت الجمعية العمومية الجديدة ، وكان هؤلاء يجتمعون بكيش في ساحة إله الحرب « مارس Mars » على ضفاف « التير » خارج المدينة ، وكانت الأصوات تؤخذ حسب

« المئين » لا بحسب عدد الأفراد ، أى أن لكل مائة أو مئين صوت واحد ، ومن هنا أطلق على الجمعية اسم « كوميتيا سنتوريانا » أو الجمعية المثنية ، ولكن يلاحظ أنه أعطيت أهمية كبيرة للثروة ، إذ أن عدد المئين من طبقة الأغنياء كان أكبر بكثير منه في غيرها من الطبقات ، ولذلك كان من السهل على الأغنياء في أغلب الأحيان الحصول على أغلبية الأصوات .

ويلاحظ أن هذا النظام قد منح سلطة لطبقة الأغنياء ، الإشراف منهم والعامة على حد سواء ، ولذلك كانت الحكومة مع وجود هذه الجمعية أقرب إلى الشعب من ذى قبل ، وأصبحت الجمعية الجديدة في النهاية صاحبة السيطرة في الأمة ، فقد سلبت « الكوميتيا كوريانا » في النهاية حق الموافقة على انتخاب الملوك والحكام ، وإصدار القوانين وإلغائها ، ونظر القضايا المستأنفة . وأصبحت الكوميتيا كوريانا نفسها آخر الأمر تشمل أعضاء من العامة .

عهد الجمهورية

النزاع بين الأشراف والعامة وأثره في الدستور الروماني

قيام الجمهورية : لم يلبث أن أصبح حكم الملوك جائراً ، وانصف آخرهم المسمى « تاركوينيوس سويريوس Tarquinius Superbus » علاوة على ذلك بفساد خلقه ، فتضافر عليه الشعب ، أشرفاً وعامة ، وطردوه من روما عام ٥٠٩ ق . م ، وحارل عبنا استرداد ملكه ، لأن الشعب قومه بنجاح ، وأصر على إسقاط الملكية ، وإلى هنا انتهت الثورة .

أما الدستور فبقى كما كان بلا تغيير ، إلا أن سلطة الحاكم الأعلى قيدت بطرق ثلاث ، فقرر عدم إسناد هذا المركز إلى شخص واحد ، وتقصير المدة التي يبقى فيها الحاكم في ذلك المنصب ، واختيار الشخص بطريق الانتخاب المباشر ، فأصبح ينتخب لهذا المركز شخصان متساويان في السلطة والحقوق لمدة سنة واحدة فقط ، يتمتان في حلالها بالسلطة الملكية ، فكان لكل منهما سلطة القيادة والقضاء واقتراح القوانين ، كما كان لكل منهما سلطة المعارضة في أعمال زميله وشل سلطته ، وأطلق على كل منهما فيما بعد اسم « القنصل Consul » ، وأعطى حق انتخابهما « للكوميتيا سنتوريانا » .

مظالم العامة : بعد نفي الملك قام نزاع بين طبقتي الأمة ، الأشراف والعامة ، وذلك لأن الأشراف استأنفوا بجميع السلطة السياسية ، فمع أن العامة كان لهم حق التصويت في الكوميتيا

ستدريانا ، إلا أن معظمهم كانوا فقراء ، وكانوا كلهم يكونون شيئاً واحداً ، ولما كان عدد الأصوات بالمتين لا يحدد الأفراد ، كان الأشراف وأتباعهم يتفوقون عليهم على الدوام ، وفضلاً عن ذلك فقد كانت وظيفة القنصل وجميع الوظائف الكبرى الأخرى قاصرة على الأشراف قانوناً ، وعلى ذلك كانت السلطة التنفيذية بحذاقها في أيديهم ، ومن بينهم كذلك كان يعين الموظفون المختصون بتفسير القوانين . وهكذا أصبحت الدولة في قبضة الأشراف ، ولم يكن من المستطاع القضاء على هوة الخلاف بين الطبقتين ، لأن التزاوج بينهما كان ممنوعاً ، ولم يكن للعامة نصيب في العقوس الدينية المقدسة التي كانت خاصة بالأشراف .

ولم تقتصر شكوى العامة على الغبن الواقع عليهم في الحياة الاجتماعية والسياسية ، بل كانوا يتألمون كذلك من مظالم أخرى ، فقاؤون الدين في روما كان شديد الوقع على العامة ، إذ بمقتضاه كان كل مدين لا يستطيع سداد دينه في الموعد المحدد يصبح « عبداً » لدائنه ، وكان العامة في الغالب يضطرون إلى الاستدانة بحكم ظروفهم ، ولذلك كان كثير منهم يقعون ضحية هذا القانون الظالم .

وعلاوة على ما سبق كان للعامة شكوى من مظلة أخرى ، فقد كانت الدولة تمتلك كمية كبيرة من الأراضي أطلق عليها « الأراضي العمومية Public Land » ، وكانت هذه الأراضي إما تقسم بين الفقراء أو تعرض للإيجار لأي شخص ، غير أنه عندما قبض الأشراف على السلطة السياسية ، وضعوا أيديهم على هذه الأراضي نظير إيجار اسمي ، وهكذا حرموا العامة من أي نصيب في هذه الأراضي ، التي استولت الدولة على معظمها في البلاد المفتوحة بدماء العامة وتضحياتهم في الحروب .

هجرة العامة إلى الجبل المقدس : وهكذا كان النزاع الذي حدث بين العامة والأشراف اجتماعياً من ناحية وسياسياً من ناحية أخرى ، والواقع أن العامة كانوا يرغبون في حماية أنفسهم أكثر من حصرهم على السلطة ، وقد كانت قسوة الدائنين من الأشراف أسوأ المظالم ، ولذلك ففى أول ماتناوله الإصلاح .

في عام ٤٩٤ ق . م . رفض العامة بمد إحدى الحروب أن يعودوا إلى روما ، واتجهوا نحو « الجبل المقدس » ، وهو تل يبعد عن روما ثلاثة أميال ، وهناك عزموا على الإقامة وتأسيس مدينة جديدة ، تاركين روما للأشراف وأتباعهم ، وقد أزعج هذا الحادث الأشراف ، فأرسلوا إليهم رسلهم يحضونهم على الرجوع إلى المدينة .

تعيين تريون : وصل الفريقان في النهاية إلى اتفاق مؤداه إلغاء جميع الديون المرجدة ، وإعادة الحرية إلى المدينين الذين سلبوها ، ومع ذلك فلم يتقرر إلغاء القانون نفسه ، ولهذا

فان العامة ، ضمانة للمستقبل ، أصروا على انتخاب اثنين منهم سنوياً يستطيعون أن يرکنوا إلى مساعدتهما ضد قرارات الحكام من الأشراف ، وأطلق على كل منهما اسم زعيم الشعب أو « تريبون العامة Tribune of the Plebs » غير أنهما لم یكونا حکماً ، ولم تكن لهما سلطة ملكية ، وإنما كانت مهمتهم الوحيدة حماية العامة ، فكان في استطاعتهما أن يمنعا تنفيذ أى قرار ضد أى مواطن ، وهو حق أصبح بالتدریج قوة في أيديهما ، يستطيعان بها إلغاء أى مشروع لائى حاکم أو موظف كبير . وقد أحيط شخص كل منهما بقداسة وحصانة ، ولم یکن لهما أن یبرحا المدينة في خلال سنة حکهما ، وكانت یوتهما تبقى مفتوحة لیلاً ونهاراً حتى یستطیع کل من في حاجة الى المساعدة أن یلجأ الیها ، ومرعان مازید عدد زعماء الشعب هؤلاء إلى أربعة ، ووصل فیما بعد إلى عشرة .

وفوق ذلك حصل العامة على امتیاز تعین موظفين من بينهم ، يدعى الواحد منهم « أیدیل Aedile » ، وكانت مهمة هذا الموظف فیما بعد العناية بالمبانی العمومية والطرق ، والأشراف على بولیس المدينة . وفي عام ٤٨٦ ق م . صدر قانون بتقسیم جزء من الأراضی العمومية بین العامة ، ولكنہ لم یوضع موضع التنفيذ .

جمعية العامة : تجدد النزاع بین الطبقتین ، وأخيراً فاز العامة بإصدار قانون عام ٤٧١ ق م . بقضى بأن یكون انتخاب التریبون ، والأیدیل ، في جمعية العامة « Assembly of the Plebs » مجتمعة بشكل قبائل . ومنذ ذلك التاريخ یمكن اعتبار هذه الجمعية ریاسة التریبون إحدى الجمعیات السیاسیة فی الدولة ، مثل الجمعیتین الأخریین السنتوریانا والکیوریانا ، ولكن الأشراف استمروا مستأثرین بسلطة تنفيذ القوانين وإصدار الأحكام ، ولم تكن هناك قواعد مكتوبة لتحد من سلطتهم وتھذب من قراراتهم .

تدوین القوانين : وأصر العامة على تدوین القوانين الموجودة ، لتضع حداً للسلطة المطلقة التي كان یتمتع بها الموظفون من الأشراف ، ولكی یعرف العامة ماهیة القوانين التي یحاکون بمقتضاها ، وبعد ماضی حوالي خمسين سنة من تأسیس الجمهورية (أى حوالي عام ٤٥٠ ق م) دونوا القوانين الرومانية الأولى وحفروها على اثنتی عشرة لوحة من البرنز ، وتعتبر هذه أساس القانون الروماني ، غیر أن اللوحة الحادیة عشرة صبغت بصیغة القانون تلك العادة القديمة التي تحرم النزاع بین الطبقتین ، بزعم أن لهذا المنع علاقة بحفظ دین الدولة ، ولكن هذا لم یرض العامة فقام زعمائهم بناضلون لإلغاء هذا القانون ، وقد نجحوا في غرضهم عام ٤٤٥ ق م .

التریبون الحربي : وكانت وظيفة الفصل قاصرة على الأشراف ، فأخذ زعماء العامة معلون على فتح بابها للعامة كذلك ، فقام نزاع بينهم و بین الأشراف انتهى عام ٤٠٥ بالاتفاق

على أن توضع السلطة العليا في الدولة في يد موظفين جدد يطلق على كل منهم « تريون حربي له سلطة القنصل Military Tribune with Consular Power » ، ويمكن انتخابهم إما من الأشراف أو من العامة ، وكان عددهم يختلف باختلاف السنين ، من ثلاثة إلى ستة ، وانتخب ثلاثة منهم لأول مرة عام ٤٤٤ ق . م . غير أنه لم ينتخب أحد من العامة لهذه الوظيفة إلا في عام ٤٠٠ ق . م . وما يجدر ذكره أن وظيفة « الكويستور Quaestors » وهم المهيمون على مالية الدولة من إيراد ومنصرف ، أصبحت منذ عام ٤٧٩ ق . م . مفتوحة الأبواب للعامة . وبما أنه أصبح من المعتاد إذ ذاك أن يكون ملء المقاعد في مجلس الشيوخ من كبار الموظفين السابقين ، صار الطريق مفتوحاً أمام العامة للحصول على مقاعد في هذا المجلس العظيم .

المراقبان Censors : وفي العام التالي (٤٤٣ ق . م) عين موظفان كبيران جديداً أطلق عليهما « المراقبان » ، وينتخبان على الدوام من طبقة الأشراف ، والغرض من تمييزهما سلب التريون الحربي جزءاً من أهم الأعمال التي كان يقوم بها القناصل ، وستتكم عن ذلك فيما بعد .

استئناف النزاع بين الطبقتين : سادت حالة العامة بعد الحروب الطويلة ، وقام زعمائهم ينغون رفع الحيف عنهم ، وفي عام ٣٧٦ ق . م . قدموا مشروعات قوانين ثلاثة تنلخص فيما يأتي :

- ١ — يعين في المستقبل قناصل ، لا تريون حربي ، ويجب أن يكون أحد القنصلين من العامة .
- ٢ — لا يجوز لأحد من السكان أن يمتلك أكثر من مقدار معين من الأراضي العمومية .
- ٣ — يجب استقطاع قيمة القوائد التي دفعت عن ديون من المبالغ الأصلية ، وما يتبقى بعد ذلك يدفع أقساطاً سنوية لمدة ثلاث سنوات .

أثارت هذه القوانين معارضة شديدة من الأشراف ، وحاولوا بكل الطرق التخلص منها ، ولكن دون جدوى ، وفاز العامة بعد عشر سنوات (عام ٣٦٧) بأن أصبحت هذه المواد قانوناً من قوانين الدولة ، وانتخب بمقتضاه قنصل من العامة ، فكانت هذه أول مرة فاز فيها العامة بهذا المنصب ، وغضب الأشراف لهذه الخطوة ، وصمموا على الوقوف في وجه هذا القانون ، غير أنهم وسلوا في النهاية إلى اتفاق يقضي بموافقة الأشراف على انتخاب القنصل الذي انتخب من العامة ، على أن تنزع من القناصل سلطتهم القضائية ، ويتولاها موظف جديد باسم « بريطور Praetor » .

نجاح العامة : وهكذا انتهت مرحلة النزاع الطويلة بين الأشراف والعامة ، واستمر

الأشراف متمسكين بما بقي لهم من امتيازات ، غير أن وصول العامة إلى وظيفة القنصل جعل من السهل عليهم الوصول إلى الوظائف الكبرى الأخرى ، ففي عام ٣٥٦ ق . م . انتخب أول دكتاتور من العامة ، وفي عام ٣٥١ ق . م اختير أول مراقب منهم ، وفي عام ٣٣٧ أبيع انتخابهم لوظيفة بريتور .

وفي عام ٣٣٩ ق . م تم إصلاح هام أنقص من امتيازات الأشراف ، وذلك بإصدار ثلاثة قوانين تلخص فيما يأتي :

- ١ - نسرى قرارات العامة على جميع السكان بعد موافقة جمعية العامة عليها .
 - ٢ - إن القوانين التي تصدرها الكوميتيا ستوريا تا يجب أن تنال موافقة أعضاء مجلس الشيوخ من الأشراف قبل صدورها لا بعده ، وسرعان ما أصبحت هذه الموافقة شكلية .
 - ٣ - يجب أن يكون أحد المراقبين « Censors » من العامة .
- وفي خلال ذلك نلاحظ نمو جمعية ثالثة ، هي « الجمعية العمومية » ، وأعضاؤها من الأشراف والعامة ، وتجتمع بشكل قبائل وتسمى « كوميتا تريوتا Comitia Tributa » وكانت لها سلطة تشريعية وقضائية ، وتنتخب بعض موظفي الدولة .
- وهكذا انتهى النزاع الطويل بين الطبقتين بفوز العامة ، ففهم كانت الأغلبية في جمعيتين هامتين ، هما الكوميتيا ستوريا تا والتريوتا ، ومنهم خاصة كانت تتكون الجمعية الثالثة « جمعية العامة » ، واكتسبوا حق تعيينهم في جميع وظائف الدولة حتى أعلاها ، وبذلك اقتربت حكومة روما من الديمقراطية في هذه الفترة من تاريخها أكثر من أي وقت آخر ، لأن مجلس الشيوخ لم يكن قد وصل بمد إلى قوته العظمى التي سيطر بها على شئون الدولة .

خلاصة الدستور الروماني

في العهد الأول للجمهورية

تساوي الطبقتين : شرحنا فيما سبق تاريخ الدستور الروماني في عهده الأول ، ففهم تلعبنا ذلك النزاع الطويل بين الطبقتين ، ورأينا كيف أن العامة أحرزوا انتصاراً عظيماً بحصولهم على أكثر من مساواتهم السياسية مع الأشراف ، وفي الحرب البونية الثانية التي وقعت بين روما وقرطاجنة زال تقريباً ذلك العداء الذي كان مستحكماً بين الطبقتين ، والشئ الوحيد اتمام الذي كان يدل على أن هناك انفصالاً بين الطبقتين في المسائل السياسية ، هو تلك القاعدة التي كانت تحتم أن يكون أحد القنصلين وأحد المراقبين من العامة ، وأما امتيازات الأشراف الأخرى فكانت شكلية محضة .

كبار الموظفين

كان من المتمع على كل روماني حريصو الوصول إلى مركز القنصلية أن يتدرج في المناصب العامة ، وفي عام ١٧٩ ق. م صدر قانون يحدد أصغر سن للرشح لأي وظيفة من وظائف الدولة الكبرى ، فجعلت السن للرشح لوظيفة «الكويستور» وهي أصغر هذه المناصب ٢٨ سنة ، ولوظيفة «الأيديل» ٣٧ سنة ، «وللبريتور» ٤٠ سنة «وللقنصل» ٥٣ سنة .

١ — «كويستور Questors» : كان هؤلاء مهتمين على مالية الدولة ، فكانت مهمتهم أن يتسلموا الإيرادات ثم يقوموا بدفع التكاليف المدنية والعسكرية ، وكانوا في الأصل اثنين فقط ، ولكن عددهم أخذ في الازدياد باتساع فتوحات الجمهورية ، فعلاوة على أنه كان على اثنين منهم أن يقيموا دائماً في روما للإشراف على الخزينة العامة ، كان يصحب كل قنصل أو بريتور أو قائد عام وقت الحرب أو حاكم إقليم أحد هؤلاء الموظفين .

٢ — «أيديل Aediles» : كانت وظيفة «الأيديل» قاصرة على العامة ، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي أنشئت فيه وظيفة «التريبون» ، وبعد أن كان عددهم اثنين أصبح أربعة في عام ٣٩٥ ق. م ، وكانت وظيفتهم الإشراف على المباني العامة ، والعناية بنظافة المدينة ومجارها ، ومراقبة البوليس ، وكان عليهم كذلك تنظيم الاحتفالات العامة ، وبالأخص ما كان له علاقة بالألعاب الكبرى «Great Games» . وكانوا في الأصل يتسلمون مبلغاً من خزينة الدولة لدفع نفقات هذه الألعاب ، غير أنه أوقف صرف هذا المبلغ حوالي زمن الحرب البونية الأولى . وكانت لهذا الإجراء نتائج هامة ، إذ أصبحت هذه الوظائف قاصرة على الأثرياء ، لأنهم وحدهم هم الذين يستطيعون القيام بدفع نفقات هذه الحفلات ، وبعد حروب مقدونيا والشام ، كان هؤلاء الموظفون ينفرون في مثل هذه الأحوال ، بقصد إرضاء الناس وإدخال السرور عليهم ليحصلوا على أصواتهم في الانتخابات في المستقبل .

٣ — «بريتور Praetors» : سبق أن أشرنا إلى منشأ وظيفة «البريتور» عام ٣٩٦ ق. م وهي الوظيفة التي تكاد تكون كوظيفة القنصل ، فكانت للبريتور حق قيادة الجيش «Impertum» ، وكان له حق دعوة مجلس الشيوخ والجمعيات الأخرى إلى الاجتماع ، كما كانت له سلطة القضاء ، ويصعبه ستة حراس يسمى كل منهم «ليكتور lictor» . وكان

هناك في الأصل « بريطور » واحدهمته الأصلية النظر في القضايا المدنية ، وفي عام ٢٤٦ ق . م . أضيف « بريطور » آخر وجعلت مهمته النظر في القضايا التي بها أجنب . ولما امتدت أملاك الدولة خارج إيطاليا عين آخرون غيرهما لحكم الأقاليم ، فعين اثنان لإدارة جزيرتي صقلية ومردينيا عام ٢٢٧ ق . م . ، واثنان آخران عام ١٩٧ ق . م . للأقليمين الرومانيين بأسبانيا ، وبذلك أصبح عددهم ستة ، اثنان منهم يقيمان بالمدينة ، والأربعة الآخرون يذهبون للخارج .
 ٤ — « القناصل Consuls » : كان القناصل أعظم الموظفين منصبا في روما ، وكانوا على رأس الدولة والجيش معا ، وكانوا يدعون مجلس الشيوخ والكوميثا سنتورياتا وكوريانا للاجتماع ، ويرأسون كلا منها ، وعليهم أن يراقبوا تنفيذ قراراتها ، وكانت لهم القيادة العليا في الجيوش ، وعندما يكونون على رأس الجيش يكون لهم حق التصرف المطلق في الجنود من حيث الحياة أو الموت ، وكان يتقدمهم اثنا عشر « لكتور Lictors » ، غير أن هذا المظهر الخارجي لسلطانهم كانوا يتمتعون به شهراً فشهراً بالتناوب .

وجميع هؤلاء الموظفين الذين سبق ذكرهم كانوا يشخبون سنوياً ، ولكن جرت العادة أن تمتد مدة حكم القنصل أو البريتور في الأقاليم تحت اسم « Proconsul or Proprætor » كما جرت العادة في أواخر عهد الجمهورية أن يبقى القناصل وعدد كبير من هؤلاء الموظفين في روما خلال سنة حكمهم ، وفي آخرها تمنحهم حكومة الأقاليم أحد القنين السابقين .



لكتور

٥ — « دكتاتور Dictator » : كان الرومان يلجأون طائمين مختارين إلى تعيين « دكتاتور » عليهم إذا ما تعرضوا لخطر داخلي أو خارجي ، ليدرك عنهم هذا الخطر الذي يعجز عن إقناذهم منه الموظفون الكبار العاديون بسلطتهم المقسمة ، وكان أحد القناصل هو الذي يختار « الدكتاتور » لمدة ستة أشهر فقط ، وهذا الاجراء في الواقع هو عبارة عن إعادة الملكية بشكل مؤقت . وكانت سلطته المطلقة تبدو في مظهر له مغزاه في عين الناس ، وذلك أن « الحراس Lictors » الذين يصحبونه كانوا يحملون فؤوسا

حتى في داخل المدينة ، وفي هذا دلالة عندهم على أنه لا يسمح باستئناف الاحكام التي يصدرها ، ومن وقت تعينه توقف سلطة جميع الموظفين الآخرين ، والخصم الوحيد الآخر الذي

كان يشتمع بسلطة واسعة هو نائبه « His Lieutenant » المسمى « رئيس السوارى The Master of the Horse » وكان على رأس الفرسان .
غير أن هذه الوظيفة التي كانوا كثيراً ما يلجأون إليها في الأيام الأولى للجمهورية ، اختفت بعد الحرب البونية الثانية ، وذلك أن الجمهورية أصبحت إذ ذاك قوية ولم تعد تخشى أى أعداء فى إيطاليا ، فلم تكن والحالة هذه فى حاجة إلى الالتجاء إلى تدبير استثنائى .
تعيين دكتاتور ، غير أنه عندما تهدد الدولة أخطار داخلية تحتاج لمواجهة إلى هيئة تنفيذية قوية ، كان مجلس الشيوخ يمنح القناصل سلطة دكتاتورية ، بالرغم من أن تصرفه هذا مشكوك فى قانونيته .

٦ - « المراقبان Censors » : كانت هناك مراقبان اثنان فقط ينتخبان كل خمس سنوات ، غير أنهما لا يقيان فى الوظيفة إلا ثمانية عشر شهراً فقط . وكانت هذه الوظيفة هى ختام الحياة السياسية ، لأن من يتولاها يكون فى العادة قنصلاً سابقاً ، وكانت واجبات المراقبين مدسعة المدى وغاية فى الأهمية ، ويمكن تقسيمها لثلاثة أقسام كلها مرتبطة ببعضها البعض .
فأول واجباتهم وأهمها حل الأحصاء ، ولم يكن معنى هذا إعداد قوائم بأسماء السكان كما يفهم من هذه الكلمة الآن ، وإنما معناه تقدير أملاك كل روماني حر ، وكان هذا التقدير ضرورياً لتقدير ضريبة الأملاك ، ولتحديد مركز كل واحد من السكان فى الدولة ، ذلك التحديد الذى كان يقوم على مقدار الثروة حسب الدستور الذى وضعه



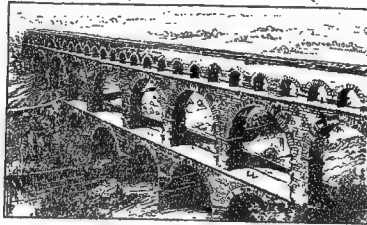
لباس روماني

« سيرفيوس تاليس Servius Tullius » ، ولذلك كان على المراقبين إعداد قوائم بالسكان مقسمين إلى طبقاتهم ، وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ ، ولهم حذف أسماء كل من لا يرونهم جديرين بهذا المركز ، وإزالة المقاعد الخالية بمقرتهم .

وثاني واجباتهم الاشراف العام على سلوك الناس وأخلاقهم ، ولم تكن هناك قوانين موضوعة ليسترشدوا بها فى أداء هذا الواجب ، بل كان الأمر مفروكاً لحسن تقديرهم ، وكانوا ينزلون العقاب بكل من يخلف بالأداب العامة أو يسوء سلوكه بأى شكل كان ، سواء فى ذلك من يرتكب ذنباً ضد القانون أو أى أمر مخالف للتخلق الرومانى والعادات الرومانية أو يعيش فى بذخ

وترف أو إسراف أو ماشاء كل ذلك ، وكانت لهم سلطة إزال أى واحد من السكان إلى منزلة أقل من منزلته ، وفصل أعضاء مجلس الشيوخ من المجلس ، وفصل الأشخاص العاديين من

قبائلهم ، وبذلك يحرمونهم من كل الحقوق السياسية .
وذلك واجباتهم إدارة مالية الدولة بإرشاد مجلس الشيوخ ، وكانوا يكون جمع الضرائب لمدة خمسة أعوام إلى من يتقدم بأكثر مبلغ لخزينة الدولة ، وينسلدون من مجلس الشيوخ منبالغ معينة من المال ليقوموا بأى إصلاح لازم فى المباني العامة والطرق وصهاريج الماء ومجاربه ، وتشيد مباني عامة جديدة فى روما وأجزاء أخرى من إيطاليا .



قطرة ونقطة جري جلب الماء .

الجمعيات الشعبية

« The Popular Assemblies »

- ١ — « كوميتيا كورياتا — Comitia Curiata » : أصبحت هذه الجمعية موجودة شكلاً فقط منذ الحرب البونية الأولى ، وقد تبعتها تدهور سلطتها التدريجي ، واستمرت تجتمع للنظر فى بعض أمور قليلة الأهمية .
- ٢ — « كوميتيا سنتورياتا — Comitia Centuriata » : إن دستور هذه الجمعية منذ نشأتها حتى الحروب البونية قد تناوله تغيير كبير ، كان الغرض منه منح سلطة أعظم . ونفوذ أوسع للعنصر الشعبي فى الدولة ، ولهذا الغرض اتحدوا الخمسة والثلاثين قبيلة أساساً للدستور الجديد للمثني ، فكل قبيلة قسمت خمسة أقسام حسب قيمة الثروة ، وكل قسم قسم بدوره إلى اثنين من المثني ، أحدهما خاص بكبار السن والآخر بصغارهم ، وكان مجموع عدد المثني ٣٧٣ .

واحتفظت هذه الجمعية بانتخاب كبار الموظفين ذوى السلطات العليا ، وبسلطة إعلان الحرب وعمل الصلح ، وكذلك بأعلى الوظائف القضائية ، وكان المهتمون بالحيانة يحاكون أمامها ، ولها وحدها الحق في نظر استئناف أحكام الاعداء .

(٣) « جمعيتا القبائل The two Assemblies of the Tribes » : إن « جمعية العامة »

« Concilium plebis tributim » يرجع نفوذها العظيم وسلطانها الواسع في الأصل إلى وجود التريبون فيها ، أما « الجمعية العمومية » بجميع السكان مجتمعة بشكل قبائل « Comitia tributa populi » ، فكانت للدرجة كبيرة آلة في يد مجلس الشيوخ ، لأن القناصل أو البريتورهم الذين يدعونها للانقضاء ويرأسون جلساتها . ولكن « جمعية العامة » كانت تمثل العناصر الشعبية وتستشد بآراء كبار الموظفين من رجالها ، ولذلك كانت كثيراً ما تقف موقف المعارضة من مجلس الشيوخ ، وتشترك اشتراكاً فعلياً في الإدارة الداخلية للدولة ، وكان لقرارات هذه الجمعية قوة القانون تسرى على الجميع ، أشرافاً وعامة ، كالتوانين التي كانت تصدرها الجمعيتان الأخريان ، العمومية والمثنية ، وعلى ذلك كانت في روما هيئتان حاكمتان قانونيتان ، جمعية العامة وهاتان الجمعيتان ، وكل هيئة منهما مستقلة عن الأخرى ، ولكن هذه السلطة الثنائية قوت في الواقع سلطة الحاكم الحقيقي للدولة وهو مجلس الشيوخ .

وظيفة التريبون

طراً على هذه الوظيفة تغير في طبيعتها منذ أول عهد إنشائها ، ولو أنها استمرت قاصرة على العامة ، إلا أنها أصبحت عملياً إحدى وظائف الدولة . وإن حق التدخل الذي كان للتريبون امتد حتى شمل جميع الشؤون ، وهكذا كان في استطاعتهم منع القناصل من دعوة مجلس الشيوخ للاجتماع ، ومن تقديم مشروعات قوانين للجمعية العمومية ، وبما أن أشخاصهم كانت مقدسة ، لم يكن في استطاعة مجلس الشيوخ أن يبسط عليهم سلطانه ، وعلى العكس من ذلك كان في مقدور كل تريبون أن يلقى القبض على أى شخص ، ولو كان قنصلاً أو مرافقاً ، ويقذف به في السجن . ولكن يلاحظ أن هذه السلطة الواسعة كانت تستعمل في الحقيقة والواقع لمصلحة مجلس الشيوخ ، إذ من المؤكد أنه كان يوجد واحد على الأقل من بين « الزابنة » العشرة يمكن الاتفاق معه على رفض قرارات زملائه أو أى موظفين آخرين ، والواقع أن مجلس الشيوخ استطاع أن يوقف كبار الموظفين عند الجن الذي يريد بالاستفادة من هذه الوظيفة .

مجلس الشيوخ (The Senate)

طريقة تكوينه : كان القناصل في الأصل هم الذين يعينون أعضاء هذا المجلس من بين الأشراف ، ثم صدر قانون يخول هذه السلطة للمراقبين مع تقرير الأفضلية في التعيين إلى من كانوا من كبار الموظفين ، ولما كان العامة قد حصلوا كما رأينا على حق تعيينهم في هذه الوظائف ، تكونت منهم بالتدريج طبقة جديدة من الأشراف أصلها من العامة ، ومن هذه الطبقة عين كثيرون أعضاء في هذا المجلس ، وهكذا أدخل فيه عنصر جديد من العامة .

وكان هذا المجلس يتكون من ثلثائة عضو يبقون في مراكزهم مدى الحياة ، إلا إذا طردهم المراقبون منها لأسباب التي سبق أن أشرنا إليها . وكان المراقبون يملأون المقاعد الخالية كل خمس سنوات من أولئك الذين كانوا يشغلون وظيفة كويستور أو الوظائف الأخرى الأرقى منها ، أو من أشخاص يختارونهم حسب تقديرهم في أحوال استثنائية . وبما أن المراقبين كانوا في الواقع مقيدين في اختيارهم بقصر ذلك الاختيار على أولئك الذين سبق أن نالوا ثقة الشعب ، كانت للأغلبية العظمى من الأعضاء خبرة عظيمة بالشئون السياسية .

سلطته : كان السناتو في الأصل مجلساً استشارياً ، غير أنه أصبح في هذا العهد الهيئة الحاكمة الحقيقية في روما ، وأصبح كبار الموظفين الذين تكلمنا عنهم عبارة عن وزراء لهذه الهيئة ، وكان هذا نتيجة للضعف السائد في الدستور الروماني ، وهو اعتماد الجمعيات اعتماداً كلياً على عدد من كبار الموظفين لهم سلطات متضاربة ، مما أدى إلى استحالة إمكان قيام حكومة شعبية .

وقد تجمعت عدة عوامل ساعدت على نمو سلطة هذا المجلس ، نذكر أهمها فيما يأتي :

- (١) دخلت الجمهورية في عدة حروب برهن المجلس في خلالها على أنه أقدر سلطة إدارية .
- (٢) طريقة تعيين الأعضاء التي أشرنا إليها ، فإنها جعلت من المجلس قوة ذات كفاية ودراية .
- (٣) استطاع المجلس أن يستأثر بالسلطة دون القناصل ، بالرغم من أن سلطة هؤلاء كانت أقوى من سلطة أى عضو من الأعضاء ، ويرجع ذلك إلى أن أعضاء المجلس كانوا ذوي خبرة ودراية قد تفوق خبرتهم ، فضلاً عن أنهم كانوا ينتخبون لمدى الحياة ، وأما القناصل فلسنة واحدة ، وإن تفردهم مجتمعين كان أقوى من تفرد القنصل ، ولذلك فبدلاً من إحاطة المجلس علماً بمشروعاته والقوانين التي يريدها ، أصبح القنصل يرى نفسه ممسكاً بالمشروعات التي يقدم بها المجلس ، ومنفذاً لإرادة أعضائه ، وكانت النتيجة أن أصبح القنصل عبارة عن وزير من وزراء المجلس يدير شئون الحكومة حسب تعليماته .

(٤) — كذلك نما تفوذ المجلس في عمل القوانين، فإن الجمعيات العمومية كان لها الحق في إصدار القوانين، ولكن لم يكن في سلطتها « اقتراح » قانون جديد، فكان أعضاؤها يعطون أصواتهم على مشروعات القوانين التي يتقدم بها أحد كبار الموظفين، وخصوصاً أحد « الترابة » الذين كانوا يرأسون هذه الجمعيات . وقد كان تفوذ السناتو على كبار الموظفين عظيماً، لدرجة أنهم كانوا يتداولون مع أعضاء السناتو في كل قانون يريدون أن يتقدموا به لهذه الجمعيات لأقراره، وبما أنه كان من حق « الترابة » أن يوقفوا تنفيذ أى قانون، اعتاد السناتو أن يتشاور معهم في أمر القوانين قبل إصدارها، وكانت النتيجة أن عين « الترابة » أعضاء في المجلس فراد قوة على قوته .

(٥) — باتساع الفتوحات أصبح العدد الأكبر من سكان روما يعيشون خارجها وبعيدين عنها، فلم يتسن لهم أن يحضروا إلى المدينة ليشتركوا في التصويت، وأما الأقلية الصغيرة من السكان الذين كانوا يقيمون في روما، ويستطيعون حضور اجتماع الجمعيات وإعطاء أصواتهم، فكانت وجوه أعضاء السناتو مؤلفة لهم، وكانوا يهيئون فيهم الحكمة والمهارة وإصالة الرأي وصدق الوطنية، ولما كانوا يحسون من أنقسام الجبل بالشئون العامة، كانوا مرتاحين لترك المسائل العامة الهامة بين يدي السناتو للبت فيها، وهكذا أصبح مجلس الشيوخ الروماني عبارة عن لجنة من سياسيين محكيين يحكمون الدولة الرومانية ويديرون شئونها، وبما أنهم كانوا جماعة من الأرستقراط، فإن حكمهم لروما جعلها دولة أرستقراطية بالرغم من شكلها الجمهوري .

والواقع أن سلطة هذا المجلس كانت عظيمة لدرجة كبيرة . فعلاوة على أنه كان مسيطراً على التشريع كما رأينا، كان في كثير من الحالات يحل نفسه محل القوانين، وكان له حق البت في بعض المسائل الإدارية دون تدخل أى هيئة أخرى، وذلك على الأخص في المسائل المتعلقة بالمالية والأقاليم وكل العلاقات الخارجية، فقد اغتصب المجلس لنفسه إدارة المالية، وأصبح « الكويستور » خاضعاً لسلطته تمام الخضوع، وكان في يده تعيين الأقاليم التي يرسل إليها قنصل أو بريتور، كما كانت في يده مد مدة القيادة لقواد الجيوش أو استبدال غيرهم بهم، وتكريمهم أو عدم الاحتفاء بهم، وتقرير الطريقة التي تسير عليها الحرب، وعدد الفرق التي تجند، وكان له وحده حق المفاوضة مع الدول الأجنبية، وعين جميع السفراء من بين أعضائه .

المالية

لم تكن المصروفات العادية للدولة الرومانية كبيرة ، فكل كبار الموظفين كانوا يؤدون واجبات وظائفهم دون أن يتقاضوا أى مرتبات ، والفرق الخليفة التى كانت تكون جزءاً كبيراً من أى جيش روماني كان الحلفاء أنفسهم يقومون بالاتفاق عليها . وكانوا يسدون نفقات الحرب بجمع ضريبة أملاك تسمى «Tributum» ، وكانت فى العادة عبارة عن عشر فى المائة ٪ ، غير أنه بعد آخر حرب مع مقدونيا وصلت خزينة الدولة بمبالغ طائلة من الأقاليم فألغيت هذه الضريبة ، ومنذ ذلك الوقت كانت الضرائب المجبة من الأقاليم تكاد تقوم بسداد نفقات الدولة . أما إيرادات الدولة الأخرى فكانت تأتي من ضرائب كانت عامة فى إيطاليا والأقاليم ، وهى الايجار المحصل من الأراضي العمومية والغابات والمناجم ومعامل الملح وما شاكل ذلك وإيراد الموانى ، ولم تكن هناك ضرائب مباشرة أو غير مباشرة مفروضة على الأراضي الخصوصية فى المدن الإيطالية .

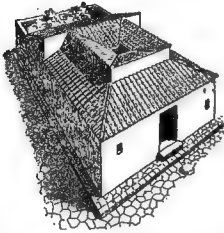
الأقاليم (The Provinces)

كانت الأقاليم عبارة عن مقاطعات ذات حدود معلومة ، يحكمها كبار الموظفين المتمتعين بسلطات عليا ، فالأقاليم التى كانت تحتاج لقوات حرية كبيرة ، كان يوضع كل منها تحت حكم « بروكونسول - Proconsul » ، أما الأقاليم الأخرى فكان يحكم كل منها « بروريتور Propraetor » ، وكانت بعض المدن فى هذه الأقاليم حرة ولا تدفع جزية ، وكانت معفاة من الخضوع لسلطة الحاكم . ولكن الجزء الأكبر من هذه الأقاليم كان يدفع الجزية فى شكل ضرائب مباشرة تدفع على العوم نقداً أو جزءاً من الحاصلات ، كما كان الحال فى جزيرتى صقلية وسردينيا وبعد ذلك فى آسيا . وكان للحاكم فى هذه الولايات سلطة قضائية كاملة ، مدينة وجنائية ، وفى أشهر الشتاء كان يقوم برحلة يعقد فى خلالها المحاكم فى المدن الرئيسية فى إقليمه ، وفى الأقاليم الحربية كان يقضى أشهر الصيف عادة فى المعسكر . ولم تكن هناك أية أنظمة لتقليل من سلطته العليا أو تعوق تنفيذها كما كان الحال فى روما ، (كرفض زميله لقراراته أو سلطة مجلس الشيوخ عليه أو تدخل الجمعيات العمومية فى شئونه) ، ومن هذا يسهل علينا أن نفهم مركز الحاكم فى تلك الأقاليم ، فقد كان مركزاً يكاد يكون ملكياً ، وتصور الآثار السيئة التى تتركها تلك القوة المطلقة فى أخلاق معظم من كانوا يشغلون هذه المراكز .

النزاع بين العامة ومجلس الشيوخ

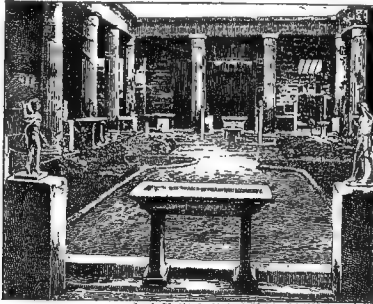
أولا — القضاء على سلطة المجلس

أثر الفتوحات الشرقية في روما : كان لفتوحات الرومان في الشرق أثر ضار في



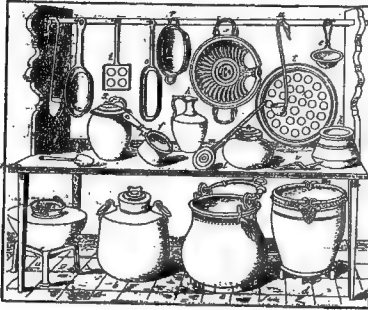
منزل روماني قديم — بسيط المبنى صغير الحجم

أخلاقهم القومية ، فقد كانوا في الأصل قوما
مجددين ثابرين متمسكين بأهالي الدين ، وكانوا
يمتازون باستقامتهم السامة وحجم للنظام ،
ويعيشون عيشة اقتصاد في مزارعهم الصغيرة
التي كانوا يعملون فيها بأيديهم ، غير أنه كان في
أخلاقهم شيء من الجفاء وخشونة الطبع ،
وكانت اهتمامهم بالفنون والآداب قليلا أو
منعدما ، وإن حصول قوم كهؤلاء على ثروة



جزء من منزل أحد أثرياء ذلك العصر من الإغلاخ — يدل على البذخ والثروة
(هرمولاكس باجديفة ومساعد من الزعماء وناقدون ونماثيل ... الخ)

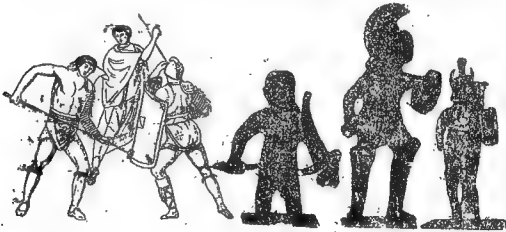
مفاجئة له أثره الطبيعي فيهم ، فأخذوا يتمتعون بأنفسهم بملذات الحياة ، وترنن في نفوس



بعض الأشراف منهم حب الفنون والآداب الأغريقية ، ولكن جماهير الشعب أخذوا في تقليد مساويء الأغريق ، وانتشر حب الترف والبخ بالتدريج في جميع طبقات المجتمع . وإن حب الشعب المتزايد لمشاهدة المصارعة لدليل على الناحية المظلمة من الخلق الروماني ،

أواني مطبخ روماني مصنوعة من البرنز

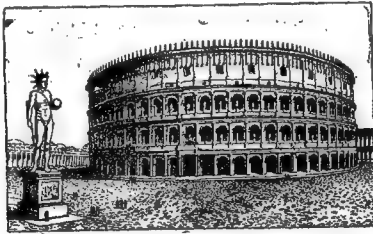
ويرجع أصل هذه الألعاب الوحشية إلى الأتوريين الذين كان من عادتهم قتل العبيد والأسرى في جناز ذوى قرباهم ، وعرضت هذه لأول مرة في روما في بداية الحرب البونية الأولى عام ٢٦٤ ق. م ، وكانت في أول أمرها قاصرة على الجنائز ، ولكنها بعد ذلك أخذت



المضارعون

تعرض في حفلات الألعاب العظيمة ، بقصد تسليية الناس وإدخال السرور إلى قلوبهم ، وازداد شغف الناس برؤية هذه التسليية الوحشية زيادة عظيمة في أواخر عهد الجمهورية وفي أيام الامبراطورية ، وقد ساعدته الثروة الجديدة على التوسع في هذا الجانب .

ظهور طبقة جديدة من الأشراف : ومن بين النتائج الهامة الكثيرة لهذه الحروب الخارجية ،
ثُمَّتَانِ كان لهما أثرهما في مستقبل الجمهورية ، وهما ظهور طبقة جديدة من الأشراف
واختفاء طبقة الملاك من الفلاحين ، وكانت هذه الطبقة الجديدة قائمة في الغالب على الثروة ،
ومكونة من أسر من العامة ومن الأشراف على حد سواء ، وسرعان ما أصبحت وراثية ،
وأصبحت الحكومة في يدها ، فإن الثروة التي أحرزوها من الحروب والفتوحات مكنتهم من
الاتفاق عن سعة على احتفالات الألعاب العامة ، بقصد إدخال السرور على الناس بأمل
الحصول على أصواتهم في الانتخابات ، وكذلك استطاعوا صرف مبالغ طائلة من المال على شراء
أصواتهم ، وصدر أول قانون ضد الرشوة عام ١٨١ ق.م وهذا دليل واضح على نمو هذه العادة.



الكولسيوم روما (كما كان)

زوال طبقة الملاك من الفلاحين : إن زوال طبقة الملاك من الفلاحين كان نتيجة حتمية لهذه
الحروب الكثيرة الطويلة المدى ، في الأيام الأولى كان الجندي بعد أن يمضي قليلا من الأسابيع
في ميدان القتال يعود إلى موطنه ويستأنف العمل في أرضه ، غير أن هذا أصبح مستحيلا
عندما كانت الحروب خارج إيطاليا ، وعلاوة على ذلك كان الجندي يحصل بسهولة على كثير
من الأسلاب والفتائم ، ولذلك كان يرى الحياة في المعسكر أكثر لذة من زراعة الأرض ،
فكان على استئجار لبيع أرضه بقدر ما كان الأشراف وأغنياء في شراؤها ، ولكن مالا يأتي
عن طريق النهب والسلب سرعان ما تبده يد الأشراف ، فإذا ما عاد الجندي إلى روما
زاد في عدد الفقراء ، وهكذا كان الأغنياء يزدون غنى والفقراء فقراً.

ونظراً لوجود طبقة من العبيد ، كانت هناك حاجة قليلة إلى الأيدي العاملة الحرة ، وقد لا تكون هناك حاجة ما إليها أحياناً ، إذ أنه لما كان أمرى الحرب يباعون كالعبيد كانت أسواقهم ملأى بهم على الدوام ، ولذلك كانت الجماعات الغفيرة من الميسد هي التي تقوم بإراعة ضياع الأغنياء . وبعدة أعمال أخرى . وفضلاً عن ذلك كان توريد الغلال الرخيصة الثمن من الأقاليم سبباً في انصراف الناس عن زراعتها ، ولذلك يكاد يكون الفقراء في روما قد تركوا دون أى مصدر رزق ، وكانت أصواتهم في الجمعية العمومية هي الشيء الوحيد الذى يمكنهم الحصول منه على مال ، ولهذا فليس بمعجيب أنهم كانوا مستعدين لبيعها لمن يدفع أعلى ثمن لها .

الأثر السياسى للفتوحات : كانت روما مسئولة عن حكومة صقلية ومردنيا وكورسيكا وأسبانيا وأفريقية (وهو الأقليم المحيط بقرطاجنة) ومقدونيا وآسيا الصغرى ، فكانت تبعث كبار موظفيها إلى هذه الجهات لإدارة حكوماتها ، فيشرفون عليها من الوجهة الحربية وجمع الضرائب ، وهم الرؤوس العليا للإدارة القضائية بها . وكانت أمامهم مقررات كثيرة نحو الثروة والسلطة ، فظهرت طبقة جديدة من الأشراف سبقت الإشارة إليها ، كما أن أولئك الذين تمتعوا بالسلطة المطلقة في حكومتهم للأقاليم ، لم يكن من السهل عليهم بعد عودتهم إلى روما أن يتأدوا تحمل قيود الجمهورية .

وكذلك الجمعية المثنية التي كانت تمثل سكان روما ، أصبحت الآن تمثل المتعطلين من سكانها ، لأن أغلبية الرومانيين كانوا قد هاجروا إلى خارج المدينة : إلى جميع أنحاء إيطاليا وإلى الأقاليم ، ولم تكن تستطيع هذه الجمعية أن تتكلم بحق عن جميع سكان الامبراطورية . وكان العيب على كبار الموظفين كبيراً . لأنه لم تكن هناك فوارق واضحة بين واجبات الموظفين المدنيين والعسكريين ، ولذلك كانت حكومة المدينة تقامى كثيراً من غياب موظفيها المتسكر الطويل في ميادين القتال البعيدة ، ولذلك أصبح مجلس الشيوخ هو أنسب وأكفأ أداة في حكومة روما لإدارة شئونها ، غير أن هذا المجلس كان أكثر من أى جزء آخر من أجزاء الدولة تأثراً بالفساد الخلقى الذى نجم عن تكوين الامبراطورية ، وأصبح عبارة عن حكومة « أوليجاركية » مكونة من أرستوقراط جشعين ، ومع ذلك فلم تكن هناك قوانين تستند عليها سلطة هذا المجلس المطلقة ، اللهم إلا الماضى العظيم الذى كان يتمتع به أعضاؤه ، وساعدهم تفوؤهم المشترك ، كتمادة وزعماء وكبار موظفين سابقين ، على بسط سلطانهم على الدولة . أما سلطة الدولة الرومانية فكانت من الوجهة القانونية في يد الشعب الروماني حينما يجتمع في جمعياته ، ولم يحدث أنه تنازل أحد عن هذه السلطة لمجلس الشيوخ بطريق التصويت أو القانون . . .

ولا شك أن المجلس ساس أمور الفتوة بنجاح ، حتى أحرز هذه الفتوحات العظيمة بعد انتصارات كثيرة ، غير أنه ناه بالحل بعد ذلك وتسرب اليه الفساد ، ففجر عن الوصول إلى حل موفق للمشاكل التي نجمت عن هذه الفتوحات واتساع الامبراطورية . وأهم هذه المشاكل أربع ، اثنتان منها داخل إيطاليا واثنتان خارجها . أما في داخلها فأهم المشاكل خطيرة الحالة السيئة التي كان فيها من بقي من الفلاحين ، ثم الحاجة الملحة لزيادة عددهم ومزارعهم بأية طريقة ، وتنحصر المشكلة الأخرى في استياء حلفاء روما الإيطاليين من حرمانهم من التصويت ومن حق الوصول إلى مناصب الدولة . في أما خارجها فكانت الحاجة ماسة إلى إصلاح شامل في حكومة الأقاليم ، وإلى إعداد نظام إداري ناجح نزيه لفتوحات الرومانية الواسعة ، وعلاوة على ذلك كانت هناك مسألة تسوية الحدود ، وصدهجيات البرابرة المغيرين الذين كانوا يهددون بتدمير عالم البحر الأبيض المتوسط ومدنيته ، كما قضى الأغريق قبل التاريخ على الحضارة الإيجينية .

بإزاء ذلك ضجر الناس ، وأخذوا يشنون الغارة على المجلس لتحسين أحوالهم واستعادة سلطتهم ، وفي عام ١٣٣ ق م . بدأت الفلاقل الداخلية والثورات في روما ، التي أوت في النهاية بحياة الجمهورية ، وأسفرت عن تأسيس الامبراطورية ، وانخفضت هذه الفلاقل شكل محاولة من جانب العامة لاستعادة سلطتهم المختصة ، والتي أساء مجلس الشيوخ استعمالها في نظرهم . وأول مسألة تعدوا فيها سلطت ، كانت بشأن إصلاح داخلي خاص بمسألة اختفاء طبقة الملاك من الفلاحين ، الذين كانوا العمود الفقري للدولة .

وأشهر من تزعم العامة في هذه الفترة ، وأخذ ينادى بإصلاح الحالة هو « تيبيريوس جرا كوس Tiberius Gracchus » ، غير أن الشيوخ تمسكهم النيط من موقفه هذا وقتلوه ، فكانت هذه أول حادثة أريقت فيها دماء في روما في نزاع أهلي منذ طرد الملوك ، وكانت بداية الحروب الأهلية التي انتهت بالقضاء على الجمهورية .

ولم يلبث أن وجد العامة زعما في أخيه « كايوس جرا كوس Caius Gracchus » . ولكنه قتل كما قتل أخوه من قبل ، وهكذا أحرزت الرجعية انتصارا كاملا ، وتقدم المجلس ليحكم كما كان يحكم من قبل ، ولكن فاته أن الموقف تغير بعمل الآخرين « جرا كوس » لأن فقراء روما قد وجدوا لهم زعما وخطه للعمل واضحة ، وأخذوا يمجدون ذكرى الأبطال الذين ماتوا في سبيل قضيتهم ، وتعلبوا التطلع إلى زعيم يقودهم ، وعلاوة على ذلك قد فهموا جوهر قوتهم ، وبرزعان حاجاتهم الفرصة ليتنزهوا مرة أخرى ، فوجهوا ضرابتهم نحو مركز سلطة

المجلس يحدى سيطرته على الشؤون الخارجية ، غير أن الظروف أجبرتهم أنه ليس من الضروري



ماريوس

أن يكون زعيمهم « تريون » يعتمد في سلطته على الأصوات المتقلبة ، بل يصح أن يكون قائدا حريا على رأس جيش قوى ، وقد وجدوا هذا الزعيم الحربي في القائد « ماريوس Marius » ، وذلك أن الجيوش الرومانية كانت تقاوم في افريقية فأصابها الهزائم ، واستمرت الحرب مدة طويلة ، فظهر « ماريوس » ورشح نفسه لوليغة قنصل ثم لقيادة الجيش في افريقية لانها الحرب ، ورحب العامة به وانخوبه قنصلا وقائدا للجيش

بالرغم من غضب المجلس وسخطه الشديد ، وقد ساعده الحظ وأنهى الحرب بنجاح ، ومن سنة ١٠٤ ق . م . إلى سنة ١٠٠ أعيد انتخابه قنصلا ، وفي خلال ذلك انتصر انتصارا باهرا على البرابرة الذين كانوا يهددون الدولة وهزموا جيوشها ، وهكذا أصبحت السلطة العليا بيد زعيم العامة .

الاهمية السياسية والدستورية لهذه الحوادث : وقد كان لهذه الحوادث أهميتها السياسية والدستورية ، فلم يسيطر « ماريوس » المستمرة على شؤون الدولة كانت مظهرأ جديدا في التاريخ الدستوري الروماني ، فقد رأينا انه في وجه هذا الخطر العظيم سيطر رجل واحد على العالم الروماني لمدة خمس سنوات ، ولم يكن ارستوقراطيا ، وإنما كان رجلا من عامة الشعب ، ارتفع الى منصبه بارادة الشعب ، وضد معارضة مجلس السناتو ، ولذلك قد لا ننكره هناك مبالغة كبيرة إذا قلنا إن الامبراطورية الرومانية تبدأ بظهور زعامة « ماريوس » ، وعلى أى حال فإنه منذ ذلك الوقت نرى السلطة العليا على الدوام في يد قائد جيش عظيم ، ولا ينفذ الدستور بالطريقة القديمة إلا في فترات لا تكون فيها الأمور بيد أحد من هؤلاء ، فإن « ماريوس » خلفه « سلا Sulla » وبعد هذا جاء « بمبي Pompey » فيوليوس قيصر « Julius Caesar » ، وعند موته نظمت الامبراطورية الرومانية أخيرا على يد « اكتافيوس » الذي سمي فيما بعد « أغسطس Augustus » .

والواقع أن تاريخ حياة « ماريوس » الذي أشرنا اليه ، قد أحدث تغييرا عظيما دائم ال اثر في العالم السياسي الروماني ، فقد أصبح سيف الجندي قوة في السياسة الرومانية بطريقة لم يسبق لها نظير ، وقدر له أكثر من ذي قبل أن يهيمن على الحياة السياسية في روما . وما سهل ذلك كثيرا مسألة واحدة خاصة بتنظيم الجيش ، فقد جرت العادة قبلا بالألا ينظم في

سلك الجيوش الرومانية أفراد من الطبقات الفقيرة ، وكان الالتحاق بالجيش شرفا كما كان في نفس الوقت عبثا ، ولكن « ماربوس » لم يراع هذه القاعدة ، وكون جيوشه من كل من هب ودب ، فأدخل في الجيوش الرومانية أفقر عناصر المجتمع الروماني ، وبذلك تغيرت روح هذه الجيوش ، إذ أصبحت مرتبطة بالدولة ، لا بدواعف وطنية وإنما بالمرتبات التي كان يتقاضاها رجالها ، وأصبح اخلاصهم لقائدهم في ميدان القتال لا إلى الحكومة في روما . ومن السهل أن نرى كيف أن هذا التغيير ساعد على نمو الدكتاتورية الحرية ، وأدى في النهاية إلى سقوط الجمهورية .

ثانيا - استعادة المجلس سلطته

القائد « سلا Sulla » : حدثت حرب أهلية داخل إيطاليا ، وفي أثناءها قامت فتن واضطرابات في آسيا الصغرى ، فرشح مجلس السناتو القائد « سلا » لقيادة الجيش في آسيا الصغرى ، ورشح العامة « ماربوس » للقيادة ، حدث نزاع بين الطرفين ، استعملت فيه القسوة والوحشية من الجانبين ، وانهى بانتصار « سلا » الذي عاد إلى روما عام ٨٨ ق . م بعد انتصاراته في الشرق ، وأصبح سيد روما ، وعامل أعداءه بوحشية فائقة حتى أن ذكرى عهد الارهاب الذي فرضه على روما ، بقي نصف قرن كابوسا على الحياة السياسية في إيطاليا .

إصلاحاته الدستورية : ومع أن « سلا » كان جندياً قاسياً ، فإنه كان كذلك سياسياً له آراء سياسية محدودة ، فكان يرى إلى استعادة سلطة مجلس السناتو ، ومنع اغتصاب العامة لسلطته ، ويحول دون تعطيل دستور روما وقيام قوة عسكرية تناوئه ، كما فعل هو نفسه و « ماربوس » من قبله . وقد أحدث « سلا » التغييرات الدستورية التي اقترحها بقوانين ، وتتلخص اقتراحاته في إعطاء مجلس الشيوخ سلطة على التشريع وإدارة القضاء ، وسيطرة تامة على سياسة الدولة العامة ، ولكن يحقق أغراضه عقد النية على هدم سلطة « التريبون » وقوته ، لأن العامة كانوا يجردون فيه آلة صالحة لتحقيق أطماعهم في الماضي ، فقرر أنه لا يجوز لأي شخص يشغل هذه الوظيفة أن يطعم في الوصول إلى وظيفة سياسية أعلى منها ، وكل « تريبون » مستول في نهاية سنة حكمه عن الطريقة التي سلكها في أداء مهمته ، فبعد أن كانت هذه الوظيفة هي الباب الطبيعي أمام كل رجل طموح للظهور والرق ، أصبحت في ظل القانون الجديد عقبة كأداء يتحاشاها من يروم لنفسه حياة سياسية ناجحة ، وبذا نزح سلاح من يد العامة .

كذلك أراد « سلا » أن يجعل طريق الجندي الطموح إلى المناصب العليا أكثر وعورة ، ووصله إلى السلطة المطلقة مستحلاً ، فقرر أن كل من يرغب في وظائف الدولة يجب أن يبدأ بأصغرها ، ثم يتقدم إلى ما هو أعلى منها حسب نظام محدد ، ويجب أن يبقى الشخص مدة معينة في كل وظيفة ، ولا يعاد انتخابه. ووظف ما إلى أي وظيفة شغلها ، إلا بعد أن يمضي خارجها عشر سنين على الأقل . وهكذا ضعفت « الكوميتيا » بتقليل قيمة وظيفة « التربون » ، وبالعقبات التي وضعت في سبيل كل طموح قدير .

أما مجلس الشيوخ فإنه استعاد قوته الأولى ، وأصبح المسيطر على شئون الدولة مرة أخرى ، فقد قويت سيطرته على التشريع وعلى الشئون العامة ، ووضعت في يده مرة أخرى محاكم المحلفين .

بهذه الوسائل وغيرها كان يرجو « سلا » أن يوقف تقدم الديمقراطية ، ويعطي روما حكومة قوية ثابتة الدعائم . ولو كانت حكومة المجلس مائة للرجوع إلى سابق عهدها من السلطة ، لكان من المرجح أن تنجح تغييرات « سلا » في تحقيق الغرض الذي عملت من أجله ، وقد وضعت بحكمة وإتقان ، ولكن في الحقيقة كان « سلا » يحارب الأغراض فقط ، في حين أن الأسباب الحقيقية التي قوضت سلطة المجلس كانت لا تزال باقية تعمل عملها ، فلم يكن من السهل أن يبعد الدكتاتور إلى المجلس نزاهته وحيجه القديمة بحجة قلم ، وكان من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى سقوط المجلس ، التدهور في أخلاق أعضائه .

ولم يكن كذلك من السهل أن يسد الباب في وجه « ماريوس » آخر أو « سلا » آخر ، بل أحداث تغير في الإدارة الحكومية ، فالقيادة الحربية العليا كانت ضرورة لازمة لمركز روما الإمبراطوري ، وإذا ما ظهر جندي عظيم آخر ، كان من السهل عليه أن يحطم ما يشاء من مواد الدستور الروماني الذي حاول « سلا » أن يبقي عليه بشكله القديم .

فشل دستور سلا : كان عمل « سلا » هذا غير طبيعي ، فلم يكن دستوره نتيجة للتطور الطبيعي في الحياة الرومانية ، فالسيف قام وبالسيف سيهدم . ولم يكد الدكتاتور يوراي رسمه عام ٧٩ ق - م ، حتى أخذت أركان دستوره تتزعزع ، فقد كان العالم الروماني في اضطراب وقلق ، وفي أسبانيا قام أتباع « ماريوس » وأخذوا ينارون سلطة المجلس ، وفي الشرق عاد العصيان من جديد ، وفي البحر انتشر القرصان بشكل غيف ، وفي إيطاليا نفسها قامت ثورة العبيد .

أمام أخطار كهذه ، كان من المستحيل المحافظة على دستور « سلا » بما فيه من عرافيل ، وظهر في هذا الظرف جندى شاب ، قدر له أن يلعب دوراً هاماً في التاريخ الروماني ، ذلك هو « بومبي Pompey » ، فأرسلوه ضد ثوار أسبانيا وعاد منها منتصراً عام ٧١ ق . م ، وفي خلال



بومبي

ذلك قضى « كراسوس Crassus » على ثورة العبيد ، وطلب كراسوس وبومبي أن يكروا باحتفال عام ، وأن يكونا قنصلين لعام ٧٠ ق . م . أما هذا الطلب فكان في نفسه مخالفاً للدستور « سلا » ، لكن لم يكن من المستطاع رفضه ، وحالما وصل الاثنان إلى وظيفة القنصلية ، قضيا على ما بقي من دستور « سلا » ، وأعادا إلى وظيفة « التريبون » امتيازاتها القديمة ، وهكذا أصبح العامة قاذبين مرة أخرى أن يسيطروا على التشريع إذا أرادوا ، وأن يمنحوا السناتو من السيطرة على إدارة شؤون الدولة . وهكذا لم يستطع حمل « سلا » السياسي ، أن يوقف مجرى الثورة الديمقراطية إلا في حالات قليلة .

بواذر الملكية : ويلاحظ أن مجرى السياسة الرومانية أصبح متجهاً نحو تركيز السلطة في يد رجل واحد ، وبمعنى آخر في يد الملكية ، ويظهر أنه لم يكن هناك مخرج آخر مع الظروف السائدة ، فالنظام الديمقراطي كان مستحيلاً في امبراطورية عظيمة كالامبراطورية الرومانية ، حينما كان نظام التمثيل غير معروف . أما مجلس الشيوخ فأصبح يمثل طبقة خاصة ، وفقد ثقة الناس فيه ، وصار الناس يشعرون أنهم يمثلون أفضل تمثيل ، وأن مصالحهم ستكون بخدمة بأحسن الطرق وأكفأ الأساليب ، وإذا ما مثلهم زعيم اختاروه ورفضوه إلى منصة السلطة .

يوليوس قيصر وأثره في الدستور

الحكومة الثلاثية الأولى « The first triumvirate » : استطاع بومبي أن يقضى على سطوة القرصان في البحر الأبيض المتوسط ، ثم قضى على الثورة والعصيان في آسيا الصغرى ، وتمسك من ضم سوريا إلى أملاك روما ، ثم وضع قواعد لتنظيم جميع الأقاليم الشرقية .

وفي عام ٦٢ ق. م عاد إلى روما ، وطلب إلى السناتو الموافقة على الترتيبات التي عملها في الشرق ، ومكافأة جنوده بمنحهم أراضى يستغلونها ، غير أن المجلس خيب آماله برفض بعض طلباته وتأجيل النظر في البعض الآخر ، فأثرت هذه المعاملة فيه ، وقد كان بالأمر القريب في الشرق في منصب أقوى من الملكية ، وعز عليه أن يرى نفسه شخصاً عادياً ، وحدته نفسه باستعادة سلطته ، وأخذ يبحث عن حلفاء للمهاجمة مجلس الشيوخ .

وقد وفق مريعا في الحصول على بغيته باتحاده مع « كراسوس Crassus » الثرى الكبير و « يوليوس قيصر Julius Caesar » محبوب الشعب ، وتآلفت من الثلاثة سرا « الحكومة الثلاثية الأولى » وظهرت نتائجها بانتخاب قيصر قسلا عام ٥٩ واجابة مطالب بومبي . وفي نهاية العام اتفق الثلاثة على اسناد القيادة إلى قيصر في بلاد « الغال Gaul » لمدة خمس



يوليوس قيصر

سنوات (مدت فيما بعد إلى عشر) ، وبقاء بومبي في روما ليحافظ على سيطرتهم على السناتو ، ووعد كراسوس باسناد قيادة عسكرية إليه في القريب ، يحصل منها على مال وفير .

نجح قيصر في بلاد الغال نجاحا مدهشا ، وأخذت شهرته الحربية في الاتساع ، ومات « كراسوس » في الشرق عام ٥٣ ق. م . ، ودب الحسد والحقد في صدر « بومبي » وانحاز إلى جانب السناتو للقضاء على زميله ، إلا أن « قيصر » أسرع راجعا إلى إيطاليا ودخل روما بعد أن فر « بومبي » إلى الشرق ، فتمقبه وقضى على قوته في موقعة « فرساليا Pharsalia » عام ٤٨ ق. م . ، وفر بومبي إلى مصر وفيها قتل ، وضم قيصر مصر إلى الدولة الرومانية ، ولكنها ضمت نهائيا عام ٣٠ قبل الميلاد .

آراء قيصر السياسية : أصبح قيصر سيد العالم الرومانى ، فإذا هو فاعل به ؟ إن تاريخ حياته لا يبرر القول بأنه كان سياسياً عظيما ، كما كان جنديا ماهرا ، غير أن الوقت الذي بقى له من عمره وقتئذ كان قصيرا لدرجة لم تسمح له بتنظيم حكومة روما . وإذا تكلمنا الآن فلا نتكلم عن مشروع كامل ، وإنما عن اقتراحات وترتيبات أولية فقط ، غير أن ما نلده يبرر قولنا إن « يوليوس قيصر » هو المؤسس الحقيقى للامبراطورية الرومانية . ولو أن النظام الذى اتبناه « أغسطس » وخلفاؤه ، كان يختلف عن نظام قيصر من عدة وجوه ، إلا أنه هو

أول من زكّر حكومة الأقاليم في يد حاكم واحد، وأن شهرته وذرى أعماله العظيمة هما اللذان سبلا أمر انتخاب النظام في عهد خلفائه .

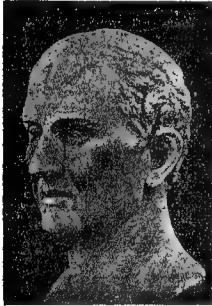
- وتلخص مبادئ النظام الذى كان يقترح قيصر تنفيذه في وضع السلطة في يد رجل واحد، ولم يقرر حتى وفاته أن يطلق على هذا الرجل لقب امبراطور أو دكتاتور أو ملك . كذلك يكون للسناتور مركز هام ممتاز في الدولة ، ويزاد عدد أعضائه إلى تسعمائة وثملاً مقاعده بأشخاص بارزين من الأقاليم ، وبذلك لا يصبح هو الحكومة، وأما يكون المجلس الاستشارى العظيم للإمبراطورية . ولو أن قيصر وصل إلى مركزه كزعيم للشعب، إلا أنه رأى من المستحيل زيادة سلطة « الكوميّتا » أو الإبقاء على ما كان لها من سلطة ، فلم يكن من الحكمة إبقاء نظام يجمل سكان روما يحكمون العالم الرومانى بأجمه ، فهو وإن كان قد قضى على سلطة العامة ، إلا أنه كان يريد تنفيذ مشروعات نافعة لهم ، كالنشاء مستعمرات زراعية لهم فيها وراء البحار ، وتخفيف غائلة الفقر وما شاكل ذلك ، وعلى هذه الأسس وأشباهها كان يريد قيصر بناء الملكة الجديدة .

مقتل قيصر : وفي عام ٤٤ ق. م. تكونت مؤامرة

لقتل قيصر، وقد اشتركت فيها عناصر مختلفة، فالبعض أسماً على ماضى الجمهورية النبيل، والبعض حسداً للمركزه الرفيع، والبعض بسبب نزاع شخصى. ونجحت المؤامرة، وقتل قيصر في نفس العام، وقتله طغى طوفان الثورة على العالم الرومانى، الذى قدر عليه أن يقضى ثلاثه عشر سنة في حروب أهلية، قبل أن يستقر الأمر بظهور نظام حكومة قوية .

الحكومة الثلاثية الثانية : « مات الظالم ولكن

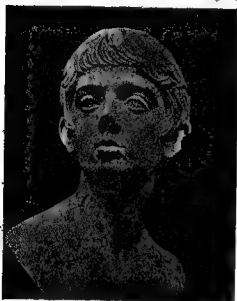
الظالم لا يزال باقياً »، هذه الكلمات قالها « شيشرون Cicero » أخطب خطباء الرومان، بعد وفاة يوليوس قيصر بقليل، فقد كان يجر أن قتله يعيد الجمهورية في شكلها القديم. وبكلماتها القديمة، ولكنه



شيشرون

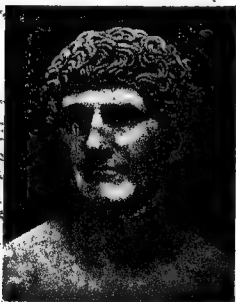
سرعان ما رأى أن أسس الجمهورية قد تقوضت، وأن الأنظمة الموضوعة أصبحت لا تتناسب مع الحالة الجديدة، وأن نوعاً من الملكية كان لازماً إذا أريد للإمبراطورية الرومانية البقاء .

وقد سادت الفوضى دستور روما ، وكان « بروتس Brutus » و « كاسيوس - Cassius »



بروتس

وكانت النتيجة أن هزم بروتس وكاسيوس



أغسطس

وهما من قلة قيصر ، يأملان في الاستحواذ على السلطة ، ولكن السلطة الحقيقية وقعت في يد « أنتوني Antony » وهو زميل قديم لقيصر ، وكان قصلا سنة موته ، ولم يلبث أن ظهرت على مسرح السياسة شخصية أخرى قدر لها أن تلعب الدور الرئيسي في النزاع القائم ، تلك شخصية « أكتافيوس » أحد أقرباء (يوليوس قيصر) وهو الذي سيطلق عليه فيما بعد لقب « أغسطس Augustus » والذي جعله يوليوس وارثاً له في الوصية التي تركها :

أنضم إلى الاثنين ثالث هو « ليدوس Lepidus » وتحالف الثلاثة وتكونت منهم والحكومة الثلاثية الثانية ، واتفقوا على الدفاع عن

اسم يوليوس قيصر وسياسه ، ولما زال العقاب بقتله . وكانت النتيجة أن هزم بروتس وكاسيوس في موقعة « فليبي Philippi » عام ٤٢ ، وقتل الاثنين ، وهكذا قضى على الأنظمة الجمهورية مرة أخرى بعد مضي عامين عليها ، وعادت الدولة الرومانية تحت سلطان الحكم المطلق ، ولو أنه في تلك اللحظة كان في يد ثلاثة رجال . غير أنه لم يلبث أن تفكك الوفاق بين الثلاثة ، فأهمل شأن « ليدوس » ، وقسمت الامبراطورية الرومانية بين الاثنين ، فأعلى « أنتوني » حكم نصف الامبراطورية الشرقي ، واختص أغسطس بحكم روما والقسم الغربي ، ولكن مرعان مآدب بينهما الخلاف ، ودخلا في حرب هزم فيها « أنتوني » (موقعة

(أكتيوم Actium) عام ٣١ ق.م ، مات بصر بعد قليل ، وعادت الإمبراطورية الرومانية تحت سيطرة حاكم فرد هو « أكتافيوس » .

عهد الإمبراطورية

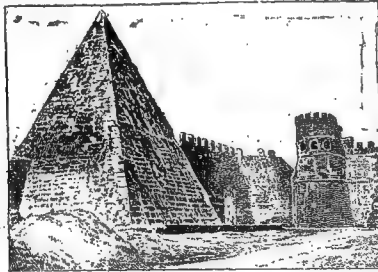
سياسة أكتافيوس : لما عاد أكتافيوس إلى إيطاليا قابله الشعب بأعظم مظاهر الحماسة ،



أغسطس

وعم السور وجميع الطبقات بانهاء عهد الثورة والحروب
الأملية وأعمال التخريب ، وشعرت الأغلبية العظمى
من الرومان بحاجة العالم الروماني إلى حاكم فرد قوي
يدير شئونه ، فهدت الطريق أمام أكتافيوس ليتمتع
بسلطة واسعة ، ويضع للإمبراطورية نظاماً شاملاً
وحكومة حازمة . وكانت أشق مهمة في نظره
إدخال تغيير على شكل الحكومة القديمة يستطيع به
أن يجعل سلطته تركز على أساس قانوني ، فقد كان
أكتافيوس بخلاف قيصر يشتر باحترام أنظمة الجمهورية

الرومانية ، ولم يرم إلى هدمها أو الحصول لنفسه على عرش ملك شرق ، ولذلك فني أثناء فضاله



مقبرة لفرع روماني على شكل هرم

الحصول على السيادة والسلطة حافظ على أنظمة الجمهورية، وكان ينتخب دائماً للنصب الذى يشغله . وعلى ذلك لما عاد إلى روما لم يحاول أن يقدم قوة مجلس الشيوخ ، بل عمل على تقوية سلطته ، وجعله قاصراً على ذوى الثروة من الرومانيين مولداً ، وأقتص عدد أعضائه ووضع تحت سلطته إدارة نصف الأقاليم ، وبخاصة تلك التى لم تكن فى حاجة إلى قوات عسكرية لحمايتها ، ولم يلبث أن أصبح السناتو المحكمة العليا للعالم الرومانى ، وكان أكتافيوس يظهر له كل إجلال واحترام .

وقد تنازل فملاعن سلطته للسناتو والشعب الرومانى بمحض رغبته فى يناير عام ٢٧ ق.م ، ولكن السناتو - على ضوء الماضى - كان على يقين من أنه يعجز عن إدارة شئون العالم الرومانى ، ولذلك أسند إليه رسمياً قيادة الجيش وحكومة أهم الأقاليم الواقعة على الحدود . وعلاوة على هذه السلطة الواسعة كانت له حقوق التريون ، ومن هذه الوظيفة كان يستمد معظم الصبغة القانونية للسلطة العظيمة التى كان يتمتع بها فى النبوة ، وقد منحه المجلس لقب « أغسطس » .

وكانت سياسته على العكس من ذلك تجاه الجمعيات الشعبية والأنظمة الديمقراطية بروما ، فقد عانت كثيراً فى حكم قيصر ، وتضعفت سلطتها فى أيام أغسطس ، فانتحصرت مهمتها فى انتخاب موظفى الدولة ، ومع هذا فقد قلت أهمية « الكوميتا » عما كانت عليه قبلاً ، لأن الموظفين الذين كان يعينهم الامبراطور أصبحوا أقوى سلطة من القنصل والبريتور والتريون ، ولم يلبث هذا النظام الانتخابى فى اختيار الموظفين أن انتهى بعد موت أغسطس .

الحكومة الجديدة : من هذا نرى أن الامبراطورية الرومانية فى ذلك الوقت ، كانت تحت حكومة ثنائية ، تتكون من السناتو وأغسطس ، فقد حاول أكتافيوس أن يخفى حقيقة التنويرات التى تناولت الأنظمة من الوجهة العملية عن أعين أولئك الرومانيين ، الذى كانوا لا يزالون متمسكين بالجمهورية القديمة ، وبالفعل كان النظام الجديد من الوجهة الرسمية هو إعادة الجمهورية ، ولكن توازن القوى فى النظام الجديد لم يكن موجوداً ، فقد كان للامبراطور من السلطة الواسعة ما يجعل بقاءه فى منصبه موطناً بالانتخاب سرية ، كما أنه كان من المستحيل أن يحافظ السناتو على قوته القديمة على توالى الحكومات ، ولم يكن لديه جيش ، ولذلك كان أغسطس هو الحاكم الفعلى للدولة لأن القوة الحربية كانت وراثة ، وكان مصير هذا النظام الذى أنشأه ، وأطلق عليه لفظ « جمهورى » أن أصبح ملكية حرية .

الجيش : وكانت الامبراطورية الرومانية مترامية الأطراف تحدها جنوبا الصحارى وغرباً المحيط الأطلسى وشرقاً نهر الفرات وشمالاً نهر الدانوب والرين ، وكانت سياسة أكتافيوس ترى إلى تنظيمها وتحسين شئونها مع بقاء حدودها كما وجدها .
وكان لا بد لحماية هذه الحدود الواسعة من جيش كبير قائم ، ومع ذلك فالجيش الذى أعاد تنظيمه أغسطس بناية ، لم يبلغ العدد الذى بلغته الجيوش التى كانت تقاوم فى أثناء الحروب الأهلية ، فقد أنقصه إلى ثمانى عشرة فرقة ، ثم رفع العدد إلى خمس وعشرين ، ومن المحتمل أنها كانت تشتمل على ٢٢٥٠٠٠ جندي . وكانوا يأتون بالجند فى الغالب من رجال الإقليم ، وعندما يلتحق الجندي بالجيش كان يمنح حقوق الفرد المدنى نظير خدماته ، ويمتد ذلك الوقت لم يعد الناس يرون فرق الجيش فى إيطاليا ، لأن مراكز إقامتهم أصبحت على الحدود ، بعيدة عن السكان الذين كانوا يحمونهم .

حكومة الأقاليم

حالة الإقليم السيئة : عندما تولى أغسطس شئون الامبراطورية الرومانية ، كانت حالتها سيئة ، وفى حاجة إلى الإصلاح وبخاصة حالة الأقاليم ، فتكاليف الحروب الأهلية . وقعد على كاهل سكان الأقاليم ، وقد قاست الأقاليم الشرقية ، وبخاصة بلاد الإغريق ، كثيراً بسبب وقوع أهم حوادث الحروب فوق أرضها ، وفضلاً عن ذلك كانت تزج تحت أعباء الظلم لمدة قرن ونصف قبل حوادث الحرب الأهلية العظمى ، فالضرائب كانت تفوق حد التصور ، والبلاد فريسة للنهابين ، ولاغارة المتبرين .

الإصلاح : لذلك كانت الحالة تدعو إلى إصلاح عاجل ، وكانت المهمة شاقة نظراً لاختلاف حالة كل إقليم عن الآخر ، ولكن أغسطس قام بالمهمة خير قيام ، فى زمن الجمهورية ، كان حكام الأقاليم يعينون فى مناصبهم لفترة قصيرة ، ويختارون من لم تكن لهم خبرة كافية ، وكان من الصعب على القناصل فى روما أن يشرفوا إشرافاً فعلياً على أعمال هؤلاء الحكام بسلاطهم غير المحدودة ، لأنهم كانوا يتغيرون كل عام . ولكن الحالة تبدلت فى عهد أغسطس ، إذ أخذ حاكم الإقليم يشعر أنه مسئول أمام الامبراطور فى روما عن حسن إدارته ، كذلك كان يعلم أن نجاحه فى منصبه يكون مبرراً لبقائه فيه عدة سنين أو لترقيته إلى منصب أعلى ، وهكذا نشأت فى عهد حكومة أغسطس وخلفائه طائفة من حكام الأقاليم ذوى خبرة ودراية وكفاية .

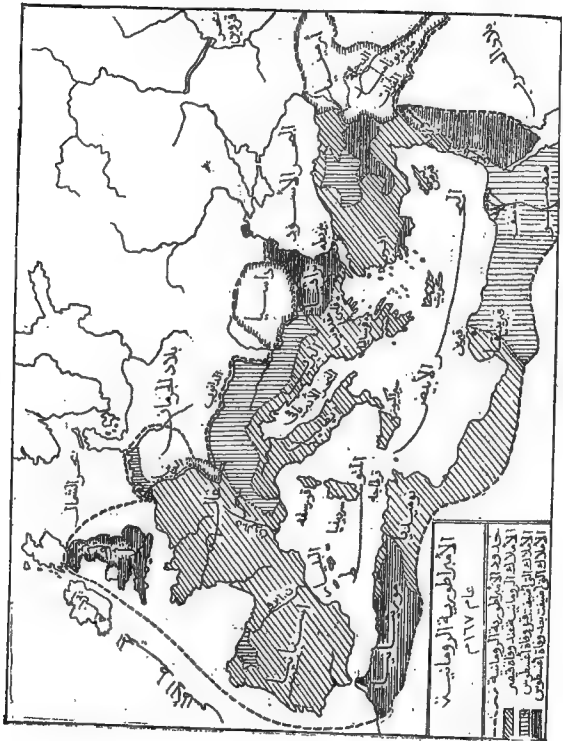
الادارة المالية

لم يحدث أن حاول أحد في أيام الجمهورية تقدير الأموال الضرورية لإدارة شئون الحكومة ، ولامقدار المبالغ التي يجب على كل إقليم أدائها في شكل ضرائب ، فبدأ أغسطس عهد إصلاحه بعمل إحصاء لجميع السكان ومقدار أملاك كل منهم وثروته ، وبعد أن أتم هذا العمل الجسيم ، استطاع أن يقدّر ما يمكن فرضه على كل إقليم من ضرائب بدون إرهاق أهله ، فقرر أن يدفع سكان الأقاليم نوعين من الضرائب المباشرة ، إحداها على الأرض والأخرى على الأملاك العينية ، علاوة على الضرائب الجمركية وضرائب الإيراد المختلفة الداخلية ، وكان لأغسطس السيطرة التامة على الأموال الهائلة التي تجمع ، يستعملها بحكمة وعدالة ، فلقد خصص الكثير منها لانفاقه على الأعمال العامة في نفس الأقاليم ، كانشاء الطرق والجسور والمباني العامة .

وكان لهذه السياسة الحكيمة أثر في جميع النواحي وبخاصة في الشؤون المالية ، فلم يعد أصحاب رموس الأموال يخفون أموالهم ، بل أقدموا على استغلالها في مشروعات مختلفة ، فانخفضت الأسعار إلى ما كانت في المائة بعد أن كانت ١٢ في المائة في عهد الجمهورية ، وبدأ العالم الروماني عصرًا جديدًا ساد فيه التقدم والأمن وزادت الثروة ، وبدأت عملية توحيد أجزاء الإمبراطورية التي قدر لها أن تجعل من « عالم البحر الأبيض » أمة « البحر الأبيض » .

خلفاء أغسطس (١٤ م - ٦٨)

حكم أغسطس أربعين سنة ثم خلفه أربعة من أسرته ، ولكن حب الناس للإمبراطورية سرعان ما تلاشى ، ورجع ذلك إلى أن خلفاء أغسطس لم يتصفوا بحكمته وحزمه ، ولم تكن لهم مهارته ، وفوق ذلك فإن فترة حكم أغسطس كانت كافية بأن تدفن ذكرى الماضي ، فكاد الناس ينسون فظائع عهد الحروب الأهلية واضعاً إربابته ، وبدأوا ينسون وبخاصة الإشرافه منهم ، أنهم لم يعودوا سادة العالم وحكامه كما كانوا ، وظهرت آثار كل ذلك في أدب ذلك العصر من نثر وشعر .



أهم مظاهر هذه الفترة (١٤ م - ٦٨ م)

١ - كان مركز الامبراطور فريداً في بابه ، فالجمهورية لم تزل موجودة اسماً ، واختصاص الامبراطور وسلطته لم تكن محدودة ، والعرف الجارى في العالم الذى كانوا يعيشون فيه ، كان ضد السلطة المطلقة التى يتمتع بها الاباطرة ، ومع ذلك فكانت جميع أجزاء الامبراطورية خاضعة لاوامرهم .

٢ - لم يكن هناك قانون وراثة ، ولذلك اتسع المجال أمام المؤامرات وارتكاب الجرائم .

٣ - استعان الاباطرة في إدارة شئون الامبراطورية بفريق من المتعوقين ، ولما كانوا في الأصل من طبقة الأرقاء ، لم يكن لديهم وازع من الشرف أو الضمير في أعمالهم ، وكانوا موضع كراهية الأشراف الرومانيين ، لما كان في أيديهم من سلطة وما أحرزوه من مال .

٤ - أنشأ الاباطرة حرساً امبراطوريا جعلوا مقامه عند أبواب روما ، ولم يكن شئ من ذلك في عهد الجمهورية ، وكانوا يأخذون رجال هذا الحرس من إيطاليا فقط ويمنحونهم مرتبات أعلى مما كانت لرجال الجيوش العادية في الأقاليم ، فأثار ذلك الحقد في نفوس كثير من الجنود . وقد قام هذا الحرس الامبراطورى في بداية الأمر بخدمة الامبراطور باخلاص ، غير أنه لم يلبث أن وقف على جوهر قوته ، فأصبح عنصراً خطراً على كيان الامبراطورية .

٥ - قضى على الانتخابات الشعبية في عهد « تيبيريوس Tiberius » خلف أغسطس ، ويظهر أنها ذهبت إلى رمسها غير مأسوف عليها . وكان الاباطرة في نزاع مستمر مع السناتو ، وعملوا على إضعاف سلطته .

الفترة ما بين ٩٦ م و ١٨٠ م

تمتاز هذه الفترة في تاريخ الرومان ، بأن الامبراطورية الرومانية تمتعت فيها بحكومة صالحة ثابتة ، وساد الأمن والطمأنينة والرخاء ، وزالت متاعب العهد الأول للامبراطورية ، ولم تكن هناك حروب داخلية ولا اغتيالات سياسية . وإليك أهم مظاهر هذه الفترة :

١ - حلت مسألة الوراثة في هذه الفترة ، بأن يختار الامبراطور في أثناء حكمه شخصاً بارزاً ويقتنيه ، وإذا ارتاح إلى مسلكه أعلن اختياره خلفاً له ، وبذلك كان الامبراطور

يشرف بنفسه على أعمال خلفه ، ويتحقق بما إذا كان اختياره سيصادف رضا العالم الروماني ومانصرته . وما يجدر ذكره أنه لم يصدر قانون باتباع هذه الطريقة ، وإنما جرى بها العرف ، وترك أمرها للأباطرة أنفسهم ، وما يلفت النظر أنه لم يكن لأحد من هؤلاء الأباطرة الذين اتبعوا هذه الطريقة ابن يتخلقه .

٢ — زال العداء الذي كان مستحكما بين الأباطرة والسناتو ، وتحسنت العلاقة بينهما ، وأصبح السناتو مناصرا مخلصا للنظام الإمبراطوري ، وتجمعت السلطة كلها في يد الإمبراطور ، وصدرت في هذه الفترة عدة قوانين ، ووضعت بعض الأنظمة لجعل سلطة الإمبراطور شرعية .

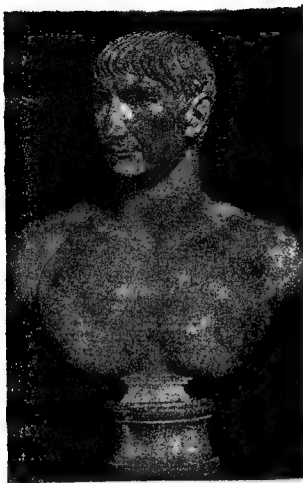
٣ — تحسنت حالة الأقاليم ، وصار سكانها لا يشعرون باحساس الخضوع لروما ، بل بدأوا يحسمون بأنهم على قدم المساواة مع أهلها ، وقد ساعد على توليد هذا الشعور في نفوسهم أن أباطرة هذه الفترة ما عدا أولهم جاءوا من الأقاليم ، ويلاحظ أنه من ذلك الوقت كان الأباطرة والحكام في العالم الروماني يأتون في العادة من الأقاليم لا من العاصمة أو شبه جزيرة إيطاليا .

٤ — انتشرت في هذه الفترة الحكومات الذاتية في المدن ، وأخذت تحمل محل الأنظمة الأولية المفككة ، فظهرت الإمبراطورية الرومانية كجموعة كبيرة من المجالس البلدية الحرة ، تربط بعضها ببعض الحكومة المركزية ، وتوجد بينها روح الاتفاق والانسجام .

٥ — ارتقت الآداب وتقدمت الفنون ، وظهرت حركة نشاط فكري ، تناولت الدين والفلسفة والقانون ، وفي عهد « هادريان » Hadrian أحد أباطرة هذه الفترة بدأت الحركة العظيمة التي توجت أخيرا بظهور القانون الروماني .

٦ — ساد السلام في الإمبراطورية بشكل أكثر منه في أي فترة أخرى ، وقد حدثت في هذه الفترة بعض الحروب ، ولكن تكاد تكون كلها خارج الحدود .

٧ — كان الجيش في عهد « تراجان » Trajan و« هادريان » أحسن الجيوش التي شهدتها الدنيا القديمة نظاماً ومهارة وأكثرها عدداً ، وكانت جنوده تجمع من كل أنحاء الإمبراطورية على اختلاف جنسياتهم ، فقرة أسبانية مثلاً كانت تقيم على الحدود الشرقية عند نهر الفرات ، وفريق من شيان وادي النيل قد يكلفون حراسة الحدود الشمالية ضد المغيرين من البرابرة الألمان لمدة سنين ، وكان هناك نظام بريد حربي يجمع جميع أجزاء الإمبراطورية ، فكان من السهل على الجنود أن يتصلوا بأهلهم ، على ما بينهم من مسافات بعيدة .



تراچان



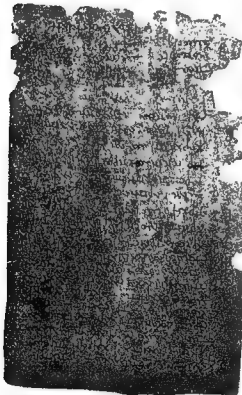
مانود تراچان



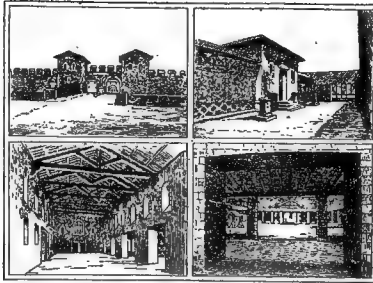
الإمبراطور تراجان عند جسر الجديد على الدانوب



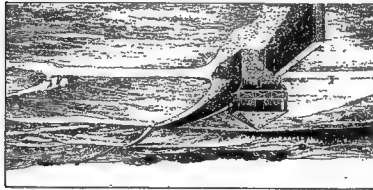
خطاب من ورق البردي ممد للإرسال



خطاب من جدي بالجيش الروماني إلى والده بمصر



حصن روماني عند الحدود (رثنين الصور الأربعة المدخل والكنائس)



حائط روماني محصن على الحدود الجرمانية



جنديان رومانيان

وعند أهم المواقع على الحدود، كانت توجد حصون كبيرة منظمة ، وبها نكنات تحوى وسائل الراحة للضباط والجند على السواء ، لكي يقيموا فيها عندما تنتهى فترة حراستهم على الحدود ، وكانوا هناك دائمى العمل والنشاط ، وعلى استعداد دائم للظروف والمفاجآت ، فعلاوة على قيامهم بالتمرنات العسكرية ، كانوا يستخدمون فى عمل الطرق وبناء الجسور وأحواض الماء ، وتشيد المباني العامة أو إصلاح حيطان الحدود .

٨ — الادارة الحكومية : وجه أباطرة هذه الفترة همتهم نحو إيجاد نظام حكومة قديرة ، وقد وفقوا فى ذلك إلى حد بعيد ، ونخص منهم بالذكر الامبراطور « هادريان » الذى أبطل



هادريان

طريقة إسناد الوظائف إلى المتوقفين ، وأوجد نظاما إداريا محكما حجب إلى الأحرار وأفراد الطبقات العليا أن ينخرطوا فى سلك الوظائف المدنية الحكومية ، واستطاع أن يوجد عددا وفيرا من الحكام الصالحين الخبيرين ، لإدارة دفة الأمور فى المصالح المختلفة . وأعظم التفسيرات شأنا للنساء نظام الالتزام لكثرة مساوئه ، والاستعاضة عنه بنظام الجباة من موظفى الحكومة ، الذين أصبحوا يجمعون الضرائب من جميع أنحاء العالم الروماني ، لتوريدما إلى خزانة واحدة، هى خزانة الامبراطورية .

وفوق ذلك أصبح الناس فى جميع أجزاء الامبراطورية خاضعين لقوانين واحدة ، وذلك أن المحامين فى روما فى تلك الفترة كانوا ذوى عقول قانونية ناضجة ، فاستطاعوا أن يوسعوا فى قانون مدينة روما، حتى جعلوه يناسب

حالات العالم الروماني بأجمعه ، وبذلك وضعوا الأسس لعمل مجموعة قوانين امبراطورية . وهى أعظم ثمرة أنجبها العبقريّة الرومانية ، وكانت هذه القوانين فى روحها عادلة ملائمة رحيمة ،

وكان لهذه القوانين أثر واضح في توحيد سكان جميع أجزاء الامبراطورية ، وتكوين أمة واحدة منهم ، لأنهم لم يصبحوا حينئذ في نظر القانون أمماً مختلفة ، وإنما رعايا دولة عظيمة واحدة ، يتمتعون جميعاً تحت رعايتها بالعدل والنظام والقانون ، وفي الوقت نفسه تركت للبدن القديمة قوانينها التي تمتعت بها زمناً طويلاً ، وأدامت لاتعارض مع مصالح الامبراطورية .

عوامل ضعف الامبراطورية

في نفس الفترة

لم يلبث أن انقضى عهد الرخاء والأمن الذي تصفحنا أهم مظاهره ، ودخلت الامبراطورية بعد ذلك في عهدها في الاضطرابات والحروب الداخلية ومحبات البرابرة ، مما أفضى في النهاية إلى سقوط الامبراطورية الرومانية ، وهو حادث لا نستطيع أن ننسبه إلى كارثة فجائية ، إذ لا تقتصر هذه الخاتمة بمحادثة فردية أو ثورة دامية أو موقعة حربية ، ضعفت من قوة الامبراطورية ، وإنما ترجع إلى عدة عوامل مختلفة ، ويمكن تتبع ظهورها وتطورها في عصر الرخاء والطمانينة ، فعلى الرغم من مظاهر العظمة والثراء والسكينة التي كانت تبدو في هذا العصر ، ظهرت هناك عوامل كان لها أثرها الخطير في ارتباطك حالة الامبراطورية ثم سقوطها ، وإليك أهم هذه العوامل :-

١ - كانت الحكومة حسنة القصد في أعمالها ، التي أتت بخير الثمرات للامبراطورية ، ولكنها مع ذلك كانت حكومة مطلقة ، فلم يكن لروما ذاتها شيء من الحرية في شكل حكومة ذاتية . أما المدن الأخرى في الامبراطورية فقد رأينا أنها منحت حريات واسعة بإنشاء حكومات ذاتية فيها ، غير أن أباطرة هذه الفترة اعتدوا على هذه الحريات ، ولو أن ذلك حدث بقصد حسن ، فقد اتبعوا طريقة تعيين مؤلفين امبراطوريين ليشرعوا على إصلاح الارتباك المالي في المدن ، ويمثلوا سلطة الامبراطور فيها ، وكانت هذه الخطوة بداية لسلسلة من الخطوات تمت في غضون قرن ونصف ، وقضت على حريات المدن .

وعلاوة على ذلك لم تكن حرية الكلام مباحة ، ولم يملك أحد حق عمل شيء في الامبراطورية من تلقاء نفسه ، بل كل ما يعمل كان تنفيذاً لأرادة الامبراطور من غير نظر إلى رغبات الشعب وحاجاته .

كذلك نرى أن نظرية القانون الرومانى فى شكايها الأخير، ترمى إلى أن القانون هو عبارة عن تنفيذ إرادة الامبراطور، وهكذا تكشف لنا الامبراطورية عن حكومة مطلقة كاملة، ونرى فى التاريخ أن أمثال هذه الحكومات عرضة للسطوة الفجائى مهما كانت صالحة فى بعض العمود.

٢ - إن الطريقة الجديدة التى اتبعت فى تكوين الجيوش، جعلتها غير قاصرة على سكان روما وإيطاليا، فأصبحت الأقاليم تغذى الجيوش بالعدد الأكبر من الجنود، الذين عهدت إليهم مهمة الدفاع عن الحدود كما رأينا، وقد خدم هؤلاء الجند روما بولاء وإخلاص، إلا أنهم لم ينسوا أنهم ليسوا لإيطاليين.

٣ - لجأ الرومان إلى استخدام البرابرة فى جيوشهم، فاذا ما عاد هؤلاء إلى أوطانهم بعد خدمة طويلة، علقوا موطنهم ما عرفوه من خطط الرومان الحربية، وما تعلموه من طرق قتالهم واستعمال أسلحتهم، وكان هؤلاء البرابرة بعد ذلك عدواً خطراً على الرومان، لأنهم قاتلوهم بأسلحتهم وطرقهم الحربية، وفى النهاية قضوا على سلطتهم، وهكذا علم الرومان أعدادهم كيف يتفلبون عليهم، وهى ظاهرة كثيرة ما نصادفها فى التاريخ.

٤ - كان عدد كبير من سكان الامبراطورية عبيداً، ولكن مركزهم تحسن كثيراً فى هذا العهد، بصدر بعض القوانين لهذا الغرض، فأخذت طبيعة نظام الرق تتغير، وأصبحت الدلائل تدل على أن مصيره اللغاء الكامل، غير أنه لا يفوتنا أن سكاناً أصلهم من العبيد لا يهتمون كثيراً بالحفاظ على كيان الدولة، وهو ما حدث فى السولة الرومانية.

٥ - ظهرت فى هذه الفترة آراء فلسفية، كان لها أثرها فى تفكير الطبقات المتملة، كما ظهرت حركة دينية أدت إلى اختلاف الطوائف والتنازع فيما بينها، وفوق ذلك كان هناك نزاع شديد بين الأباطرة ونظام الكنيسة المسيحية.

حالة الامبراطورية فى القرن الثالث

سادت حالة الامبراطورية كثيراً فى القرن الثالث، وزادت فيها الفتن والاضطرابات، وترعرعت أركانها، وإليك أهم المظاهر التى سادت هذا القرن:

١ - من أخطر مظاهر هذا العصر إقطاع الجند الأرض، والسماح لهم بزراعتها واقتواج والإقامة مع أسرهم خارج الثكنات، إذ فقدوا بعض الزم من روح النظام، وورقوا

على جوهر قوتهم وسطوتهم في عهد اضمحلت فيه القوى ، وأصبح ارتباطهم بالجمعة المقيمين فيها وثيقاً ، ولذلك كان من الصعب على الأباطرة الذين جاءوا بعد ذلك أن ينقلوهم من تلك الجهات إلى جهات أخرى من الامبراطورية ، تكون فيها الحاجة ماسة لوجودهم ، ولذلك اضطروا إلى تكوين جيش قائم بإيطاليا ، أخذ عدد الزبارة فيه في الازدياد ، وأصبح من النادر وجود الروماني المدني « Citizen » في الجيش ، واختفت الأنظمة الحربية الرومانية ، وكل الدفاع عن الامبراطورية إلى هذه الجماعات ، التي كان اعتمادها على الشجاعة والوحشية لاعلى النظام ، فضاع بذلك تفوق روما الحربي . وما زاد الحالة سوءاً عدم وجود نظام ثابت للورثة ، ينتقل به الحكم من امبراطور إلى آخر في هدره وولاء ، إذ بدأ الجندي تدخلون في هذا الأمر الخطير ، ويمينون امبراطوراً جديداً كلما حانت لهم الفرصة بموت الامبراطور القديم ، وامبراطور هذا حاله لن يكون موضع احترامهم ، وإذا ما حاول أن يخضعهم للقوانين وروح النظام عزلوه وولوا آخر مكانه ، وبذلك أصبحت السلطة العليا للدولة في يد هؤلاء الجنود المرتزقة .

٢ - ضعفت الحكومة المركزية ضعفاً تاماً ، إذ أصبح أولو الأمر في روما عاجزين عن السيطرة على الجيوش وحماية الحدود ، بل وعن القيام بأعمال الحكومة العادية ، ونتيجة ذلك أن استقلت أجزاء مختلفة من الامبراطورية بحكم نفسها ، والدليل على حدوث هذه الظاهرة أن البعض كانوا يطلقون أحياناً على هذا العصر أنه « عصر الثلاثين مغتصباً » ، والواقع أنه لم يكن هناك في أى عصر من هذه العصور ثلاثون حكومة منفصلة ، وإنما أوردنا هذا التعمير للدلالة على انحلال الجمهورية وانقسامها إلى أجزاء كثيرة منفصلة .

٣ - تعددت غارات البرابرة على أملاك الامبراطورية وأخذوا ينهبون أقاليم كانت في مأمن من أى عدو لمدة قرون .

٤ - أصبحت الحالة المالية سيئة للغاية ، إذ أصاب الخنول الحياة المالية والحركة الصناعية والتجارية في المدن ، فسارت في سبيل الاضمحلال ويرجع ذلك إلى أن قوة الشراء في الأرياف ، ضعفت لقلة من كان لديهم الأموال من سكانها ، فتكدست البضائع في المدن ، وأغلق الكثير من المصانع ، وأصبح عدد كبير من طبقة الصناع بلا عمل ، فانضموا إلى صفوف الفقراء في المدينة وزادوا في عددهم .

ومن العوامل الهامة التي أرت في الحياة المالية لأراً سيئاً ، عدم وجود المعادن الثمينة لسك النقود ، وقد نضب معين كثير من مناجم الذهب والفضة للقديم ، التي كانت حول البحر الأبيض المتوسط ، وساعد على قلة كمية المعادن الثمينة قيمة ما كان يستهلك منها في

الاستعمال ، وما يضع في السعار بسبب غرق السفن ، وما يخزنه الأفراد ، ثم المبالغ الطائلة التي كانت تدفع ممنا لبضائع تشتري في الهند والصين ، أو تعطى هدايا للبرابرة من الجرمان . وبإزاء ذلك اضطر الأباطرة لحاط النقود بمعدن رخيصة ، فانخفضت قيمة النقد ، وكان الأباطرة لا يجدون نقودا كافية لدفع مرتبات رجال الجيش ، فساعد ذلك على الإخلال بنظام الحكومة وإفساد روح الجيش . ولم يلبث أن أصبح من المعتذر جمع الضرائب نقدا ، فاضطرت الحكومة إلى تحصيل قيمتها من الجيوب والحاصلات الأخرى . ولكي يحصل الأباطرة على الأموال الكافية لسد نفقات الحكومة والجيش ، لجأوا إلى فرض ضرائب جديدة ، ووزعوها بطريقة لاتدل على الحكمة ، إذ كانت تهدد بإيقاف الحركة التجارية والقضاء على ثروة الامبراطورية ، فأخذت الحكومة تواجه المرفق بزيادة عدد الموظفين والجبابة زيادة أضحت عبئا ثقيلا على كاهل الرجل العادي ، وأفسدت النظام الإداري الذي وضعه « هادريان » .

هـ - وضعت بعض القبود على حريات المدن في القرن الثاني كما رأينا ، غير أن القرن الثالث شاهد تطورا قضى على الأنظمة الحرة وحولها إلى آلات للحكم المطلق ، فترى أن موظفي الامبراطور أخذوا يسيطرون على موظفي المدن المنتخبين ، ولم يلبث أن أصبح هؤلاء أداة للحكومة المركزية تقوم بتعيينهم بدلا من أن تسمح بانتخابهم ، وأصبح المجلس المحلي لا يتكون من أعضاء قد انتخبهم أهل المدينة ، ولكن من كبار الملاك الذين يسكنون بجوار المدن .

غير أن أسوأ المخطط أثرا ، كانت تلك التي بمقتضاها جعلت الحكومة الموظفين وأعضاء المجالس المحلية بالمدين مسئولين أمامها شخصيا عن دفع الضرائب الامبراطورية ، إذ أضحت هذه المناصب خطرا يخشاه الناس ويتحاشونه ، بعد أن كان شرفا عظيما أن ينال الشخص أحدها ، ولذلك أصبح الناس يساقون إلى تقليدها أو الجلوس في المجالس المحلية بالمدين بأوامر امبراطورية وتهديدهم بدفع غرامات ثقيلة . والواقع أن القضاء على حريات المدن ، ونظم حكوماتها وتجاريتها ، يعتبر من أشد الأسباب خطورة لانحطاط ثروة الامبراطورية ورخائها .

الامبراطورية في عهد دقلديانوس

الحكم المطلق : في عام ٢٨٤ نصب جندالايوب قائدهم « دقلديانوس Diocletian » امبراطورا بطريقة تم المأزفة ، ولم تبد في أول الأمر أهمية هذا العمل ، فربما كان الامبراطور

الجديد يمر أمامنا كما مر غيره في خلال القرن الثالث، دون أن يترك أثراً هاماً في الدولة، غير مواصلة القلاقل وعدم انقطاع سلسلة الاضطرابات في أنحاء الامبراطورية، ولكنه برهن على أنه يختلف عن أولئك، وبذلك بدأ بتوليته عصر جديد في حياة العالم الروماني، فقد كان جندياً قديراً ناجحاً استطاع أن يلم شعث الامبراطورية ويعيد لها وحدتها، غير أن أهمية اسمه في التاريخ لا ترجع إلى أعماله الحربية، بقدر ما تنسب إلى تغييراته السياسية وسياسته الدينية، فقد كشف لنا بأعماله عن دراية سياسية نادرة، إذ أدخل على حكومة الامبراطورية تعديلات لا تقل في خطورتها عن تلك التي أدخلها « أغسطس » ولو أنها تختلف عنها في جورها وأغراضها، فقد كان الاتجاه في الدولة الرومانية منذ أن حكمها « أغسطس » يسير باستمرار نحو إلغاء مظاهر الجمهورية وتثبيت مبادئ الملكية والحكم المطلق، وكان من نصيب « دقلديانوس » أن وصل هذه الاتجاهات إلى نهايتها، وأصبحت الامبراطورية في عهده تحت حكومة مطلقة، فقد قضى على كل سلطة للمنانو وجعل منه « مجلساً بلدياً » لمدينة روما، وعلى أثر هذا التغيير اختفى السناتو من مسرح التاريخ، وأصبحت سلطة الامبراطور مطلقة لا حد لها. وما أن أصبحت سلطة الامبراطور سلطة حاكم مطلق شرقى، حتى اتخذ لنفسه المظاهر الخارجية التي تلائم هذا النوع من الحكم، فلبس التاج وارتدى الملابس المزينة باللاآله والأحجار الثمينة، وجلس على العروش الفخمة، وأحاط نفسه بطائفة من الخدم والحاشية، وإذا ما مثل بين يديه أى شخص حتى من أكبر وزرائه خر ساجداً أمامه، واتخذ لنفسه لقب اللورد والاوله، وكان سكان كل إقليم يحترمون آلهتهم الخاصة دون تدخل من الحكومة، ولكن كان من الواجب عليهم أن يقدموا رأس الدولة وهو الامبراطور كآله. ومن المحتمل أن الامبراطور لم يلجأ إلى هذه المظاهر والعظمة الإلهية وحواشيها بدافع الغرور، وإنما بدافع سياسي، هو أن يحيط العرش بقداسة ترفع الجالس عليه في نظر الجند إلى مركز سام لا يدركون كنهه، وبذلك يقدمون له الخضوع التام عن طيب خاطر، وقد بقيت هذه المظاهر الجديدة دون تغيير جوهري فيها لمدة ألف سنة. ومهما كان الدافع لذلك، فإننا نلاحظ أن النزاع الطويل الذي شهدناه لعدة قرون في سبيل الديمقراطية انتهى بانتصار الحكم المطلق.

تنظيم الادارة الحكومية

التنظيم الإداري : أعلنت فارس العداء للامبراطورية، فقاد دقلديانوس الجيوش ضدها، واضطره ذلك إلى الإقامة معظم وقته في الشرق، في مدينة « نيقوميديا » بأسيا الصغرى،

فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أنه لم يستطع أن يهتم بشئون الغرب الاهتمام اللازم، فعين امبراطورا آخر ليشاركه في الحكم ويهتم بشئون الغرب: ويكون مقره مدينة «ميلان» بايطاليا، وأصبحت كل القرارات الحكومية في الغرب أو الشرق تحمل إمضاء الامبراطورين. وما هو جدير بالذكر أن دقلديانوس لم يكن يقصد بعمله هذا تقسيم الامبراطورية، ولو أن منطلق الحوادث أفضى في النهاية إلى تقسيمها إلى امبراطوريتين، شرقية وغربية.

ولكى يمنع وقوع حرب أهلية عند موت الامبراطور، لجأ إلى وضع نظام يكتفى في نظره إلى نقل السلطة من الامبراطور إلى خلفه في سلام، فأطلق على نفسه وعلى زميله الامبراطور لقب «أغسطس»، وعين لكل امبراطور نائباً يلقب «قيصر»، ووضع النظام على أنه عند موت أحد الامبراطورين أو استعفائه يملح أحد القيصرين، وبهذه الطريقة أصبح العالم الروماني في الواقع تحت حكم أربعة أباطرة.

ولكى يكون الاشراف على شئون الامبراطورية دقيقاً، قسمت أربعة أقسام كبرى، يحكم كلا منها حاكم عظيم يسمى «Prefect»، ثم قسمت هذه بنورها إلى أقسام أصغر منها يحكم كلا منها في النائب حاكم يسمى «Vicar»، وبقي كل إقليم يديره حاكم «Governor». وكان يشرف على شئون هذه الأقاليم عدد كبير جداً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ونوع أعمالهم، مع الفصل بين السلطات المدنية والعسكرية.

النظام المالي: لا شك أن زيادة عدد الموظفين أدت إلى تحسين في الإدارة، ولسكنها مع الأسف زادت العبء المالي التقبل الذي كان على كاهل دافعي الضرائب. وبعد هذه الفترة بزمان قليل، قبل في شيء كثير من المبالغة، إن عدد دافعي الضرائب كان أقل من عدد الذين يعيشون عليها. والواقع أن العبء المالي الذي نجم عن هذا التنظيم الواسع كان ثقيلاً مرهقاً، وإذا كان من الضروري دفع مرتبات هذا العدد الهائل من الموظفين ومن رجال الجيش، وسد الشقوق الكثيرة التي يتطلبها البلاط الامبراطوري، الذي أصبح أربعة بعد أن كان واحداً، وبذلك أصبحت الحالة المالية سيئة وزادت الضرائب قيمة ونوعاً.

واضطرت الحكومة أمام ندرة النقود أن تقبل الحبوب وغللات الأرض من دافعي الضرائب، وبذلك أصبحت الضرائب مجرد جزء من حاصلات الأراضي، وهكذا الجنأت الامبراطورية إلى اتباع نظام أولى كان متبعاً منذ آلاف من السنين في الشرق. وفضلاً على ذلك أصبحت العادة في ذلك الوقت أن تضطر الحكومة جماعة من الأغنياء في كل مدينة أن يصبحوا مسؤولين أمامها عن دفع جميع الضرائب المطلوبة في كل عام، وإذا حدث أي عجز في القيمة المقررة، كان على هؤلاء الأغنياء أن يسدوا العجز من ثروتهم الخاصة، وكان في هذا

القضاء على ثروتهم ، ولذلك ضعف الدافع لأصحاب الأعمال على العمل والجد وإتمام الثروة .
وبإزاء هذه الخطة المالية السيئة ، أخذ كثير من أصحاب الأراضي يهجرون أرضهم
مراً ، ويحتفون الشعادة أو يعيشون عيشة اللصوصية والإجرام ، كما بدأ أصحاب الأعمال من
الطبقة الوسطى يهجرون أعمالهم . ولكن يدرك « دقلديانوس » عن الامبراطورية هذا الخطر
حاول أن يلزم كل طبقة بالاستمرار في عملها ، فأصدر القوانين لمنع أى رجل ترك أرضه
أو عمله ، وكانت الحكومة في بعض الأحوال تضطر الابن أن يتحرف صناعة أبيه ، وحاولت
أن تسيطر على كل كبيرة وصغيرة ، وبذلك قضت على الحرية ، وأصبحت إرادة الامبراطور
هى القانون .

الجيش : أعيد تنظيم الجيش بناية ، ومنذ ذلك الوقت قسم ثلاثة أقسام أساسية :

١ — القسم الأول ، وكان في الأصل عبارة عن حرس السراى ، غير أنه أخذ يزداد في الأهمية
وينمو في العدد ، حتى وصل إلى ثمانين ألف رجل ، وأصبحت مهمته حماية قلب الامبراطورية .

٢ — القسم الثاني ، وهو جزء من الجيش كانت مهمته الدفاع عن حدود الامبراطورية .

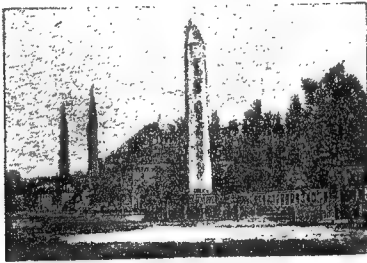
٣ — القسم الثالث ، وهو قوة من الجيش من نوع جديد ، وهى قوة متحركة ، مكانها
بين مركزي إقامة القسمين السابقين ، ومهمتها الخاصة مقاتلة أعداء الامبراطورية من
البرابرة الذين يستطيعون اختراق الحدود .

دقلديانوس والمسيحية : كان دقلديانوس وثنياً ، ومع ذلك لم يظهر عداو للدين
الجديد في أوائل حكمه ، ولكنه في أواخره دخل في نزاع شديد مع الكنيسة ، لتشتت
شمها والقضاء على هذه القوة الجديدة ، والواقع أن الدافع له على ذلك لم يكن كراهيته لمبادئ
المسيحية ، وإنما شعوره بأن نظام الكنيسة سيصبح قوة تناهض الامبراطورية نفسها ، ومن
الضرورى إخضاع هذه القوة الجديدة ، ولكنه رغم مجهوداته الكبيرة في هذا السيل
فشل في غرضه .

خلفاء دقلديانوس وسقوط الامبراطورية : وفي عام ٣٠٥ تنازل دقلديانوس عن العرش ،
وبقي في عزلة من ٣٠٥ إلى ٣١٣ يقاوم كل محاولات ترى إلى إرجاعه مرة أخرى إلى ميدان السياسة
والحرب ، وشهد وهو في عزله انهيار المظاهر الخارجية لمشروعه الجديد ، فقد بقيت أنظفته
الادارية صالحة لمدة قرون ، ولكن تقسيمه السلطة بين امبراطورين وقصرين لم يكن نظاماً
عملياً ، ولذلك انهيار سريعاً ، ولم يحل دون حدوث الفتن والاضطرابات والنزاع على السلطة ،
وامتدعت هذه الحالة المضطربة حتى استطاع « قسطنطين Constantine » أن ينصب نفسه في
عام ٣٣٤ امبراطوراً على امبراطورية متحدة ، وكان جندياً قديراً ، وإدارياً حازماً ، يشبه

أغسطس من عدة وجوه ، ولو أن الظروف التي وجد فيها كانت أشد خطورة ، والمشاكل التي واجهها كانت أكثر صعوبة ، من تلك التي واجهت أغسطس في عهده .

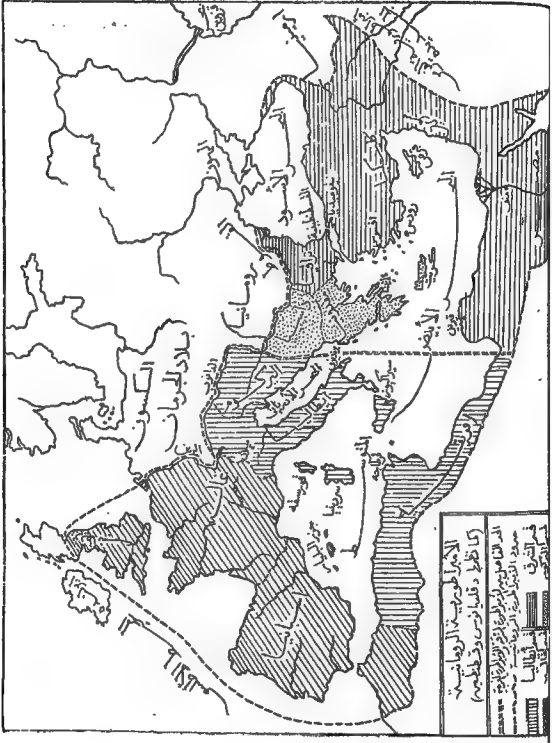
لم « قسطنطين » شمل الامبراطورية ، ومن أهم أعماله تأسيس مدينة « القسطنطينية » ، مكان مدينة « بيزنطة Byzantium » ونقل العاصمة من روما إليها ، وكان موقفا في هذه الخطوة ، لأن العاصمة الجديدة كانت أنسب من القديمة من الوجهة الحربية والتجارية ، وقد



بعض الآثار القديمة بالقسطنطينية

أدت هذه الخطوة في النهاية إلى تقسيم الامبراطورية إلى امبراطوريتين ، شرقية وعاصمتها القسطنطينية ، وغربية وعاصمتها « روما » ، وما يذكر عن حكمه أنه كان عصر تسامح مع الديانة المسيحية التي اعترفت الامبراطورية بها من الوجهة القانونية عام ٣١١ .

وبعد عهده أخذت عوامل الضعف تتمكن من جسم الامبراطورية ، حتى سقطت الامبراطورية الرومانية الغربية عام ٤٧٦ ، على يد البرابرة من الجرمان ، وسقطت الشرقية عام ١٤٥٣ على يد الانراك العثمانيين .



القانون الروماني

تمهيد : إن عصر «جستينيان Justinian» عصر حافل بجسام الحوادث في الداخل والخارج ، وفي السلم والحرب على السواء ، ولكن العالم الحديث لا ينسب اسمه قط كشرع ومنظم للقانون ، فقد رجد قانون الامبراطورية الرومانية في حالة سيئة من القوضى ، وكان يتكون من مجموعتين معروفتين في المادة باسم القانون القديم والقانون الجديد ، فبادر باصلاح الحالة .

القانون القديم : وكان القانون القديم يتكون من (١) كل القوانين التي صدرت في عهد الجمهورية وفي أوائل عهد الامبراطورية وكان معمولاً بها حتى عصر جستينيان . (٢) قرارات السناتو الصادرة في أواخر عهد الجمهورية وفي أثناء القرنين الأولين من الامبراطورية (٣) كتابات كبار رجال القانون في أواخر عهد الجمهورية وعهد الامبراطورية ، وكانت هذه الكتابات كثيرة للغاية ، متعددة النواحي ، تألف منها مجلدات ضخمة ، وكانت تفقأت هذه المجموعات كبيرة لدرجة أن رجال متوسط الحال لم يكن يستطيع أن يشتري جزءاً كبيراً منها ، بل إن المكتبات العامة نفسها لم تكن لديها مجموعات كاملة من هذه القوانين .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الكتابات صدرت عن مؤلفين مختلفين ومستقلين ، يعبرون عن آرائهم الخاصة ، فجاء بها كثير من المتناقضات ، وكان رجال القضاء يقاسون كثيراً من ضخامة هذه المجموعات القانونية ، ومن كثرة الآراء وتشعبها واختلافها على النقطة الواحدة .

القانون الجديد وتنقيحه : أما القانون الجديد فكان عبارة عن قرارات الإباطرة التي صدرت في أواسط عهد الامبراطورية وأواخره ، ولم تكن حالتها خيراً من حالة الأخرى ، بل كانت تشوبها المساوئ التي عددها ، وكانت بادية للعيان منذ زمن طويل ، وحدثت بعض محاولات لاصلاح الحال ، غير أنه لم يتم شيء جدي حتى زمن جستينيان ، فعلى أثر توليه العرش عام ٥٢٨ عين لجنة من كبار رجال القانون للنظر في القرارات الامبراطورية (أى القانون الجديد) ، لأنها كانت أسهل من الأخرى ، وبدأت اللجنة عملها بالتحصن عن جميع هذه القرارات واختيار ما له قيمة عملية منها ، وحذف المواد غير الضرورية والمتناقضة ، وترتيب المواد الهامة حسب تواريخ صدورها ، ثم جمعها في مجلد واحد . وانتهت اللجنة من عملها في أربعة عشر شهراً ، وهذا المجلد أقتضت المادة القانونية إلى حد محدود ، وزال عنها كثير من المتناقضات والتكرار ، وأصبحت ملائمة للمقتضيات عصر جستينيان ، وفي عام ٥٢٩ صدرت هذه المجموعة القانونية المسماة « Codex » رسمياً ، وألغيت جميع القرارات الامبراطورية التي لم تدون فيها .

تنقيح القانون القديم : إن نجاح هذه التجربة شجع الامبراطور على أن يحاول تبسيط القانون القديم وتنظيمه ، وهو أكثر صعوبة من المشروع الأول ، وفي ديسمبر ٥٣٠ عين لجنة جديدة من ستة عشر محامياً من أشهر المحامين ، لاختيار أصلح المواد القانونية وأكثرها دواماً وملاءمة لحالة الإنسان ، على ألا يكون فيها تناقض أو إلهام ، أو تعارض مع مواد المجموعة المفحة الأخرى « Codex » ، وقامت اللجنة بعملها خير قيام وبسرعة تدعو إلى الإعجاب ، إذ أتمت عملها وصدر به قرار امبراطوري في ديسمبر ٥٣٣ ، وألغى جستنيان جميع القوانين التي لم ترد فيه وفي المجموعة الأخرى ، وقد أطلق على المجلد اللاتيني اسم « Digest » ، وهو خير كتاب قانون ظهر في العالم ، سواء بالنظر إلى مادته أو إلى أثره العظيم في العالم ، وإنه حقاً محمود يدل على عمق الرومانيين القانونية ، وقد سمح الامبراطور بترجمته إلى الأوغريكية على أن تكون الترجمة حرفية ، وأبوا شيء فيه علم ترتيبه ترتيباً غليظاً .

كتاب ثالث : وبجانب هذين العملين العظيمين ، كانت الضرورة تحتم وجود كتاب ثالث ، يكون عبارة عن كتاب أمولى للبتدئين في دراسة القانون ، ويشمل مبادئ القانون العامة بشكل بسيط مختصر . وقد تم عمله وصدر كقانون له صيغته الشرعية الكاملة قبل إخراج المجلد اللاتيني « Digest » السابق الذكر .

مراجعة القانون الجديد : كذلك أمر الامبراطور بإعادة النظر في القانون الجديد « Codex » ، الذي صدر في عام ٥٢٩ على ضوء ما تجدد من قرارات وقوانين ومساائل هامة ، وألف لجنة لهذه الغاية انتهت من عملها في أشهر قلائل ، وفي نوفمبر ٥٣٤ أعلنت المجموعة المراجعة وأعطيت قوة القانون ، وبأصبحت هي المعتمدة وألغيت القديمة .

الباسيليكا : وبقيت مجموعة جستنيان القانونية ، مع إضافات قليلة من قرارات خلفائه من الأباطرة ، أهم كتاب للقانون في العالم الروماني حتى عهد الإمارة المقدونية ، عندما وضع نظام جديد اعتمدته ملوك هذه الإمارة في آخر القرن التاسع ، وهو معروف باسم « باسيليك the Basilica » . والمجموعة الجديدة كتبت بطبيعة الحال باللغة الأوغريكية ، وتحتوي على أجزاء من مادة الـ Codex والـ Digest مندرجة بعضها في بعض ، ومن قرارات أخرى صدرت أيام جستنيان أو بعد حكمه . أما في الأقاليم الغربية التي كانت قد انفصلت عن الامبراطورية انفصال تاماً قبل نشر « الباسيليكا » ، فكان المعتمد هو القانون الذي تركه جستنيان ، غير أن نسخ هذا القانون كانت نادرة الوجود ، ولم تتجدد دراسته إلا منذ آخر القرن الحادي عشر .

أثره في التاريخ

القانون الروماني والنهضة : لما سقطت الامبراطورية الرومانية الشرقية في أواسط القرن الخامس عشر، نجم عن سقوطها أن هاجر كثير من علماءها من القسطنطينية غرباً ، إلى إيطاليا وفرنسا ، وحملوا معهم ذلك التراث القديم من الآداب والفنون والقوانين البيزنطية ، وهي التي أدت في النهاية إلى ذلك الانعاش العام، والتطور والتقدم في النشاط العلمي بأوروبا ، المعروف باسم « النهضة الأوروبية الحديثة Renaissance » ، التي أثرت أثراً كبيراً في التاريخ الحديث وجددت مجراها . وكان لدراسة القانون الروماني ، والمجموعة الرومانية لأصلية ، نصيب في العوامل التي أدت إلى تقدم العلوم بعد سقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية ، ولكن مع ذلك لا ننسى أن دراسة قانون جستينيان ، كانت قد استؤتمت في إيطاليا قبل ذلك الوقت ، ففي عام ١١٢٠ أنشئت مدرسة الحقوق الشهيرة في « بولونا Bologna » وجذبت شهرتها عدداً كبيراً من الطلبة إليها من جميع أنحاء أوروبا ، وساعدت على انتشار الرغبة بين الناس في دراسة القانون الروماني الأصلي ، ووسعت معلوماتهم في هذا السيل . والواقع أن التفضل في إحياء دراسة المجموعات القانونية الرومانية الأصلية يرجع إلى مدينة « بولونا » ، التي انتشرت منها هذه الدراسة والمعلومات القانونية إلى أوروبا الحديثة .

وإن معرفة الناس للقانون الروماني لم تمنح كلية في أي وقت من الأوقات في إيطاليا ، بالرغم من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد البرابرة ، فانها بقيت في إيطاليا في بلاد خالة بتأثير سلطة الكنيسة وبالمرابا الحقيقية لنفس النظام ، بالرغم من وجود القانون الروماني البربري ، « Romano-Barbarian Law » ، وعندما تجددت دراسة القانون الروماني في إيطاليا في القرن الثاني عشر ، وتأسست مدرسة الحقوق في « بولونا » اتخذ قانون جستينيان ، لا القانون الغوطي « Gothic Code » ، أساساً لدراسة القانون الروماني ، وعلى هذا الأساس بنيت دراسته العلمية الحديثة .

ومن القرن الثاني عشر إلى آخر القرن الخامس عشر ، كانت دراسة القانون العلمية محصورة غالباً في مدارس إيطاليا ، ولكنها بعد ذلك تعدت مدارس إيطاليا إلى مدارس فرنسا والأراضي المنخفضة وآسيا وألمانيا .

القانون الروماني والمصر الحديث : إن أهمية القانون الروماني كموضوع للدراسة والتربية القانونية ، تنحصر قبل كل شيء في أنه أساس الأنظمة القانونية في معظم بلاد أوروبا الحديثة ،

وفي أنحاء أخرى من العالم ، يبعد بعضها عن بعض بدءاً شاسعاً ، كما هو الحال مثلاً في كندا وسيلان وجنوب أفريقيا .

والقانون الروماني الحديث ، وهو عبارة عن تطبيق مبادئ « الديجست Digest » على ظروف العصر الحديث ومقتضياته ، يطابق القوانين الفرنسية التي أثرت في تطور القانون الروماني ، لافي أوروبا فقط ، بل فيها ، وفي أجزاء أخرى من العالم كصرب واليابان .

وإن إمكان تطبيق مبادئ القانون الروماني في أحوال مختلفة وظروف وعصور متباعدة ، هو الذي جعله مقبولاً في أنحاء أوروبا في العصور الوسطى ، وهو الذي يشرح السبب في أن أوروبا في الوقت الحاضر لا تزال خاضعة في أغلب الأحوال لقواعده ومبادئه .

وقد وصف « سير هنري مين Sir Henry Maine » قانون نابليون بأنه عبارة عن مختصر مواد القانون الروماني ، التي كان معمولاً بها في فرنسا في زمنه ، بعد أن تخلصت مما كان مختلطاً بها من نظم الأقطاع ، ومع ذلك فكانت هذه المواد تؤخذ ومعها إضافات وتفسيرات بقلم بعض فطاحل رجال القانون الفرنسيين .

ولو أن الامبراطورية الرومانية انتهت عهداً منذ قرون طويلة ، وأصبحت في عداد امبراطوريات الماضي الميتة ، إلا أن روما القديمة ، وروما الامبراطورية ، لا تزال تتحدث إلى العالم الحديث بقانونها وأنظمتها القانونية ، وتؤثر في أحواله ومصيره من هذه الناحية أثراً حقيقياً ، لو أنه غير مباشر .



النظم الاسلامية

الخلافة

محمد : في شبه جزيرة العرب ، في القرن السابع لليلاد ظهر الدين الاسلامي الحنيف على يد سيد المرسلين سيدنا محمد ﷺ ، وقام النبي بالدعوة إلى الدين الجديد وتثبيت دعائمه ، ونزل القرآن الكريم ، وفيه الشرائع والمبادئ التي فرضت على المسلمين ، فكانت مهمة النبي من هذه الناحية مهمة القائم بالتشريع ، ففهم الناس معنى القرآن ، ويشرح لهم ما غمض عليهم منه بأحاديث النبوية ، وبذلك أصبح القرآن والأحاديث دستور الأمة العربية من ذلك الحين ، وكاننا كذلك بالنسبة للأمم التي أخضعها العرب لسلطانهم .

أما النتيجة الأخرى لظهور سيدنا محمد فهي النتيجة السياسية وهي تكوين أمة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وقام النبي بالأشراف على الآلة الناشئة من هذه الوجهة خير قيام ، ووضع أسس المبادئ العامة لسياسة الدولة ، فمن المعلوم أن العرب لم يكونوا أمة واحدة من قبل ، ولذلك لم يكن لهم نظام موضوع ، حتى يصبح من الممكن تحويله وإدخال تحسينات عليه تجعله ملائماً للحالة الجديدة ، وكان على مؤسس الدولة أن يوضح الأسس الضرورية ، فيضع القواعد ويسن القوانين ، ويوضح النظام الإداري ، ويوجه السياسة العامة ، كلها جد جديد وإنهض الأمر مواهبته بصرف محمد .

مات النبي والكل واجون ، فقد جاء موته صدمة عنيفة غير منتظرة ، وكان لذلك أثر في حال المسلمين عظيم ، إذ ارتد عن الاسلام الكثيرون لأنهم كانوا حديثي عهد به ، ولم يكن قد تمكن من قلوبهم ، وقام آخرون يتدبرون الأمر لإجهاز الميراث الجديد . نظر هؤلاء في الموقف ودرسوه ، وراوا أن لا بد للأمة من حاكم أعلى يسوسها ويتولى شؤونها ويتدبر أمورها ، فيخلف الرسول في هذه الناحية من مهمته ، لأن مهمته الأولى وهي التشريع الديني قد انتهت بموته ، ولم يكن على الخلفاء من بعده إلا أن يسيروا على هدى القرآن وسنة النبي ، وهكذا نشأ مركز جديد ، ونظام من نظم الحكم ، اقتضته طبيعة الظروف ، ذلك هو ما يطلق عليه اسم « الخلافة » .

انتخاب خليفة : استقر الرأي على انتخاب شخص ينفذ رسول الله في حكم الدولة ، ولكن من الذي يملكه ، وما الشرط التي يجب توافرها فيه ، وما طريقة اختياره وانتخابه ، هذه مسائل بدت أمامهم بلا عتاء ما أقدموا على انتخاب الخليفة لأول ، وسارلوا حالها ، وكان الفريقان المتنازعان أول الأمر المهاجرون والأنصار ، يعني الخلافة كل فريق لأحد

رجالهم ، وقاموا يعززون آراءهم ويدلون بحججهم ، وحاول كل أن يستند إلى القرآن والسنة في فضله . والواقع أن كل فريق كان يتلص بالالفاظ وال عبارات تلساً ليقوى بها حجته ، إذ الحقيقة الثابتة أنه لم يجه في القرآن قانون أو قواعد لاتباعها في هذا الصدد ، كذلك لم يمرض النبي للوضع بوضع قواعد تتبع في نظام الحكم ، وبجانب ذلك لم تكن هناك سوابق من هذا النوع في تاريخ العرب حتى يمكن الرجوع اليها ، وهكذا تركت المسألة في يد العرب ، ليجلوها بأنفسهم بمارين ظروف الأحوال ، وهكذا ترك النبي الأمر شورى بينهم ، لعلهم بطبيعة العرب وما قد يحدثه تنفيذ نظام موضوع من نزاع إذا لم يلائم رغبتهم وظرفهم ، وقد تبدل الرغبات وتختلف الظروف .

لم يكن أمام العرب من سوابق مشابهة لهذا الموقف ، إلا انتخاب شيخ القبيلة ، وإن ما اتبع من طريقة في انتخاب الخليفة الأول ، فيه شبه بما كان يتبع في القبيلة عند انتخاب شيخها . شروط الخلافة : أما الشروط التي يجب توافرها في الخليفة فهي أربعة : العلم والعسول والكفاية وسلامة الحواس ، وهي شروط أجمع الكل على قبولها مبدأ سليماً ، ولكن زاد عليها بعضهم شرطاً خامساً ، وهو وجوب أن يكون الخليفة من قريش ، وكان هذا الشرط مثار نزاع بين الأنصار والمهاجرين ، فلا نصار لا يؤمن بتخصيص بيت دون الآخر لا انتخاب الخليفة منه ، ويستندون في ذلك إلى قول رسول الله « اسموا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » ، وكانوا يعتقدون أنهم أحق بالخلافة من المهاجرين ، لأنهم هم الذين نصرروا النبي وأصحابه في وقت الشدة وآووه في المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائهم من المشركين . وقد جاراهم في هذا الرأي بعد ذلك الخوارج ، الذين يرون عدم حصر الخلافة في أي بيت ، بل كانوا يرون إلى نشر الفكرة القائلة بانتخاب الأصابع ، معززين رأيهم بوجود فكرة الاخاء والمشاركة في الإسلام ، ويقولون تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »

أما المهاجرون فيرون وجوب انتخاب الخليفة من قريش لأنها قبيلة النبي ، ولأنها أفضل القبائل دون منازع وأعظمها سطوة ، ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لثامت القبائل بنافس بعضها البعض ، ولاضطربت الدولة بالاعتدال الداخلية ، ويتضح ذلك جلياً من قول أبي بكر يوم السقيفة « إن هذا الأمر إن تولته الأوس ففسدت عليهم الخزرج ، وإن تولته الخزرج ففسدت عليهم الأوس ، ولا تدن العرب أنيب هذا الحى من قريش » ، ورفق ذلك فهم يستندون إلى حديث شريف يقولون بضجته ، وهو « الأنبياء من قريش » ، ويدافعون عن فكرتهم بأنهم أسبق العرب للإسلام ، وأنهم هاجروا مع النبي ، ثم دافعوا عنه واشتركوا في قتال المشركين . ويتفق رأى العلامة ابن خلدون مع

الرأى الأخير، لأنه يرى أن العصية اهمة عظمى وأثراً كبيراً في شخصية الخليفة، وفي حسن سير أمور الدولة، وهو يقول «إذا كان المسلمون قد خصوا قريشاً بالخلافة، فما ذلك إلا لأنها هي التي تستطيع سوق التامن لبعضا القلب، ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا، تعترف لهم العرب بالتقدم ولا ينكرون عليهم الرياسة فهم»، غير أن ابن خلدون ساير المنطق في إبداء رأيه، فكان يرى أنه إذا ما تجزعت قريش عن القيام بالمهمة الموكولة إليها خير قيام، وهي مهمة الدفاع عن الدين ونشره وحسن تسيير أمور المسلمين، جاز للمسلمين أن ينتخبوا الخليفة من أصحاب العصية بغض النظر عن جنسيتهم.

بيت الخلافة : انتهى النزاع والنقاش بين المهاجرين والأنصار بتغلب رأى الأولين، وتخصيص قريش بالخلافة، وانتخاب أبي بكر الصديق خليفة لرسول الله، إلا أنه لم يكذب يتم الأمر لقريش حتى ظهر بين العرب خلاف خطير في الرأى، فقال بعضهم بوجوب حصر الخلافة في آل بيت النبي، وقال الآخرون وهم الأغلبية بالانتخاب من قريش على الإطلاق، وكان الفريق الأول يرشح ابن عم النبي «علي بن أبي طالب» للخلافة دون غيره من أقرباء الرسول المقربين، وذلك لأسبقيته في الاسلام ومناصرته للدين وفرواجه من فاطمة بنت النبي، أما العباس فهو حقاً عم النبي وهو الماصب الوحيد له إلا أنه دخل الاسلام متأخراً وحارب المسلمين في غزوة بدر الكبرى.

أخذ كل فريق يناصر فكرته، ولكن انتخاب أبي بكر ثم عمر بن الخطاب فعثمان بن عفان، كان فيه نصر لفكرة الأغلبية، فسكت أنصار على وبخاصة لما رأوا من عدل أبي بكر وعمر، وانتصار العرب وامتداد البوثة وانتشار الاسلام في عهديهما، ولكنهم بدأوا يرفعون رموسهم مرة أخرى أيام عثمان، عندما بدأ تدمير الناس من إثاره ذوى قرباء، وأخذت فكرتهم تقوى وتنتشر، وكانت عبارتهم الماثورة قولهم «كيف يحرم خلافة الرسول قربائه»، وكان بالطبع فرحهم عظيماً عندما انتخب على بالفعل خليفة للمسلمين، وهو رابع الخلفاء الراشدين.

لم يطل السرور بأنصار فكرة آل بيت النبي، لأنهم فوجئوا بممارسة قوية لانتخاب على، هبت من الشام بزعامه معاوية بن أبي سفيان، وكان ما كان من أمر النزاع والقتال والتحكيم بينهما، ثم ظهور طائفة الخوارج ومقتل على وانتهاء عهد الخلفاء الراشدين، وظهور الدولة الأموية بالشام وجمال مقرها دمشق، وإسناد الخلافة إلى معاوية، ثم أخذ الخلفاء يتعاقبون من بني أمية، الواحد بعد الآخر حتى دالت ديواتهم.

أما أنباغ على وأنصار فكرة آل بيت رسول الله، فلم يكفوا عن التمسك بمبدأهم، وأصبحت عقيدتهم أن «الحسن» هو الخليفة بعد أبيه، وأن الخلافة لإرث في بيت على، وبذلك أخذوا

يناثرون دولة بنى أمية من وقت إلى آخر ، ويدبرون المؤامرات ضدها ، ويثورون في وجهها ، ولم يكن من رجال الدولة إلا مقابلتهم بأقصى أنواع العنف ، وأقطع أصناف القسوة والشدة ، حتى ضعف شأنهم وقل خطرهم ، ولكن ما كانت حالة العلويين تصل إلى هذه الدرجة من الضعف والمسكنة ، حتى نشأت حركة قوية منطلقة تدعو للعباسيين من نسل العباس عم النبي الذي سبقت الإشارة إليه ، فقد رأينا كيف وقع اختيار شيعة آل البيت على سيدنا علي دون العباس ، وبقي الشيعة على رأى واحد ، يدعون إلى آل علي حتى أدركهم الوهن كما رأينا ، فظهر دعاة أنوياء نظموا الحركة لصالح العباسيين ، قائلين إن أبا هاشم بن محمد بن علي قبله أنظار العلويين توفي بلا عقب ، وقد أوصى بحقه في الخلافة إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس . فأما بدعوتهم بهمة ونشاط ، ولكنهم أخفوا غرضهم الحقيقي في بداية الأمر ، خوفاً من عواقب الانقسام والتشاحن ، ولذلك كانت دعوتهم ترمي إلى مبايعة الرضا من آل بيت النبي ، مبررين عدم ذكر الاسم خوفاً على حياة الشخص من بنى أمية . وصادفت هذه الحركة الهاشمية أيام ضعف الدولة الأموية ، وانغمس رجالها في الترف والملاذات وانصرفهم عن أمور الدولة وبخاصة أطرافها . وقد أحكم زعماء الحركة ودعاتها الخفية ، فنجحت وكان على رأسها أبو مسلم الخراساني ، وإذ ذاك قام أبو مسلم وأماط الشام عن اسم عبد الله السفاح بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وأعلنه خليفة للمسلمين .

وهكذا بدأت حياة دولة جديدة في تاريخ الإسلام ، هي الدولة العباسية ، وهكذا عادت الخلافة للمرة الثانية إلى آل بيت الرسول ، غير أن ذلك لم يرق في أعين العلويين ، فأقاموا حرباً عواناً على الدولة الجديدة ، ولكنهم كانوا أضعف من أن يتغلبوا عليها ، وأصبحوا موضع سخط بنى العباس ونقمته ، فأزولوا بهم أشد العقاب وأذاقوهم أصناف العذاب ، وبخاصة في أيام المنصور والرشيد والمتوكل . ولما أيقنوا أنه لن يطيب لهم عيش ولن يتحقق لهم مأرب ، ماداموا قريبين من مركز الدولة ، فر بعضهم أمام هذا الاضطهاد القائم إلى أفريقية حيث أسسوا الدولة الفاطمية ، وأسس فريق آخر كان قد سبقهم في الفرار إلى المغرب الأقصى الدولة الأندلسية ، كما كان لهم شأن في الأندلس .

وقد عظم شأن العلويين باتساع رقعة الدولة الفاطمية بعد استيلائها على مصر والشام ، في الوقت الذي أخذت فيه الدولة العباسية في الضعف والانقسام ، على أيدي الترك والديلم والبناصر الأجنبية الأخرى . أما الدولة الفاطمية فقد انتهى بها الأمر إلى الخضوع لصالح الدين الأيوبي عام ٥٥٦ . وأما الدولة العباسية فقد قضى عليها « هولاء » خان فعلاً باستيلائه على بغداد عام ٦٥٤ في أيام الخليفة المستعصم ، وفر أحد العباسيين إلى مصر عام ٦٥٩ ، وكانت تابعة للدولة العباسية ، ولما أثبت نسيبه بإيمه سلطان مصر وقضاتها وقادة للرأى فيها ، فأصبحت القاهرة

مقر الخلافة منذ ذلك الحين حتى عام ١٥١٧ ، حينما استولى على مصر سليم الفاتح سلطان الأتراك العثمانيين ، فعند عودته إلى الأستانة استصحب معه الخليفة العباسي الذي تنازل له عن الخلافة ، فأصبح سليم أول خليفة للمسلمين من آل عثمان ، وهكذا انتهى عهد الخلافة العباسية بمصر ، وبدأ عهد الخلافة العثمانية ، وهنا نلاحظ أن الخلافة تخرج الآن لأول مرة من قريش ، ولا نرى غضاضة في ذلك ، إذ تقضى الضرورة بإسناد أمر الدولة إلى من يستطيع أن يذود عن حماها ، ويحافظ على الدين وينشره ، ويحسن سياسة شئون الرعية .

وبقيت الخلافة في هذا البيت حتى ألغى مصطفى أتاتورك الخلافة في مارس سنة ١٩٢٤ ، ومنذ ذلك الحين لم يصبح لها وجود ، ولم يستقر رأى المسلمين بعد على حل الموضوع .

الانتخابات للخلافة

الخليفة الأول : لما مات النبي ﷺ ، ولم يكن هناك نظام موضوع للحكم ، اجتمع الأنصار ببيعة بنى ساعدة ، ليتشاوروا في الأمر ويختاروا من بينهم خليفة للرسول ، فقام فيهم أحدهم خطيباً قائلاً « يا معشر الأنصار لكم سابقة في الدين وفضيلة في الاسلام ليست لقبيلة من العرب أئمن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودائن بأسيا فكم له العرب وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قرير العين ، استبدوا بهذا الأمر درن سائر الناس فإنه لكم دون الناس » . ولما اتصل خير هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة حيث قام أبو بكر في الجمع خطيباً ، وأخذ يبرر موقف المهاجرين ، وأحققتهم بالخلافة ، مع ذكر فضل الأنصار ومركزهم في الاسلام . فقال « غمض الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لم وتكذبهم إياهم ، وكل الناس لهم مخالف زار عليهم ، فلم يستوحشوا لقلعة عددهم ، وشنف الناس لهم وإجماع قومهم عليهم ، فهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينازعهم ذلك إلا ظالم ، وأتم يا معشر الأنصار ، من لا ينكر فضلهم في الدين ولا سابقتهم العظيمة في الاسلام ، يرضيك الله أنصاراً لدينه ورسوله ، وجعل إليكم هجرة وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم ، فنحن الأمراء وأتم الوزراء لا تفتأون بمشورة ولا تقضى دبركم الأمور » .

وقام بعد ذلك نقاش بين الفريقين انتهى بمبايعة أبي بكر الصديق ، وهذه تسمى « البيعة الخاصة » ، وأما « البيعة العامة » فكانت بالمسجد في اليوم التالي ، وتختلف عن بيعته على بن أبي طالب ،

ومن معه من بني هاشم ، لاعتقاده بأنه أحق من غيره بالخلافة ، ولكنه لم يلبث أن بايعه بعد بضعة أيام على قول البعض وبعد ستة أشهر على قول آخرين ، وهو الأرجح . وقد وقع اختيار الجميع على أبي بكر نظراً لسبقه في الإسلام ، ولأنه صديق رسول الله ، ورفيقه في الغار ، وهو الذي أنابه النبي عنه في إمامة المسلمين في الصلاة وقت مرضه ، وفوق ذلك فقد كان أبو بكر شيخاً محترماً عرف بفضل علمه وذكائه وإخلاصه .

وبعد أن تمت البيعة لأبي بكر ، قام في الناس خطيباً ، يشرح لهم سياسته ويوضح لهم خطته ، فقال « أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فأنت أحسنت فأعينوني ، وإن صدقت قمومي . الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندى حتى أخذ له حق ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى أخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع أحداً منكم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله » .

الخليفة الثاني : ترك يوم السقيفة أثراً واضحاً في ذهن أبي بكر ، فلما اشتد عليه المرض ، خاف إن هو ترك أمر الخلافة كما تركه رسول الله انقسم المسلمون بعضهم على بعض واقتتلوا ، وأصبحوا أشد خطراً على أنفسهم من أهل الردة ، ولذلك استقر رأيه على أن يعهد بالخلافة من بعده إلى من يعتقد فيه الكفاية وحسن السياسة ، ووقع اختياره في النهاية على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك فلم يشأ أن ينفرد بالرأى ، ويفرض إرادته دون مشورة أحد من أصحاب الرأى في الأمة ، فاستدعى إليه بعض ذوى الرأى الراجع وسألهم رأيه في عمر ، فأنشروا عليه ووافقوا على حسن اختياره ، فكتب كتاب عهده لعمر ، وهو « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عهد به أبو بكر خليفة محمد رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتقى الناجر . إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فان بر وعدك فذلك على به ورأى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب ، والخير أردت ، ولكل أمرئ ما اكتسب ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » . وأشرف أبو بكر على الناس وهو في شدة مرضه وقال لهم « أترضون بمن استخلف عليكم ؟ فاني والله ما ألوت من جهد الرأى ، ولا وليت ذا قرابة . وإنى قد وليت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » . فقالوا : « سمعنا وأطعنا » .

ودعا أبو بكر عمر وأخذ يزوده بنصائحه ، ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة ، فتملت فهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت ما أمراً ، فوليت عليهم خيرهم ، وأقواهم عليهم ، وأحرصهم على ما أوشدهم ، وقد حضرني من أمرك

ما حضر، فاخلقني ففهم، فهم عبادك ونواصيهم يدك، أصلح اللهم لهم ولاتهم، راجعله من خلفائك الراشدين، وأصلح له رعيته». وبدأت خلافة عمر في ٢٢ أغسطس سنة ٦٣٤، وعندما تمت بيعته سعد المنبر، وبعد حمدائه والثناء عليه قال «إنما مثل العرب كمثل جبل آنف، أتبع قائده، فلينظر قائده أين يقوده. أما أنا فرب الكعبة لأحلتكم على الطريق»، قال آخرون إن أول خطبة له كانت قوله «اللهم إني شديد فليتي، وإني ضعيف فقوتي، وإني يجيل فسختي».

الخطبة الثالث : طعن أبو لؤلؤة سيدنا عمر طعنات قاتلة بمخنجر مسموم، فأصبحت حياته في خطر محقق، وبدأ الناس يتكلمون في أمر الخلافة، فطلبوا إليه أن يعهد، فتردد في الأمر، ويظهر أنه لم يكن يفكر في أمر من يخلفه، ولم يأخذ له عدته فجاءته مفاجأة، ولذلك طلب مهلة لمسكر فيها، وعرض عليه بعضهم أن يعهد بالخلافة إلى ابنه عبد الله، فرفض وأظهر أنه لم يكتفث بالأمر كثيراً، ويستدل على ذلك من قوله: «...». وانظر فلان أستخلف، فقد استخلف من هو خير مني، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني، ولن يضيع الله دينه».

وخشى المسلمون مغبة الأمر إن فارق عمر الحياة دون أن يعهد، فجاءوا مرة أخرى مكررين الرجاء، فاخترنا عمر ستة من أصحاب رسول الله، ممن قال عنهم النبي إنهم من أهل الجنة، وهم: علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن وسعد خالا رسول الله والوزير بن العوام وطلحة بن عبيد الله، ودعاهم إليه إلا طلحة فقد كان غائبا، ثم خاطبهم قائلا: «إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم، وقد قبض رسول الله وهو عنكم راض. إني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس، فانهضوا إلى حجرة عائشة، فتشاوروا واختاروا رجلا منكم» فاجتمعوا فريبا منه، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم، فقال لهم: «ألا أغرضوا عن هذا أجمعون، فإذا مت فتناووا ثلاثة أيام، وليعمل بالناس صبيب، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم، ويحضر عبد الله بن عمر مشيرا أو لا شيء. له من الأمر، وطلحة شريككم في الأمر، فإن قدم في الأيام الثلاثة فاحضروه أسركم...». وقال للبداد بن الأسود: «إذا وضعتوني في حفرتي، فاجمع هؤلاء الرعط في بيت حتى يختاروا رجلا منهم، وأدخل عليا وعثمان والوزير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم، وأحضر عبد الله بن عمر ولا شيء له من الأمر، وقيم على رؤسهم فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلا وأبي واحد فاشدخ رأسه بالسيف، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبي اثنان فاضرب رأسهما، فإن رضى ثلاثة رجلا منهم وثلاثة رجلا منهم، فحكموا عبد الله بن عمر، فأبى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم، فإن لم يرضوا بحكم

عبد الله بن عمر، فكونوا مع الذين فهم عبد الرحمن بن عوف، واقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس .

وبعد أن دفن عمر اجتمعوا تنفيذاً لوصيته وكان طلحة غائباً، ولكن طال بهم النقاش والجدل، واشتد التنافس حتى أصبح يخشى أن تضي الأيام الثلاثة دون أن ينتخب الخليفة، فقال عبد الرحمن : « أيكم يخرج منها نفسه ويقتلها على أن يوليها أفضلكم ؟ » فلم يتلق جواباً، فقال : « أنا أنخلع منها »، فقال عثمان « أنا أول من رضى » فقال الآخرون « رضينا »، وعلى سالك، فقال « ما نقول يا أبا الحسن ؟ » قال « أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ولا تخص ذا رحم ولا تألو الأمانة »، فقال : « أعطوني موثيقكم على أن تكونوا معي على من بدل وغير وأن ترضوا من اخترت، ولكم على ميثاق الله ألا أخص ذا رحم لرحمه، ولا آلو المسلمين » فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله . وما أن تم ذلك حتى بدأ عبد الرحمن بمحادثاته مع كل منهم على انفراد ليستطلع آراءهم ويقف على حقيقة ما بضائرهم، وبعد السيل للاختيار الثاني، وفوق ذلك فقد مضى عبد الرحمن كل وقته مستطلعاً آراء المسلمين من الصحابة وأمراء الأجناد وأشراف الناس ومفكرهم، ولما انتهى من طوافه ومحادثاته، اقتنع بأن الأغلبية العظمى تريد عثمان، وأن الشعور العام يؤيده، فدعا الكثير من أهل الفضل ومن أمراء الأجناد وغيرهم إلى المسجد حتى ازدحم بهم، وبعد أن صلوا الصبح، بدأ الجدل والكلام بين أنصار كل فريق، وانتهى الأمر بأن قام عبد الرحمن وأعلن مبايعته لعثمان، فأقبل عليه الناس جميعاً يبأيونه، وكان من ضمنهم على ولو أنه بايعه بعد تدمير شديد . وتولى عثمان الخلافة في ٧ نوفمبر سنة ٦٤٤، وقام في الناس خطيباً، حمد الله وأثنى عليه وقال : « إنكم في دار قلعة، وفي بقية أعمار، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون عليه، فلقد أنتم، صبحتم أو مسيت، إلا وإن الدنيا طويت على الغرور، فلا تفرنكم الحياة الدنيا ولا يفرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى، ثم جدوا ولا تنفلوا فإنه لا يغفل عنكم . أين أبناء الدنيا وأخوانها الذين أثاروها وغرروها ومتموا بها طويلاً ؟ ألم تلتظفهم ؟ أرموا بالدنيا حيث رى الله بها، واطلبوا الآخرة فإن الله قد ضرب لها مثلاً فقال عز وجل « واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء، فاخلط به نبات الأرض فأصبح هشيأ تذروه الرياح »، وكان الله على كل شيء مقتدراً . المال والبئون زينة الحياة الدنيا، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً .

الخليفة الرابع : لم يكن سيدنا عثمان موقفاً في حكمه، فقد تدمير منه رجال الأقاليم، ولا سيما رجال مصر، كما غضب عليه الكثير من المهاجرين والأنصار، لاهماله شأنهم بعدم إشراكهم في الشورى وإسناد الوظائف إلى من هم دونهم سنأوكفاية ومقاماً، وشغبهم الوحيد أنهم من خوى قرياه،

وكانت النتيجة أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر ، وساروا إلى المدينة حيث طالبوا عثمان بالتخلي عن الخلافة ، ولكنه أصر على البقاء قائلاً : « ولست خالفاً قاصداً كسائيه الله تعالى » ، فحاصروه في منزله ثم قتلوه . وكان ذلك في ٢٠ مايو سنة ٦٥٦ .

هكذا انتهت خلافة عثمان ، وكان لا بد للمسلمين من انتخاب من يخلفه ، فاجتمعوا في المسجد ليعتخبوا خليفة للمسلمين ، وكان المرشحون الظاهرون ثلاثة : علي وطلحة والزبير ، إلا أن شيعة علي كانوا أكثر من أتباع الآخرين ، فأنتهى الأمر بمبايعة علي بن أبي طالب ، وبإيعة طلحة والزبير على مضاء شديد ، وتخلف عن بيعته كثير من الأنصار والمهاجرين وأصحاب الرأي .

وخطب علي في الناس فقال « إن الله عز وجل أنزل كتاباً هادياً بين فيه الخير والشر ، فخذوا بالخير ودعوا الشر . القرائض أدوها إلى الله سبحانه وتعالى يؤدكم إلى الجنة . إن الله حرم حرماً غير مجعولة ، وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها ، وشد بالالإخلاص والتوحيد المسلمين . والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق . ولا يحل أذى المسلم إلا بما يجب . بادروا أمر العامة ، وخاصة أحدكم الموت ، فإن الناس أمامكم وإنما من خلفكم الساعة تهدوكم ، تحففوا تلحقوا ، فأنما ينتظر الناس أخرايم . اتقوا الله عباد الله في عبادته وبلاده ، إنكم مسئولون حتى عن البقاع والبهائم ، وأطيعوا الله عز وجل ولا تمصوه ، وإذا رأيتم الخير فخذوا به ، وإذا رأيتم الشر فدعوه ، وإذا كروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض » .

نقد وتحليل

هذه الطرق المختلفة تم انتخاب الخلفاء الراشدين الأربع ، وإنما أوردناها بشيء من التفصيل ، لكي يرى القارئ صورة حقيقية للوقائع ، ويصور لنفسه الحالة العامة في ذلك العهد من تلك الوجهة ، ويتفهم فهماً صحيحاً مختلف الآراء التي تقال في الموضوع ، ويكون فكرة قد تساعده على التعليق على الحالة بنفسه . وإليك بعض التعليقات والملاحظات على طرق انتخاب الخليفة في ذلك العهد :

(١) لم ينص القرآن ولا السنة على نظام خاص من نظام الحكم ، وعلى ذلك لم يضع كل منهما قاعدة ولم يسن قانوناً للسير عليه في انتخاب خليفة المسلمين ، وقد يكون ذلك لترك الحرية للعرب يقررون مصيرهم بأنفسهم ويتبعون النظام الذي يرونه كقبيلة بسعادتهم وعظمتهم ، وفوق ذلك فقد يكون نظام ما مناسباً في وقت وغير

مناسب في وقت آخر، وقد جرت العادة في مثل هذه الظروف أن يرجع الناس إلى سابقة مماثلة، فيسيرون في حل المسألة الحاضرة على ضوء المسألة الماضية، كما يحدث ذلك كثيرا في التجملات. ولكن في الحالة التي أمامنا كانت السوابق في هذا الموضوع منعدمة، لأنه لم يسبق للعرب أن كانوا أمة واحدة قبل ظهور الاسلام. وهكذا ترك أمر الخليفة والخلافة للظروف، يسايرها العرب بحكمتهم وبعد نظرهم، وقد كان ذلك، وتمشى العرب مع الظروف، فكشفوا لنا عن آراء سديدة واجهوا بها الموقف، كلما ظهر لهم بشكل جديد، وهذا ما حدث في نواحي الموقف الأربع :

أولا : — يلاحظ في انتخاب أبي بكر أنهم سايروا الظروف وتمشوا مع الحوادث . مات النبي واجتمع الانصار لانتخاب خليفة منهم، فأمرع ثلاثة من كبار المهاجرين وحاجوهم، وانتهى الأمر بانتخاب الخليفة الأول، ولم يكتفوا بهذه البيعة الخاصة، بل اجتمع الناس بالمسجد بعد ذلك، وبايعوه وهذه هي البيعة العامة . وهذا في الواقع كان خير ما يمكن عمله في مثل هذا الظرف، وحالة العرب كما وصفنا كما هو معروف .

تساور القوم في الأمر ملياً، وانتهى بهم النقاش والتفكير إلى ما عرفنا، ولم يكن من الصواب في شيء ترك الأمر إلى ما بعد ذلك الاجتماع، إذ ربما نتج عن ذلك استمرار الانصار في عزيمتهم وانتخاب خليفة منهم، في حين كان ينتخب المهاجرون آخر منهم، وهكذا كان ينقسم أهل المدينة على أنفسهم، ويحكمون السيف في الأمر، في الوقت الذي قام فيه أهل الردة بكافون الاسلام ويقاتلون المسلمين، فلا موضع إذاً لاتخاذ بعض المؤرخين لما تم، معتقدين ضرورة دعوة جميع المسلمين للاشتراك في الانتخاب، فقد كان هذا عسيراً بلا شك، ويكفي أنهم لم يقتصروا على بيعة السقيفة، وإنما غرضوا الأمر على الناس فوافقوا على ما تم .

ثانياً : — عبد أبو بكر لعمر محاشيا للانقسام وتفادياً للفتنة، وقد كان يوم السقيفة لا يزال عالقاً بذكراه، وخطورته ماثلة أمام عينيه، فلم يكن من المستحسن طرح المسألة على بساط البحث والتنافس من جديد، ولم يكن قد مضى وقت طويل على القضاء على أهل الردة، وإرجاع عهد الاتحاد والوحدة إلى ما كان، وكانت جيوش المسلمين تحارب النمرس والروم . وبما هو جدير بالذكر أن أبا بكر لم ينفرد بالأمر وحده، بل علاوة على اقتناعه الشخصي بكفاية عمر واعتقاده أنه أنسب رجل للخلافة بعده، استشار فيه كبار الصحابة فوافقوا عليه .

ولم يكن في هذه الطريقة خطأ أو خطر، إذا نظرنا للأمر بمنظار القرن الثامن

لا العشرين ، وإذا ذكرنا أنه كان من المسلم به إذ ذاك أن الخلافة انحصرت في المهاجرين ، بعد اجتماع السقيفة وكبار المهاجرين كانوا يقيمون بالمدينة ، ويعرف بعضهم بعضاً معرفة جيدة ، وفوق ذلك فقد كان البارزون منهم والشخصيات الكبيرة فيهم محدودى العدد ، وصغر هذه الدائرة جعل كلا منهم معروفاً للخاص والعام ، وكان من السهل على الناس ومخاصة زعماءهم ، حسن اختيار الشخص الذى يليق لهذا المنصب الخطير في ذلك النظم الدقيق ، وحيث قل أن يخطئ الاختيار في مثل هذه الأحوال ، وإذا لا استبداد في طريقة العهد ولا خطأ محتملاً في الاختيار .

ثالثاً : — يظهر أن عمر كان يريد أن يترك الأمر من بعده شورى المسلمين كما تركه رسول الله ، إذ لما فوجئ الناس بخبر اغتياله ، ذهبوا إليه وطلبوا إليه أن يمهّد ، ولما لم يكن قد عقد النية على شيء من ذلك ، استمهلهم حتى يفكر في الأمر ، ثم جاء اختياره للستة ليختاروا واحداً من بينهم دليلاً على ما نقول ، إذ لما وجد في الناس رغبة والحاحاً في أن يمهّد ، وارتياحاً منهم لهذه الطريقة ، لم يشأ أن يخيب رجاءهم ، ولكن الوقت والظروف لم تكن لتسمح له بالتفكير الدقيق واستشارة الصحابة والمفكرين من المسلمين ، فحشى ألا يحسن الاختيار ، ويمهّد له وهو في سبيله إلى الآخرة فسوم العاقبة ، ويكون عليه الوزر ، لذلك حصر الاختيار في الستة الذين كان يعتقد أن الخلافة لن تخرج من دائرتهم .

وكم كان عمر حكماً في احتياطاته ، فقد أمر ألا يتعدى الاختيار ثلاثة أيام ، حتى لا يطول النزاع ، ويضجر المسلمون ويتفرقوا شيعاً ، كما أمر بقتل من يخالف الأغلبية ، حتى لا يسببوا في الدولة فتنة ، وكان عبد الرحمن بن عوف حكماً في الاتصال بأفاضل الناس وذوى النفوذ ، والوقوف على رأيهم فيمن يصلح للخلافة بعد عمر . رابعاً : — جاء انتخابه على في ظروف تختلف عن الظروف الثلاثة السابقة ، فقد كان على أثر خلاف واتقسام بين المسلمين ، وثورة من أهل الأمصار ، وتذمر من الصحابة والمهاجرين ، مما أدى إلى اضطراب الحالة ، وعدم سير الأمور سيرها الطبيعي ، فتخلف كثيرون عن بيعة على ، بل نقم عليه البعض لانهامه بالاشتراك في قتل عثمان ، أو على الأقل بعدم الدفاع عنه ، ثم عدم مقاضاة من قتلوه ، وظهر صدى هذا الاتقسام في خلافة على ، وكان هذا أخشى ما يخشاه أبو بكر وعمر .

(٢) كان البيئة أثر ظاهر في طرق انتخاب الخليفة ، فالواقع أنه يوجد شبهة عظم بين طريقة انتخاب أبي بكر وعلى وطريقة انتخاب شيخ القبيلة ، وهى الطرق التى ألفوها في حياتهم قبل الاسلام .

٣) لم يحاول الناس أو أحد الخلفاء الراشدين جعل الخلافة زراعية : فاجع الناس كلمتهم على انتخاب أبي بكر بعد وفاة النبي، ولم يقبلوا على انتخاب «علي» أو «العباس» عم النبي، وكذلك عهد أبو بكر إلى عمر، ولم يعهد إلى ابنه محمد، وقد أوضحنا ما كان من أمر عمر بن الخطاب ورفضه أن تسند الخلافة إلى ابنه عبد الله من بعده، ويلاحظ أنه جعل له رأياً في حالة حدوث أزمة بين الستة المختارين : ولكنه نهى صراحة عن انتخابه . وأراد شيعة على أن يحصروا الخلافة في نسله ، فسألوه وهو على فراش الموت «أنبايع الحسن؟» فقال « لا آمركم ولا أنهاركم أتم أبصر » .

٤) يلاحظ أن كل خليفة منهم كان يقوم في الناس خطيباً بعد بيعته ، فيوضح لهم الخطأ التي سينتهجها، والسياسة التي سيتبعها في إدارة شؤون الدولة والزعية ، فكانت بمثابة خطبة العرش في الوقت الحاضر، وهي طريقة دستورية حسنة .

٥) يظهر أن العرب ارتاحوا لفكرة أبي بكر، في أنه ولي أحدهم العهد، وكفاهم مؤونة التنافس والتنازع، ويستدل على ذلك من ذهابهم إلى عمر ومطالبته أن يعهد ، كما فعل أبو بكر من قبل ، أما هو فكان بين أمرين ، إما العودة بالأمة إلى الطريقة العربية البحتة ، طريقة النبي ، وإما اتباع السنة التي اتبعها أبو بكر ، وأثر اختلاط العرب بالروم والفرس ظاهر فيها . ويظهر أنه كان يميل للأولى بدليل أنه لم يستعد لاتباع الثانية ولم يعهد لها ، ولكنه إذا إصرار العرب عليها، عهد بطريقته الخاصة كما تقدم . ومن الواضح أنه لو لم يقتل عثمان لاتباع هذه الطريقة بأي شكل من الأشكال ، ولكن قتله دون أن يعهد عاد بالعرب إلى الطريقة الأولى ، ذات الشبه بانتخاب شيخ القبيلة العربية ، وهكذا لم يتفق العرب على طريقة ثابتة لانتخاب الخليفة في ذلك العهد .

في عهد الدولة الأموية

تختلف بعض الصحابة عن بيعه على كما رأينا ، وأصبحوا يتقنون أنهم في حل من عدم طاعته والرضوخ لأوامره ، وكان معاوية بن أبي سفيان والياً على الشام في أيام عثمان ، وتقم «علي» على سلوكه تجاه عثمان والثوار من الأمصار ، فامتنع عن بيعته وكان يطعم في الخلافة نفسه ، وجيز الجيوش لمقاتلة على وأتباعه ، وأخذ يستفز شعور المسلمين ويشبهه ضد على ، وهكذا قامت الفتنة والشحناء بين المسلمين وأدت بهم إلى «وقعة صفين» فالتحكيم ، فذهاب عمرو بن العاص في مسألة التحكيم في صالح معاوية ، ولم يقبل على وأتباعه نتيجة

التحكيم بطبيعة الحال واستؤنف النزاع . وكان قبول على التحكيم سبباً في خروج طائفة من أتباعه عليه، وهم المعروفون بالخوارج، الذين اتهموا كلا من علي ومعاوية بالبروق من الدين ، وظلوا يبدأ يقول بعدم ضرورة حصر الخلافة في قريش ، وصحة انتخاب الخليفة من أى طبقة من طبقات الناس مؤيدين نظريتهم بقوله تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ، غير أنه لم يكن لهم غرض واضح يرمون إلى تحقيقه ، ولا برنامج محدود يسرون عليه ، ولذلك انقسموا على أنفسهم طوائف وكانوا موضع اضطهاد الخلفاء والولاة كلما بدت منهم ظاهرة تمرد أو عصيان ، والواقع أنهم لم يفيدوا أنفسهم ولا الاسلام بشئ من نظرياتهم ومجهوداتهم .

واجتمع رأيهم على أثر مخالفة «علي» لهم في الرأي، وظهور نتيجة التحكيم، على قتل علي ومعاوية وعمر بن العاص في وقت واحد ، ونجح قاتل علي وفشل الآخران ، وهكذا انتهت خلافة علي بقتله ، وآلت الخلافة من بعده إلى معاوية بن أبي سفيان، الذي أسس الدولة الأموية، ونقل مركز الخلافة إلى دمشق بالشام ، حيث أنصاره وأتباعه : أما شيعة علي فاستشاروه وهو على فراش الموت في أمر انتخاب ابنه الحسن خليفة من بعده ، فكان رايه أنه لا يأمرهم ولا يتناهم فهم أبصر ، ولكنهم بايعوا الحسن ، غير أنه تنازل عنها لمعاوية .

أما معاوية أول خلفاء بني أمية ، فإنه سن سنة جديدة باتباع نظام الوراثة ، ويلاحظ في ذلك أثر البيئة في نظام الحكم، فإن العرب في الشام كانوا أكثر اتصالاً بأراء الروم ونظهم، فأخذوا عنهم فكرة التوريث ولم يكن من عاداتهم ، وذلك أن معاوية جمع ولاية الأمصار ليستشيرهم في أمر من يخلفه ، خوفاً من حدوث الفتن ووقوع الاضطرابات وتشدت كلمة المسلمين ، وكان بعضهم واقفاً على غرضه ، فاقترحوا أن يعهد بالامر إلى ابنه «يزيد» ووافق الآخرون وتمت البيعة ليزيد .

ويبرر معاوية خطته بأنه إنما فعل ما فعله أبو بكر من قبل، حينما عهد بالخلافة إلى عمر، ولكن هذه مغالطة واضحة، إذ أن أبا بكر لم ينظر في عمله لمصلحة خاصة، وإنما راعى المصلحة العامة، فلم ينتخب ابنه أو أحد أقاربه الأقربين ، ولكن معاوية قضى على حق الشورى وآثر ابنه ومصلحته الخاصة متخطياً كبار الصحابة وأجلاء العرب ، وقد كان لهذا أثره الواضح في قيام الفتن والثورات في عهد يزيد وظهور منافسين له في الخلافة، وقد عهد هو بالخلافة إلى ابنه معاوية الثاني ، غير أن هذا كان رجلاً ضعيفاً ، وكان منصرفاً بكليته إلى العبادة فتخلى عنها تاركاً الأمر للمسلمين يختارون من شاؤوا ، حتى استقرت في «مروان» وبنيه، وجرى هؤلاء على خطة معاوية ، بل تخطوا ذلك إلى اختيار اثنين، وأحياناً ثلاثة من بينهم أو لأخوتهم أو بنى عمومهم، ليعقوبهم

على العرش حسب ترتيب يضعونه . وكان لهذه الطريقة نتائج سيئة ، لأن الخليفة كثيراً ما كان يؤثر ابنه على أخيه مثلاً ، فيحاول التخلص من أخيه بشتى الوسائل أو يسعى جهده لتغيير نظام الوراثة في صالح من يريد ، ولا يخفى ما يحدثه ذلك من فتن واضطراب وإراقة دماء .

في عهد الدولة العباسية

انتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين ، وانتقل مركزها من دمشق إلى بغداد ، ولكن هذا لم يحدث تغييراً في نظام التوريث ، الذي سار عليه الخلفاء من بني أمية ، غير أن أثر البيئة الجديدة في نظام الحكم ظهر من ناحية أخرى ، فقد كان الفرس يقدسون الملوك من آل ساسان ، ويعتقدون أنهم مستمدون سلطتهم من الله ، ولما كانت الدولة العباسية قد قامت على أكتاف الفرس ، أخذت الأنظمة صبغة جديدة متأثرة بالآراء والبيئة الجديدة ، وأصبح الجميع ينظرون إلى الخليفة نظرة الفرس إلى ملوكهم ، وساد الاعتقاد بنظرية الحق الإلهي للملوك « The Divine Right of Kings » ، وأصبح الخليفة في نظر الرعية هو ظل الله في أرضه ، كما ظهرت على الخلافة مسحة من التقديس ، وأصبح شخص الخليفة مقدساً ، وظهرت ثم غشت عادة تقبيل الأرض بين يديه .

ولما ضعفت الدولة العباسية ، واستبد الوزراء والحكام والولاة وأمراء الجند وغيرهم بالامر دون الخليفة ، وأصبحت سلطته اسمية محضة ، كان الاعتقاد لا يزال سائداً بأن الحاكم لا يصطبغ عمله بالصبغة الشرعية إلا بعهد من الخليفة ، وهذا الاعتقاد وحده هو الذي أبقي على اخلافة كنظام من أنظمة الحكم ، كما أن اورتياح الحكام إلى استطاعتهم وجود خلفاء من هذا الطراز في البيت العباسي ، ساعد على استمرار الخلافة في هذا البيت زمناً طويلاً .

في عهد الدولة العثمانية

قضى هولاء على الخلافة العباسية في بغداد كما عرفنا ، فانتقل مركز الخلافة إلى مصر ، وأصبحت القاهرة مقر الخلفاء العباسيين ، واستمرت كذلك حتى تمكن الاتراك العثمانيون من فتح مصر عام ١٥١٧ ، وحينذاك استصحب السلطان سليم الخليفة العباسي إلى الأستانة ، وهناك تمت البيعة بالخلافه لسلطان آل عثمان ، وهكذا انتقلت الخلافة من قريش إلى العثمانيين . ويعتقد العلامة ابن خلدون أن لاضير في ذلك مطلقاً ، إذ أن المقصود بحجر الخلافة في قريش في

بداية الأمر إنما هو المصلحة العامة ، وذلك لعظم شأن قبيلة قريش بين العرب ، وتقدمها سائر القبائل وقوة عصبيتها ، وعلى ذلك جاز نقل الخلافة إلى أهل العvisية من أى جنس آخر ، إذا ضعف شأن قريش والعرب ، وهكذا دواليك . وفى ذلك يقول : « . . . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه . . . لم نجد ما إلا اعتبار العvisية التى تكون بها الحماية والمطالبة . . . وذلك أن قريشاً كانوا عvisة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم . . . فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لغلبهم ، فلو جعل الأمر فى سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادها ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردم عن الخلاف ولا يحمله على الكره ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة ، والشارع يحذر من ذلك » .

وقد سار البيت عثمانى على نظام النورث فى الخلافة ، فكان من المقرر أن يرث الخليفة أكبر أفراد أسرة آل عثمان سناً ، وكان لهذه الطريقة معايها ، فكثيراً ما كان ولى العهد يتعجل موت الخليفة فيرتكب جرماً يقتله ، وكثيراً ما كان الخلفاء منهم يتخلصون من إخوتهم وذوى قرباهم الأقربين ، إما خوفاً منهم ، وإما لفتح طريق العرش أمام أبنائهم ، فكان ذلك سبباً فى ارتكاب الجرائم وإراقة الدماء ومخالفة الشريعة ، ومع هذا فقد بقيت الخلافة فى هذا البيت لعدة أسباب ، مدة أربعة قرون من الزمان . وفى مارس ١٩٢٤ أنانها «مصطفى أتاتورك» رئيس الجمهورية التركية الآن ، ومنذ ذلك الحين لم يجمع المسلمون أمرهم على شئ بهذا الخصوص وأصبح المسلمون اليوم بلا خليفة أو خلافة .

ماهية الخلافة : هى نظام من أنظمة الحكم خاص بالاسلام وهو نظام خلقته الضرورة وأوجده منطق الحوادث ، وتطور بتأثير البيئة والظروف ، فلم يكن وليد نظام سىامى سابق عند العرب ، بل كان الأول من نوعه عندهم ، فهو نظام قوامه الدين .

وكان للخلافة ناحيتان ، ناحيتها الدينية وناحيتها السياسية ، فالخليفة كان نائباً عن الرسول فى تنفيذ الشرائع ، والسير بمقتضى أصول الدين والمحافظة على الديانة الاسلامية ، والعمل على نشرها ، وهذه هى مهمة الخليفة الدينية ، وفوق ذلك فقد كان الرئيس الأعلى للدولة ، وحاكم الرعية المطلع ، وهو المنوط به الاشراف على شئون الدولة وإدارة دفة سياستها ، فكان حاكماً دينياً وسياسياً . جاء فى مقدمة ابن خلدون ما يأتى : « والخلافة هى حمل الكفة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الآخروية والدينية الراجعة إليها ، إذ أجوال الدنيا ترجع كلها عند االشروع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حرايم الدين وساسة الدنيا به » .

ولكى ندرس تفاصيل هذا النظام ونقف على جوهره ، يحسن بنا أن نقارن بينه وبين الأنظمة السياسية المألوفة لنا في هذا العصر ، في حين أنه من البت أن نحاول إثبات أنه كهذا النظام أو ذاك ، لأنه في الواقع نظام قائم بنفسه ، وله شخصيته واستقلاله ، وسنرى كيف أنه خليط غريب من هذه الأنظمة ، ومن الصعب أن نشابه بين عناصره وعناصر هذه الأنظمة .

وإذا بدأنا بدراسة هذا النظام في عهد الخلفاء الراشدين ، لاحظنا أن أمر انتخاب الخليفة كان شورى بين العرب في الغالب ، فكانوا ينتخبون من يرغبون ، ومن هذه الناحية شبه بعضهم الخلافة بالجمهورية ، ولكن هل الشبه كامل ؟ لم يكن الشبه تاماً . حقيقة إن مبدأ انتخاب الحاكم موجود ، ولكن هل كان لجميع العرب حق انتخاب الخليفة ؟ لم يكن هذا الحق للجميع ، بل كان محصوراً في طبقة خاصة ، ويلاحظ كذلك أن الدائرة التي يصح انتخاب الخليفة من بين أفرادها كانت محدودة ، ولو أنها متسعة ، فقد خسر البيت القرشي هذا الفضل ، وفوق ذلك لم يكن بقاء الخليفة في منصبه مقيداً بزمان كما هو الحال في رئيس الجمهورية . ويشبهها البعض الآخر بالملكية المطلقة ، باعتبار أن الخليفة متى تم انتخابه أصبح صاحب الأمر والنهي في الدولة . حقيقة كان الخليفة يستشير الصحابة وذوى الرأي ، ولكنه لم يكن ملزماً بذلك ، فكان يفعل هذا بمحض إرادته ، وبجانب ذلك لم يكن مقيداً بأراء من يستشيرهم ، فقد كانت له الحرية المطلقة أن ينقذ رأيه ، وإن خالف رأى من استشارهم ، وهكذا كانت إرادته فوق كل إرادة ، غير أنه لا يفتونا أن سلطته الدينية كانت مقيدة بما جاء في القرآن والسنة ، وكان عليه أن يسير حسب هذه المبادئ والقواعد الموضوعية ، ولاننسى كذلك أن كثيراً من الأمور الدينية والسياسية إذ ذاك ، كان له ارتباط بالأحكام الدينية ، ولهذا السبب يقول البعض إن بها شبهاً بالملكية المقدسة .

ويصف البعض الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين ، بأنها كانت حكومة ديمقراطية ، فقد كان الخليفة ينظر إلى نفسه كأنه واحد من رعيته ، وهم ينظرون إليه كواحد منهم ، ميره الله عنهم بعض الشيء . انظر إلى قول أبي بكر : « قد وليت عليكم ولست بخيركم » وتمنن في قوله الديمقراطية : « فلم أحسنت فأعينوني ، وإن صدفتم قوموني » وهكذا كانت حياة الخلفاء الراشدين حياة ديمقراطية ، يختلطون بأفراد الشعب ويستشيرون خاصته دون أن يكون بينهم وبين الناس حجاب ، ويذهب بعضهم إلى أنها كانت حكومة الأقلية « Oligarchy » ، لأن حق انتخاب الخليفة كان محصوراً في فئة خاصة ، والخليفة إذا ما تولى الأمر كان يستشير كبار الصحابة والتابعين دون غيرهم من طوائف الشعب ، وهو رأى لا يخلو من وجهة .

وقد حدث انقلاب خطير في نظام الحكم بانتقال الخلافة إلى بنى أمية ، وانتقال مركزها إلى

دمشق ، إذ أصبح البيئة أثر كبير في آراء الناس ونظرياتهم ، وكان لاختلاط العرب بالروم أثره الظاهر في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية ، وبهذا هنا أن نلاحظ ذلك الأثر في النظام السياسي ، فقد أصبحت الخلافة بالتوريث ، وبذلك قضى على مبدأ الشورى ، وزادت الصفة الدنيوية في الخلافة ، وانتقطع الخلفاء عن إمامة الناس في الصلاة ، ووضع حجاب بينهم وبين الرعية ، وأهملوا سنة الخلفاء الراشدين في استشارة الصحابة وذوى الرأي والمقام ، وبذلك انتفت عنهم صفة الديموقراطية — انظر إلى عبد الملك بن مروان مثلاً وهو يقول : « ما أعلم مكان أحد أقوى على هذا الأمر مني » وقوله مرة وهو على المنبر : « من قال لي بعد مقامى هذا اتق الله ضربت عنقه » وكذلك كانت حال الخلفاء العباسيين والعثمانيين ، وهكذا تطور نظام الخلافة ، حتى أصبح في تلك العهود هو بعينه نظام الملكية المطلقة بحاسنها ومساوئها ، فأذا جاء حاكم قوى مصلح رفع شأن الدولة ، وإذا ما تولاها ضعيف انحط مركزها ، وسرى فيها الفساد وكثرت الفتن .

الوزارة

يقول ابن خلدون عن الوزارة « وهى أم الخطط السلطانية والترتب الملكية ، لأن اسمها يدل على مطلق الاعانة ، فإن الوزارة مأخوذة إما من الموازنة وهى المعاونة أو من الوزر وهو الثقل ، كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأعماله وهو راجع إلى المعاونة المطلقة » . والواقع أن الخليفة كان في أشد الحاجة إلى أعوان يساعدونه في أعماله الكثيرة المتشعبة ، إذ يصعب عليه ألا شك أن يقوم بالعبء وحده ، ولذلك كان النبي ﷺ يستشير أصحابه وأعوانه في مختلف الأمور ، ويستشير بأمراتهم ، وكان أكثرهم تقرباً إليه ومصادقة له أبو بكر الصديق ، فكان كثيراً ما يستشير في خصوصياته ، كذلك كان حال عمر مع أبي بكر ، فقد كان نعم العون له في شئون الدولة ، وكذلك كان شأن عثمان وعلى مع عمر ، فإنه كان كثيراً ما يستعين بهما ويكلفهما الكثير من شئون الدولة وأعمال الرعية .

هؤلاء الأعوان المقربون كانوا في الواقع يعملون عمل الوزير ، ولكنهم لم يسموا كذلك في صدر الإسلام ، ولم يكن هناك منصب يسمى منصب الوزارة ، فهى في الواقع فارسية الأصل وليست من مستحدثات الاسلام ، ومع ذلك فقد كان العرب الذين خالطوا الروم والفرس قبل الاسلام ، وعرفوا شيئاً من أنظمتهم يطلقون على أبي بكر لقب الوزير في أيام النبي ، وذلك لما رأوه من مركزه في الاسلام وصلته بالنبي ، ولم يكن من المنتظر أن تظهر مثل هذه المناصب في ذلك العهد والاسلام لم يزل على بساطته .

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية، وأصبحت ملكاتوارثاً، يقوم على السياسة والدعاء، احتاج الخلفاء إلى من يستشيرونه ويستعينون به « في أمور القبائل والعصائب واستلافهم واصطناع الأحزاب منهم » فاختاروا بعض ذوي الرأي لهذه الغاية، وقربوهم منهم وأحسنوا إليهم وسمحوا لهم بحضور مجالسهم، فكان هؤلاء في الواقع يقومون بعمل الوزراء، وإن لم يطلق عليهم هذا اللقب أيام الدولة الأموية.

ولما جاءت الدولة العباسية، ظهرت هذه الرتبة رسمياً، وأطلق على من يتولاها لقب وزير، ولا حاجة بنا إلى القول إنه كلما ارتقت الدولة وعظم شأنها، زاد تبعاً لذلك نفوذ الوزير وعلا قدره وسمت منزلته، والخلفاء العباسيون كانوا أول من اعتمد اعتماداً كلياً على الوزراء، فتركوا لهم أمور الدولة، وكثيراً ما كان الوزراء يحفظون خاتم الخلافة معهم، ويمهرون به الكتب من تلقاء أنفسهم، فكان لهم الحل والعقد في شئون الدولة، وهي التي كانت في يد الخلفاء أنفسهم في العهدين السابقين، وكان هذا من ضمن أسباب سقوط الدولة العباسية، لأن اعتماد الخلفاء في جميع أمورهم اعتماداً مطلقاً على الوزراء، جعلهم بمضى الزمن غير قادرين على تولى زمام الأمور بأنفسهم، حتى أصبحت سلطتهم اسمية، ومركزهم يكاد يكون مركزاً دينياً فقط.

وأول من سمي وزيراً في الإسلام، هو «أبو سلمة حفص بن سليمان المهداني» وزير أبي العباس السفاح، وقال عن ذلك ابن خلكان « ولم يكن قبله من يعرف بهذا التبع لافي دولة بني أمية ولا في غيرها » وفي زمن العباسيين كذلك أضيف إلى الوزير الإشراف على ديوان الحساب ثم النظر في المكتبات. جاء في مقدمة ابن خلدون «... فكان النظر للوزير (في الدولة الأموية) عاماً في أحوال التدبير والمفاوضات وسائر أمور الحمايات والمطالبات وما يتبعها من النظر في ديوان الجند وفرض العطاء بالأهله وغير ذلك. فلما جاءت دولة بني العباس واستفحل الملك وعظمت مراتبه وارتفعت، عظم شأن الوزير وصارت إليه النيابة في إنفاذ الحل والعقد وتعيين مرتبته في الدولة وعنت لها الوجوه وخضعت لها الرقاب وجعل لها النظر في ديوان الحساب لما تحتاج إليه خطته من قسم الأعطيات في الجند، فاحتاج إلى النظر في جمعه وتقريبه، وأضيف إليه أنظر فيه، ثم جعل له النظر في القلم والترسل، لصون أسرار السلطان ولحفظ البلاغة لما كان اللسان قد فسد عند الجمهور، وجعل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الذباع والشياخ، ودفنغ إليه فصار اسم الوزير جامعاً لخططي السيف والقلم وسائر معاني الوزارة والمعاونة حتى لقد دعى «جعفر بن يحيى» بالسلطان أيام الرشيد إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة».

أمير الأمراء: ولما ضعف شأن الخلفاء العباسيين، صغر تبعاً لذلك نفوذ الوزارة، وأخذت سلطتها تنقلص حتى أصبح لقب الوزير مبتدلاً، ولما ظهرت بعض الدول الإسلامية الصغرى، وأخذ أمراؤها يستبدون بأمر الدولة حتى أصبحت سلطة الخليفة اسمية بجانب سلطتهم

لم يرضوا لأنفسهم بلقب الوزارة استكباراً منهم ، ولما لم يروا سبيلاً إلى لقب الخلافة ، اتخذوا لقباً جديداً هو لقب «أمير الأمراء» واستأثروا بالسلطة ، وكان «ابن رائق» من بني حمدان أول من لقب بهذا اللقب ، وذلك سنة ٣٣٤ هجرية ، واستمر هذا اللقب في «بني بويه» حتى عام ٤٤٩ هـ ، ثم انتقل إلى السلاجقة الأتراك ، ويظهر أن هذا اللقب بدوره اعتراه الابتذال ، فحل محله لقب سلطان . يقول ابن خلدون : « . . . ثم استمر الاستبداد وصار الأمر للملوك العجم ، وتعلل رسم الخلافة ، ولم يكن لأولئك المغنليين أن ينتحلوا ألقاب الخلافة ، واستنكفوا من مشاركة الوزراء في اللقب ، لأنهم خول لهم ، قسموا بالإمارة والسلطان ، وكان المستبد على الدولة يسمى أمير الأمراء أو بالسلطان ، إلى ما يحليه به الخليفة من ألقابه كما تراه في ألقابهم ، وتركوا اسم الوزارة إلى من يتولاها للتخفيف في خاصته ، ولم يزل هذا الشأن عندهم إلى آخر دولتهم » .

وكان الخلفاء هم الذين يعينون لهذا المنصب رغم ضعفهم وقوة المنتخبين له ، ولم يكن ذلك إلا لاعتقاد الأمراء والسلاطين ، أن هذا التعيين من «جانب الخليفة» يكسب أحكامهم وأعمالهم الصفة الشرعية ، ومع ذلك فقد حدث عندما استنحل أمر «بني بويه» أنهم أمموا هذه القاعدة ، وأخذوا يولون أمير الأمراء من عند أنفسهم تاركين للخليفة نائباً يدعى «رئيس الرؤساء» ، غير أن السلاجقة من بعدهم عادوا إلى الطريقة الأولى . ويلاحظ أن مبدأ التوريث لم يكن شرطاً من شروط الوزارة ، ولو أنها كانت كثيراً ما تنحصر في بعض البيوت ، كما كان الحال مع البرامكة ، ولكن هذا المبدأ أصبح شرطاً فيها عندما أصبحت سلطنة ، وكان السلطان قبل موته يعهد إلى ولي عهده .

أما في مصر فيقول ابن خلدون « . . . ثم جاءت دولة الترك آخرها بمصر ، فأروا أن الوزارة قد ابتدئت بترفع أولئك عنها ، ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور ، ونظره مع ذلك متعقب بنظر الأمير ، فصارت مرموسة ناقصة ، فأستنكف أهل هذه الرتبة العالية في الدولة عن اسم الوزارة ، وصار صاحب الأحكام والنظر في الجند ، يسمى عندهم بالناائب لهذا العهد ، وبقي اسم الحاجب في مدلوله ، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر في الحجابة » .

وأما الدولة الأموية بالأندلس ، فقد سارت في هذا الشأن على طريقة الدولة الأموية بالشام ، إذ كانوا يختارون أشخاصاً يخصصهم بالاستشارة والمعاونة ، ويعهدون إلى كل منهم عملاً هاماً ، وكان أحدهم هو الصلة بينهم وبين الخليفة ، ولذلك ارتفع مركزه عن مركزهم ، وأطلق عليه اسم «الحاجب» ، ثم سمي فيما بعد الوزير ، وكادت هذه الرتبة عندهم تكون بالتوارث بانحصارها في بيوت خاصة .

نوعا الوزارة : يقول ابن خلدون « ... ثم جاء في الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان وتجاوز فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى، وصار الوزير إذا استبد محتاجا إلى استنابة الخليفة لإياه لذلك، لنصح الأحكام للشرعية وتجيء على حالها كما تقدم ، فانقسمت الوزارة حينئذ إلى « وزارة تنفيذ » وهي حال ما يكون السلطان قائما على نفسه، وإلى « وزارة تفويض » وهي حال ما يكون الوزير مستبدا عليه، فوزارة التنفيذ هي التي تكون مهمة الوزير فيها تنفيذ أوامر الخليفة ، وإمضاء الكتب بأمره ، فلا يتصرف في شئون الدولة من تلقاء نفسه، وهو بهذه الصفة الوساطة بين الخليفة ورعيته، وكما ينفذ إرادته كذلك يعرض عليه ما يجد من حوادث ، وينقل إليه ما يتصل به من جلائل الشئون ، وما دامت هذه مهمته فقد كان للخليفة أن يعين وزيرى تنفيذ يتخصص كل منهما بناحية من شئون الدولة .

أما وزارة التفويض فهي أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل ويمنحه سلطة واسعة ، بأن يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شئونها دون الرجوع إليه ، ولم يبق للخليفة دون الوزير إلا ثلاثة أمور : أولها ولاية العهد فقد كان للخليفة وحده أن يعهد إلى من يشاء ، وثانيها سلطة العزل ، فقد كان للخليفة أن يعزل من يوليهم الوزير وليس العكس ، وثالثها حق الخليفة أن يستعفى الأمة من الإمامة ، ولم يكن هذا من حق الوزير . ومن أشهر وزراء التفويض « آل برمك » في الدولة العباسية وأمير الجيوش في الدولة الفاطمية .

ولذلك مثلا يصور لك حقيقة الأمر ، وبين لك مدى ما وصلت إليه سلطة وزير التفويض في ذلك الحين ، وهو يتعلق بجعفر بن يحيى البرمكى : كان جعفر يوما في مجلس من أصدقائه ، فدخل عليه عبد الملك بن صالح ابن عم الرشيد ، فقال له جعفر « هل من حاجة تبلغها مقدرك وتحميط بها نعمتى فأفوضها لك مكافأة على ما صنعت » قال « بلى إن في قلب أمير المؤمنين تغيرا على فتسأله الرضا عنى » فقال جعفر « قدرضى عنك أمير المؤمنين » قال « وعلى عشرة آلاف دينار » فقال جعفر « هي حاضرة لك من مالى ، ولك من مال أمير المؤمنين مثله » قال « وأريد أن أشهد ظهر ابني إبراهيم بمصاهرة أمير المؤمنين » قال « قد زوجة أمير المؤمنين بابنته الغالية » قال « وأحب أنت تحقق الأولوية على رأسه » قال « قد ولاه أمير المؤمنين مصر » ثم انصرف عبد الملك . وقد أقدم جعفر على كل ذلك من غير أن يستأذن مولاه ودخل جعفر في الغد على الرشيد ، فقال له الرشيد « كيف كان يومك باجعفر بالأمس ؟ » قال جعفر فقصص عليه القصة ، حتى بلغت إلى دخول عبد الملك بن صالح ، وكان الرشيد متكئا ، فاستوى جالسا وقال « لله أبوك ما سألك » قلت « سألتى رضاك عنه يا أمير المؤمنين » ، قال « بما أجبته » « قلت قد رضى عنك أمير المؤمنين » قال « قد رضيت عنه ، ثم ماذا »

قلت « و ذكر أن عليه عشرة آلاف دينار فأجته قد قضاها عنك أمير المؤمنين » قال « قد قضيتها عنه ، ثم ماذا ؟ » قلت « ورغب أن يشد أمير المؤمنين ظهر ولده إبراهيم بمصاهرة منه ، فقلت له قد زوجه أمير المؤمنين ابنته الغالية » قال « قد أجته إلى ذلك ، ثم ماذا ؟ » قلت « قال وأحب أن تحقق الأولوية على رأسه » فقلت « قد ولّاه أمير المؤمنين مصر » قال « قد وليته إياها » ثم أنجز له جميع ذلك في ساعته .

راتب الوزير : لم يكن راتب الوزير محدوداً ، بل كان يختلف باختلاف الأشخاص والعصور والجهات ، كما أنه لم يكن مقصوراً على الوزير نفسه كما هو الحال الآن ، بل كانت تعطى أولاده وإخوته وأهله الراتب كذلك ، هذا إلى الاقطاعات التي كان يمنحها وكذلك الهدايا والخلع في المواسم والأعياد والمناسبات ، وقد قدر بعضهم ما كان ينال الوزير وأقاربه من كل ذلك بمائة ألف دينار في العام . وكان راتب الوزير في الدولة الفاطمية ٥٠٠٠ دينار في الشهر ، ولسل كل من أولاده وإخوته من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دينار في الشهر ، ومن ٣٠٠ إلى ٥٠٠ دينار في الشهر لسل من أهله وأتباعه ، هذا عدا المخصصات الأخرى التي ذكرناها .

القضاء

القضاء قبل الاسلام : قامت المنازعات والمشاحنات بين بني الانسان منذ القدم ، إذ اشتبكت المصالح وتضاربت الأغراض وتباينت النزعات ، ومنعاً لإراقة الدماء واغتتيال القوى لحقوق الضعيف ، ظهر مبدأ سام جديد هو مبدأ التحكيم ، فكان المتخاصمون يلجئون إلى عقلائهم وحكامهم وأمرائهم وأصحاب الرأي فيهم ، فيطرحون موضوع النزاع أمامهم ، وهم يحكمون فيه ، ويقولون كلمة الفصل ، فتفض المشكلات ويقضى على الخصومة . ذلك ما كان يفعله الإنسان في كل زمان وفي كل مكان ، وهكذا كان العرب يفعلون في جاهليتهم ، حتى أصبحت هناك مجموعة سوابق ونظم على الفطرة تهديهم في سيرهم في هذا السيل ، وقد اشتهر بين العرب في الجاهلية عدد كبير كانوا يقومون بهذه المهمة ، مهمة القضاء ويحكمون كل في قبيلته ، وأشهر هؤلاء حاجب بن زرارة ، وهاشم بن عبد مناف ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي .

القضاء في الاسلام : وبينما هم على هذه الحال ، إذ ظهر فيهم دين جديد على يد نبي كريم ، ففضى على الانقسام بين القبائل ، وكون من العرب أمة واحدة تخضع للشرائع التي أتى بها الدين الخفيف ، وولت الوجوه شطر النبي عليه السلام صاحب الشريعة الاسلامية ، ليقض

المنازعات ، ويفصل بين الناس في الخصومات ، فكان يقضى فيهم تبعاً لتعاليم القرآن الكريم ، وهكذا كان النبي أول قاض في الاسلام .

ولما جاء أبو بكر سار سيرة النبي واهتدى بهديه وترجم خطواته وفعاله . أخرج البغوي عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر إذا ورد عليه المخصوم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أنا في كذا وكذا قول علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك قضاء ؟ فرجما اجتمع عليه نفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء ، فيقول أبو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا ، فإن أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رموس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به . وكان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة ، نظر هل كان فيه لأبي بكر قضاء ؟ فإن وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به وإلا دعا رموس المسلمين وقضى بما أجمعوا عليه » .

وهكذا استطاع النبي وأبو بكر أن يقوموا بهذه المهمة فيقضيان بين الناس في الخصومات ، إذ كانت هذه في الواقع من مهمة الرسول وخلفائه ، قال تعالى « فاحكم بينهم بما أنزل الله » وقال في موضع آخر « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً » ولم يكن هناك قاض سواهما في عهدهما . والواقع أنهما لم يكونا في حاجة لذلك ، إذ كانت الأمة لاتزال على بساطتها وعزلتها وعدم وفرة سكانها ، في حين كان الوازع الديني لا يزال قوياً رادعاً ، فلم تكن الخصومات شديدة ولا متعددة . وإليك مثلاً يوضح أثر الدين في نفوس المسلمين إذ ذاك ، وكيفية قضاء الرسول بينهم : « جاء رجلان يختصمان في موارث بينهما قد درست ليس بينهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنكما يختصمون إلى رسول الله ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو ما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فأنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها لإصطلاماً في عتقه يوم القيامة ، فبكى الرجلان ، وقال كل منهما حتى لأخي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما إذا أقوما فاذعبا فلتقتسما ثم توخيا الحق ثم استسما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه » .

ولما كانت أحكام القرآن الكريم التي نزلت بصدد بعض الحوادث وأقوال النبي وتعاليمه وإرشاداته إنما تتناول عوالم الأمور لا جزئياتها مما هو كثير الحدوث في كل زمان ومكان ، سمح النبي للولاة الذين أرسلهم إلى الأمصار بالقياس والاجتهاد ، فلما أرسل رسول الله معاذ

ابن جبل إلى ابنه قال له « بماذا تحكم ؟ » قال « بكتاب الله » قال « فإن لم تجد ؟ » قال « بسنة رسول الله » قال « فإن لم تجد ؟ » قال « أجتهد برأيي » فقال عليه الصلاة والسلام « الحمد لله الذى وفق رسول رسولنا لما يرضى به رسوله » .

ولما ولى الخلافة عمر بن الخطاب ، واتسع نطاق الدولة وتراحت أطرافها ، وتنوعت أعمالها وتعمقت نواحي السياسة فيها ، واختلط العرب بغيرهم ، أصبح غير ميسور للخليفة أن يقوم بأعمال القضاء بين الناس ، ورأى عمر أنه لا يستطيع التفرغ للفصل بين الناس في الخصومات فوكل هذه المهمة إلى أشخاص يتفرغون لها ، وسما قضاء أول مرة في الاسلام . قال ابن خلدون « . . . أول من دفعه إلى غيره وفوض به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فولى أبا الدرداء معه بالمدينة وولى شريفاً بالبصرة وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة » وهكذا فصل القضاء من الولاية ، وكتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري في القضاء على إيجازه هو قاعدة الفقه الاسلامي ، وهو الذى تدور عليه أحكام القضاء . وهذا نصه : « أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فاقم إذا أدلى إليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له . أس بين الناس في مجلسك ووجهك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك .

البيئة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً . ولا يمنعك قضاء قضيت بالأمس راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك ، أن ترجع عنه ، فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل . الفهم الفهم عندما يتلجج في صدرك بما لم يبلغك في كتاب الله ولا سنة النبي ﷺ . اعرف الأمثال والأشياء وقس الأمور عند ذلك ، ثم اعمد إلى أحبا إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى ، واجعل للمدعى حقاً غائباً أو بينة أمدأ ينتهى إليه ، فإن أحضر بينته أخذت له بحقه ، وإلا وجهت عليه القضاء فإن ذلك أننى للشك وأجلى للعمى وأبلغ في السد ، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنيماً في ولاء أو قرابة : فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالشبهات . ثم إياك القلق والضجر والتأذى بالناس والتكر للخصوم في مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر ويحسن بها النذر ، فإنه من يخلص بها نيته فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس . ومن تزين للناس بما يعلم الله خلافه منه هتك الله ستاره وأبدى فعله والسلام » (من البيان والبيان) .

تعيين القضاء : فصل عمر القضاء من الولاية كما قدمنا ، ونظراً لأهمية هذا المركز وخطورته ، كان يتحرى العدالة في انتخاب القضاء ، ولا يضع نصب عينيه إلا المصلحة العامة ، وحاول الخلفاء من بعده أن يسيروا سيرته ، فكان أساس انتخابهم الأهلية والاستعداد والورع

والعدل والعلم والمعرفة والذكاء . قال عمر بن عبد العزيز « إذا كان في القاضى خمس خصال فقد كمل ، علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم على الخصم ، واقتداء بالائمة ، ومشاركة أهل العلم والرأى »

وكان تعيين القضاة في يد الخليفة ، غير أنه كان أحياناً يفوض إلى ولاية الأمصار اختيار القضاة لولايتهم ، بعد أن يزودهم بالنصائح ويرشدهم إلى الصفات التى يجب توافرها فيهم ، ومن هذا القبيل كتاب على بن أبى طالب إلى عامله في مصر « ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك من نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتأذى في الرولة ، ولا يحصر من التوى إلى الحق إذا عرفه ، ولا تشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بأذى فهم دون أقصاه ، وأوقعهم في الشبهات وآخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم ، وأصبرهم على تكشف الأمور ، وأصرهم عند انضاح الحكم ممن لا يزدعيه إطراء ولا يستميله إغراء وأولئك قليل . ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل عنه وتقل معه حاجته إلى الناس ، وأعطه من المنزلة ليدلك مالا يطعم فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجاله عنده .

وكثيراً ما كان بعض العلماء ينصرفون عن وظيفة القضاء ، ويرفضون توليها خشية من الله . كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص بمصر ، أن يولى كعب بن ضنة القضاء وكان حكا في الجاهلية ، فأنى كعب قبول ما عرض عليه وقال « قضيت في الجاهلية ولا أعود اليه في الإسلام » ، وأراد أبو جعفر المنصور أن يولى الامام أبا حنيفة النيمان القضاء ، فرفض وقال له « اتق الله ولا ترع في أمانتك إلا من يخاف الله . والله ما أنا مأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب ولو اتجه الحكم عليك ثم هدتني أن تفرقني في الفرات أو ألتى الحكم لاخترت أن أغرق ، ولك حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم لك ولا أصلح لذلك » .

وكان القضاة على العموم من خيرة الناس شريفي النفوس موفوري الكرامة يخشون الله ويحكمون بين الناس بالعدل ، وكانوا مستقلين في أحكامهم ، ولم يكن للولاة سلطان عليهم في قضائهم ومع ذلك فأتى شذأ أحداهم عن الطريق السوى كان الخليفة له بالمرصاد . حكى لنا الكندي أن هشام بن عبد الملك الأموى بلغه أن يحيى بن ميهون الحضرمى لم ينصف بيتياً احتمك عليه بعد بلوغه ، فلما علم الخليفة بهذا عظم ذلك عليه ، وكتب إلى عامله على مصر يقول « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحوراً وتخیر لقضاء جندك رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً ساجداً من العيوب لا تأخذه في الله لومة لائم » .

وكان النظام المتبع في بداية الأمر هو تولية قاض واحد لكل إقليم ، غير أنه لما ازداد العمران ، وكثر السكان ، زاد تبعاً لذلك عدد القضاة في كل إقليم ، حتى أصبح في

المدينة الكبيرة الواحدة عدة قضاة، وقاضى حاضرة الخلافة لم تكن له أمة مميزة على سائر القضاة، في زمن الخلفاء الراشدين ودولة بني أمية، كما لم يكن له حق التدخل في اختيارهم، غير أنه في أيام الدولة العباسية ظهر نظام جديد مأخوذ عن القرم في زمن هرون الرشيد، وذلك بأن أطلق على قاضى بغداد « قاضى القضاة »

وأول من لقب بهذا اللقب القاضى أبويوسف، وكان رجلاً جليل القدر، ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وقد خدم القضاء خدمات جليلة، وكان يطوف على القضاة ويتفقد أحوالهم وسيرهم، وهو أول من بدل لباس العلماء وميزهم بلباس مخصوص بهم، بعد أن كانوا يلبسون كسائر الناس.

قال المقرئ « فلما قام هرون الرشيد بالخلافة، ولي القضاء أبويوسف يعقوب بن إبراهيم أحد أصحاب أبي حنيفة بعد سنة سبعين ومائة فلم يقد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر، إلا من أشار به القاضى أبويوسف واعتنى به » وأصبح لقاضى القضاة من بعده الحق في تعيين قضاة بغداد، ثم امتد ذلك إلى تعيين قضاة الأقاليم. أما في مصر والأندلس فقد اقتدوا بالعباسيين، وأصبح هناك قاضى قضاة بولى القضاء.

اختصاص القاضى : كان اختصاص القاضى في بداية الأمر مقصوراً على الفصل بين الناس

في الخصومات كما رأينا، غير أن دائرة اختصاصه أخذت في الاتساع، حتى أصبح له حق النظر في عدة أمور، جعلت سلطته كبيرة إلى حد عظيم. وفي ذلك يقول ابن خلدون « استقر منصب القضاء آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين، بالنظر في أحوال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم، وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم على رأى من يراه، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم. وصارت هذه كلها من متعلقات وظيفته وتوابع رايته » ومن هذا نرى كيف أن أعمال القاضى كانت متعددة متشعبة، وسلطته واسعة، وقد ذهب بعض الخلفاء إلى توسيع سلطتهم أكثر من ذلك، فولوا بعضهم قيادة الجند، وولى العزيز بالله الناطقى أحدهم القضاء بمصر، وأضاف إليه قضاء الشام والحرمين والمغرب وجميع مملكة العزيز والخطابة والإمامة والعيار في الذهب والفضة والموازين والمكايل وجمع بعض القضاة بين منصب القضاء والوزارة.

غير أنه لا يفوتنا أن نذكر أن هذا الاختصاص كان يختلف باختلاف الدول والعصور،

ولما ضعفت الخلافة وأصبح الأمر بين الأعاجم ، قلت سلطة القاضي ، وضاعت دائرة نفوذه بالتدريج حتى أصبح عمله مقصوراً على الفصل في الخصومات ، والنظر في الأحوال الشخصية ، وتختص الحاكم الشرعية اليوم بالنظر في الأحوال الشخصية فقط . كذلك إذا كان القاضي ذا ولاية خاصة برمان أو مكان أو حادثة ، فسلطته تكون ضيقة مقيدة لا تشمل إلا ما خصص له . وكان القضاة يتخذون المساجد أماكن لقضائهم بين الناس ، ثم اختلف الفقهاء في جواز ذلك ، وقد أجازوا للقاضي استعمال داره مكاناً للقضاء بشرط أن يسمح للناس بالدخول فيها ، وقد كانت هذه الطريقة متبعة بمصر إلى عهد قريب ، حتى أعادت الحكومة للمحاكم مبانى خاصة بها .

وبجانب وظيفة القضاء كانت توجد مهنة « المدول » ، وتنحصر مهمة هؤلاء في أمرين ، كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم حسب الشروط الشرعية ، وتركبة الشهود الذين يؤدون شهاداتهم أمام القاضي .

قال ابن خلدون « العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تصرفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام من إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملاً عند الاشهاد وأداء عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملأهم ودونهم وسائر معاملاتهم . وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية ، والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام اصولها ، ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها » .

ولا دليل على أنه كانت في عهد الخلفاء الراشدين سجلات تدون فيها الأحكام التي يصدرها القضاء ، ولكن تناكر الخصوم أدى إلى التفكير في هذا الموضوع ، ووجدت هذه السجلات في عهد الدولة الأموية . قال محمد بن يوسف الكندي ، كان سليم بن عزيز قاضي مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان فاختصم إليه في ميراث ، ف قضى بين الورثة ، ولكنهم تناكروا ورجعوا إليه ، ف قضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه ، وأشهد فيه شيوخ الجند ، فكان بذلك أول قاضٍ بمصر سجل أحكامه .

رأب القاضي : أول من خصص وائناً للقاضي عمر بن الخطاب ، قررض للقاضي سليمان بن ربيعة خمسمائة درهم في كل شهر ، وجعل لشریح قاضي البصرة مائة درهم في كل شهر كذلك ومثوته من الحنطة ، واستمرت الرواتب على هذا النحو زمن الخلفاء الراشدين ، ثم ارتفعت في عهد الأمويين كثيرها من رواتب الجند والعمال ، وكان مرتب القاضي بضخم

أحيانا عندما تسند إليه أعمال أخرى، فكان عبد الرحمن بن حجية قاضى مصر فى ولاية عبد العزيز بن مروان يتقاضى مائتى دينار على القضاء، ومائتى دينار على القصد، ومثلها على بيت المال، وكان عطاؤه مائتى دينار وجائزته كذلك، فكان يأخذ ألف دينار فى السنة. وجاء فى تاريخ الكندى: «وفى ما وجدت فى ديوان بنى أمية برامة زمن مروان بن محمد فيها بسم الله الرحمن الرحيم من عيسى بن أبى عطاء إلى خزان بيت المال فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضى برزقه لشهر ربيع الأول وربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين ومائة: عشرين دينارا، واكتبوا بذلك البرامة. وكتب يوم الأربعاء ليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين ومائة». ويستخلص من هذا كذلك أن المرتبات كانت تصرف مقدما.

وتصاعدت المرتبات تصاعدا كبيرا زمن العباسيين، غير أنها كانت تختلف باختلاف الأمصار والعصور، فكان راتب القاضى فى الدولة الفاطمية ١٢٠٠ دينار فى السنة، ما عدا المئونة والهدايا، وبلغ راتب القاضى فى بغداد زمن المعتضد، خمسمائة دينار فى الشهر، يدخل فى ذلك أجر عشرة من الفقهاء وخليفة القاضى. ومن الظواهر الغريبة أنه فى زمن ضعف الدولة دخل القضاء فى الانحلال، فكان القضاة يدفعون مبلغا معينا من المال، ثم يتولون هم جمع دخل القضاء لتقسيمه، وهى طريقة عقيمة تدل على مقدار اضطراب أمور الدولة واختلال شئونها.

ديوان المظالم: هو هيئة قضائية عالية تشبه محكمة الاستئناف، ولذلك كانت سلطة والى المظالم أعلى بكثير من سلطة القاضى، قال ابن خلدون عن ولاية المظالم: «... وهى ولاية متميزة من سطوة السلطة ونصفه القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رتبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدى، ولوالها النظر فى البيانات والتقرير واعتداد الامارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحل الخصم على الصلح واستحلاف الشهود: وذلك أوسع من نظر القاضى». والواقع أن الضرورة تجتم وجود مثل هذه الهيئة إنصافا للمظلومين وإغاثة للمستضعفين، فقد كان من اختصاص هذه الهيئة أن تنتظر فى غلطات الشعب، وقد تكون هذه شكوى من قضاة لم ينصفوا المتقاضين، أو من ولاية استبدوا بالامر، وظلموا رعاياهم، أو من جباة أموال سادوا عن الطريق المستقيم، أو من أبناء الخلفاء أو أهل الجاه وأصحاب النفوذ، ممن اغتالوا أموال الناس وأمتعهم ظلما وعدوانا، أو ماشابه ذلك من الشكاوى التى ربما لا يستطيع القضاء تنفيذ أحكامهم فيها.

ولم يعرف عن الخلفاء الراشدين أنهم جلسوا لسماع المظالم، وذلك لأن ألوازع الدين فى عهدهم كان له سلطان على نفوس المسلمين، فكانوا يجدون زاجرا من أنفسهم ينمعن عن الظلم والاستهتار بحقوق الغير، غير أن علوا اضطرا إلى النظر فى المظالم فى عهد خلافته، ولو أنهم يعين

لذلك يوماً مخصوصاً، ولا زمناً محوداً بل كان ينصف كل من جاءه شاكياً بحق . ولكن تطور الأحوال، وتغير طباع الناس، واتسع الملك في أيام بني أمية، دفع بعض خلفائهم إلى تخصيص يوم



مجلس القضاة في غرناطة

لتنظر في مظالم رعاياهم، وأول من فعل ذلك عبد الملك بن مروان، وكان يستعين بقاضيه ابن إدريس الأزدي فيما أشكل عليه، وتبعه في ذلك بعض الخلفاء من بني أمية، ولكن بعضهم أهمل هذه القاعدة، إلى أن جاءت الدولة العباسية، فعاد الخلفاء إلى اتباعها، وأول من جلس منهم للظالم المهدي ثم تبعه آخرون، وكانوا كثيراً ما يستندون هذا المنصب إلى أحد وزرائهم، أو قضائهم كما فعل المأمون لقاضيه يحيى بن أكنم، والمتصم لقاضيه أحمد بن أبي دؤاد، وكانت الحالة في الدولتين الطولونية والفاطمية بمصر، كما كانت في الدولة العباسية ببغداد، وقد بنى سلاطين الدولة الأيوبية بمصر داراً لهذا الغرض أطلقوا عليها « دار العدل » وأظهروا هم وخلفاؤهم من المماليك عناية كبيرة في نظرم مظالم الناس وإنصافهم .

الشرطة : أدخل عمر بن الخطاب نظام العسس في الليل، ولما جاء علي بن أبي طالب نظم الشرطة، وأسندوا إلى رئيس سماء « صاحب الشرطة »، ولما كان هذا المنصب رفيعاً، كانوا يستندونه دائماً إلى رجال من صفوة الناس . وكانت الشرطة في الأصل تابعة للقضاء، لأنها كانت تساعد على تنفيذ أحكامه، وتمهد الطريق لإقامة الأدلة على المتهم لاثبات الجريمة، ولكنها بتطور الحوادث والأحوال انفصلت عنه في أيام الدولة العباسية، وأصبح لصاحب الشرطة النظر في الجرائم وإقامة الحدود، وأصبح اختصاصه مستقلاً عن اختصاص القاضي . وقد ذكر القرافي فروقاً عشرة بين القاضي ووالي المظالم، وفروقا تسعة بين القاضي ووالي الشرطة، وكان بعض القضاة يجمع بين ولايتي القضاء والشرطة أو المظالم .

الحسبة

قال ابن القيم في كتاب الطرق الحكيمة « وأما الحكم بين الناس فيما لا يتوقف على الدعوى فهو المسمى بالحسبة والمتولى له « والى الحسبة » وقد جرت العادة بأفراد هذا النوع بولاية خاصة، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة والمتولى لها يسمى والى المظالم . . . » والحسبة منصب ديني من قبيل القضاء، وأول من وضعها عمر بن الخطاب عندما استعمل عبد الله ابن عتبة على السوق، فقد قال العلماء هذا أصل ولاية الحسبة، وكانت مهمة والى الحسبة أو كما يسميه المتأخرون المحتسب، الإشراف على السوق لمنع ما يحدث من غش وتلاعب في كل ما يباع ويشترى، من جهة وزنه أو كيله أو نوعه أو ثمنه أو نظافته أو ما شاكل ذلك، وكان له أن ينظر في كل ما يضر السابلة فيعمل على إزالة أي عقبة في سبيلهم، كما كان له أن يمنع الناس من حمل ما زاد على طاقتهم، أو تحميل الحيوانات أو السفن أكثر مما ينبغي، وكان له أن يشرف على نظافة الشوارع والأزقة، ويحكم بهدم المباني المتداعية للسقوط وإزالة أنقاضها، ومنع الجلبين في المكاتب من ضرب تلاميذهم ضرباً مبرحاً .

وقد اهتم نظام الحسبة في الإسلام لدرجة كبيرة، وكان ينال قسطاً وافراً من عناية الخلفاء والقضاة، وعملوا على توسيع دائرة نفوذ المحتسب، حتى جعلوها تشمل كل أمر معروف ونهي عن منكر، مما أجاز بعضهم إعطاء المحتسب حق الإشراف على المساجد، ليروا أن الصلوات تقام في مواعيدها، وأن الأئمة والمؤذنين يؤدون أعمالهم حسب الأوامر الشرعية .

وكانت هذه الأعمال كلها في بداية الأمر من الواجبات على القاضي، ولكنهم بعد قليل أفردوا لها ولاية خاصة، ليكن يتفرغ صاحبها لهذا العمل المتشعب الكثير، ومع ذلك كان كثيراً ما يحدث أن تعاقب ولاية الحسبة إلى القضاء زمن الناطقين بمصر والأمويين في الأندلس .

وعما يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يقوم بعمل المحتسب بنفسه، وعلى الرغم من أنه كان قد استعمل عبد الله بن عتبة على الأسواق، فقد رآه بعضهم يضرب رجلاً ويقول « حملت حملك مالا يطيق » . ودخل مرة السوق وهو راكب فرأى دكاناً قد أحدث في السوق فكسره، وراه بعضهم يضرب التجار بدة إذا اجتمعوا على الطعام بالسوق حتى يبعدهم عن طرق المارة، ويقول « لا تقطعوا علينا ما بئتنا » .

ولما ترفت الحسبة واتسع نظامها، أصبح للمحتسب نواب يطرفون في الشوارع والأسواق للإشراف عليها كما قدمنا، وللحفاظة على الآداب العامة، في حين كان المحتسب يجلس في المساجد ويشرف على أعمال نوابه . أما في الأندلس فكان والى الحسبة يسير بنفسه في الأسواق

واكباً ، يصحبه أعرأته حاملين الميزان الذى يستعمله ليتحقق من عدم الغش والتدليس . وكان يشرف كذلك على أسعار الحاجات ويمنع التلاعب بها ، ولم يكن يتولى هذا المنصب إلا رجل نزيه عاقل من وجهاء المسلمين .

الحرب ولأمة الجيش

القتال: أذن الله للمؤمنين فى القتال وخوض غمار الحرب، صيانة للنفس، ودفاعاً عن المستضعفين، وتأنيباً للدعوة، ودفاعاً عن مبادئ الإسلام. قال تعالى «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز. الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا المصيلة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وهه عاقبة الأمور » وقال فى سورة البقرة «وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تمتدوا ، إن الله لأصب المتقين. وقاتلوهم حيث اقتسموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ، والفتنة أشد من القتل . ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ، فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم . وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين . الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وانقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » .

ومع هذا أبان الله للمؤمنين ضرورة عدم المقاتلة إذا لم يكن هناك ذاع. لما قال تعالى «فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سيلا . وقال فى سورة الأنفال «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم » .

الجند: لم يكن للعرب فى الجاهلية نظام مخصوص بالجند إذا استتبنا القليل من الدول العربية ، وذلك لأنهم كانوا على بداهتهم ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال معاً وفرساناً إذا ما دعا داع ، حاملين أسلحتهم المعروفة فى ذلك الوقت وهى السيف والرمح والفرس ، وإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم وأحوالهم ، فلما جاء الإسلام أنشئ الجند القليل فى بداية الأمر تحت لوائه ، ثم أخذ العدد فى التزايد ، وألف الدين الجديد بين قلوبهم وجعلهم يداً واحدة ، وأصبحوا يدافعون عنه بالنفس والنفس ، وضاربوا كلهم جند الإسلام كباراً وصغاراً ، يلبون دعوة النبي أو الخليفة ، ويقاتلون بنفوسهم تامة فى سبيل الله .

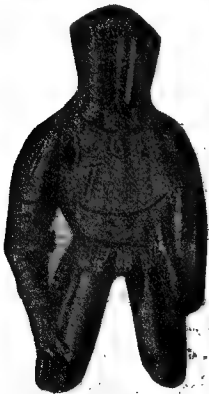
وأخذ عدد المسلمين يشكروا بالفتوح ، واستطاعت جيوش الاسلام أن تفتح



الفام والعراق ومصر ، ثم بدوا
يقيمون في هذه الأماص في خارج
المدن المظلمة وفي معسكرات لهم ،
فقد فتح عمر بن الخطاب إلى خطر
استيطانهم لمكان خاص ، وانصرفهم
إلى الزراعة وتمكين الثروة وامتلاك
المقارن الثابتة ، ومن ثم انصرفوا
عن الجندية ، والدولة لم تزل في
طورت كونيها ، فامرهم أن ينصرفوا
انصرافا تاما إلى الأعمال العسكرية ،
وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق
عيالهم .

والواقع أن عمر بن الخطاب
هو أول من جعل الجند فئة

جند بأعلامهم وأبواقهم في القرن الثامن للهجرة



مخصوصة ، وأنشأ ديوان الجند للإشراف عليهم بتقيد
أسمائهم وأوصافهم ، وترتيب أرزاقهم وإحصاء أعمالهم .
ويظهر أن ذلك النظام الذي بدأ في أيام عمر تم
واكتمل في أيام بني أمية . والمسلمون حتى أيام عمر
كانوا مدفوعين إلى القتال بمحاطفة دينية قوية ، نظما
حدثت الفتنة في خلافة عثمان ، وانقسم المسلمون على
أنفسهم ، وأخذوا يقتتلون كانوا مدفوعين إلى
ذلك بمحاطفة الدفاع عن الرأي ، ولما بدأت الأمور
تستقر لبني أمية ، بدأ المسلمون يتقاعدون عن الحرب ،
ويرغبوا عن القتال ، فلم يكن هناك بد من إرغامهم على
القتال عن هذه المحاطفة ، فأدخل جندا التجنيد الإلزامي
في عهد عبد الملك بن مروان .

وكان الجند حتى آخر الدولة الأموية من العرب ،
غير أنه لما جاءت الدولة العباسية لم تكن قد قامت
على اكتشاف الانحطاط ، أدخلوا هذا العنصر الجند

دعرج أبي عبد الله آخر ملوك الاندلس

في الجيش ، وكان في بداية الأمر من آل خراسان الذين نصروا دعوة العباسيين ، ثم أخذت العناصر الأجنبية من الأتراك تتكاثر حتى تمكنت من الدولة ، وسيطر هؤلاء الأجانب على الخلفاء ، وقل شأن العرب في الجيش ، وأخذ الأعاجم ينظرون إليهم نظرة احتقار ، ولم يلبث أن صار الأمر للأتراك ، وسقطت الدولة العباسية ، وكان جند المماليك بمصر يتكون من الأتراك والجرس والروم والأكراد ، فكانوا يتعاون المماليك ، ثم يدربونهم بطرق خاصة

فيعلمونهم الكتابة والقرآن والعلوم الشرعية وفنون الحرب . واستقلوا بمصر حتى استولى عليها السلطان سليم الفاتح عام ١٥١٧ ، فضعف شأنهم ، ولكنهم حافظوا على صيتهم الحرية حتى قضى عليهم محمد علي في مذبحة القلعة عام ١٨١١ ، أما الدولة العثمانية فكان عندها جيوش من الإنكشارية ، وهؤلاء كانوا عضداً قوياً للدولة مدة من الزمن ، ولكنهم صاروا وبالا عليها بعد ذلك ، وتدخلوا في شئونها تدخلات معيياً أدى إلى اضطراب أحوالها ،



بعض جنود الإنكشارية في الدولة العثمانية

وكان من بين عوامل ضعفها ، وتمكن السلطان محمود الثاني من إبادتهم عام ١٨٢٦ ، وأخذت الدولة في تكوين جيوش نظامية تسير حسب الأنظمة الحديثة .

قيادة الجيوش : كان النبي قائد جيوش المسلمين ، ولما جاء الخلفاء من بعده أصبحت القيادة لهم . غير أنه بتطور الأحوال وتعدد الجيوش المقاتلة في البلدان المختلفة بعد وفاة النبي ، أصبح من العسير على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، فأخذ يختار أصلح الناس لولايتها ، ممن عرفت عنهم الشجاعة والتجربة والاقدام ، واشتهروا بالذكاء وحسن التدبير ، وكانت طاعتهم واجبة ، كطاعة الخليفة نفسه لأن كلامهم نائبه . وكان ينوب عنه في إقامة الصلاة ، وإذا ما تعدد القوادى في مكان واحد ، أسند الخليفة إلى أحدهم هذا الواجب الديني ، فيصبح هذا القائد المقدم على الجميع في الشؤون الأخرى كذلك . ومضى انتهى الفتح ووقف القتال ، أصبحت مهمة هؤلاء القوادى مقصورة على النظر في أمر الجند وتدريبهم وتحسين معداتهم وأسلحتهم ، وجماديون الجند الذي أسسه عمر بن الخطاب أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه في الإسلام

وكان العرب في الجاهلية يتبعون طريقة الكروا والفر في القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آنسوا في أنفسهم ضعفاً فروا ، ثم عادوا فكروا ، وهكذا كانوا يسرون على غير ضابط أو نظام ، غير أن قواد جنود المسلمين لم يرتاحوا لهذه الطريقة ، ووجدوا أنها لا تكفل النجاح ، ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة . ونزل الآية الكريمة « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص » ، وأخذ المسلمون أيام النبي يقفون للقتال صفوفاً كما يفعلون في الصلاة ، ثم يسرون لملاقاة العدو متضامنين ، ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه . وهكذا باغتوا البدو بنظام مجهول ، فكانت الغلبة لهم ، وبهذا النظام كذلك لا قوا أعداءهم من الفرس والروم ، فكانوا الفاتحين .

وخير ما يشرح لنا طريقةهم في تسير الجنود ، كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص حيث يقول « وترغب بالمسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم مسيراً يتعبهم ، ولا تقصر بهم عن منزل يرفق بهم حتى يبلغوا عدوهم . السفر لم ينتقص من قوتهم ، فإنهم سائرون إلى عدوهم مقيم حامى النفس والكرام ، وأقم بمن موك في كل جمعة يوماً وليلة حتى تكون لهم راحة يميون بها أنفسهم ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم ، ونزع منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق به ، ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً فإن لهم حرمة وذمة ابتليتم بأوفاءها كما ابتلوا بالصبر عليها فاصبروا لكم فتولوا خيراً ، ولا تنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح ، وإذا وطئت أرض عدوك فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخف عليك من أمرهم شيء ، ولكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطعن إلى نصحه وصدقه ، فإن الكذوب لا ينفعك خبره ، وإن صدقتك في بعضه ، والغاش عين عليك وليس عينا لك ، ولكن منك عند ذنوبك من أرض العدو أن تكثر الطلائع وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومراقبهم ، وتنج الطلائع عوراتهم ، واختر الطلائع أهل البأس والراى من أصحابك ، وتغير لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً كان أول ما تلقاهم القوة ، واجعل أهل السرايا من أهل الجهاد والصبر على الجلاء ، ولا تخص أحداً بهوى فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايبت به أهل خاصتك . ولا تبث طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة أو ضيعة ونكابة ، فإذا عاينت العدو ، فاضم إليك أقاصيك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم بالمناجزة ، ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عودة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كحرفة أهلها بها ، فتضع بعسبك كصنعه بك ، ثم أذك حراسك على عسكرك وتيقظ من البيات مجهلك »

وفي وصية على بن أبي طالب للجند يوم « صفين » ، نرى خلاصة واضحة لنظام الجيوش

في الحرب أيام الخلفاء الراشدين ، وإليك الوصية « فسووا صفوفكم كالبيان المصوص ، وقدموا الدارع وأخروا الحاسر ، وعضوا على الأضراس ، فانه أنبي للسيوف عن الهام ، والتروا على أطراف الرماح فانه أصون للاستنة ، وغضوا الألبصار فانه أربط للجأش وأسكن للقلوب . واخضوا الأصوات فانه أطرد للفشل وأولى بالوقار ، وأقيموا رايانكم فلا تبيعوها ولا تملعوها إلا بأيدى شجعانكم ، واستعينوا بالصدق والعبر فانه بقدر الصبر ينزل النصر » .

وفي أيام الدولة الأموية ، اختلط العرب كثيرا بالعجم ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أتي تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها في الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى قلب الجيش ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى الميمنة ، وأخرى إلى يسارها وتسمى الميسرة ، ثم تكون أمامها كتية ، وهي من الفرسان في الغالب ، وتسمى المقدمة ، وكتية خلفها ، وتسمى ساقة الجيش ، وبذلك تركوا نظام الصفوف ، ولم يمدوا بصحبت معهم نساءهم وأولادهم إلى ميدان القتال ، كما كانوا يفعلون من قبل . وبعد تقدمهم في المدنية فتتروا في طرق قبضة الجيوش ، وكانوا دائما شديدي الحرس على المحافظة على خطوط رجعتهم .

أسلحة الجيش : تنحصر أسلحة الجيش أيام الاسلام الأولى ، في السيف والقوس والرمح والترس والدرع ، وهي التي كان يستعملها العرب في جاهليتهم . وكانت لهم مهارة عظيمة في استعمالها ، لأنهم كانوا يستعملونها في الدفاع عن العرض والنود عن الحي ، وفي الصيد ، ونخص منها بالذكر القوس ، فقد برعوا في استعماله إلى حد يدعو إلى العجب . ولاهمية هذا النوع من السلاح ، كان قواد المسلمين يحضون رجالهم دوما على إتقان الرمي بالنبل ، وكان رسول الله يقول « أركبوا وأرموا ، وإن ترموا أحب إلي من أن تركبوا » ويقول كذلك « أعدوا ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي . »

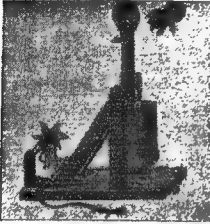


منجنيق لرم السهام

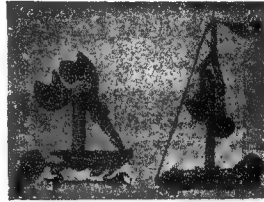


منجنيق لرمي الحجارة

وكان لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر في تحسين نوع أسلحتهم ، فلاحظ أنهم عملوا من الأقواس آلات مركبة لتذف السهم قذفاً شديداً ، وبعضها لتذف عدة سهام دفعة واحدة ، كما يلاحظ ذلك التحسين في السيف والترس وغيرهما . كذلك كانت هذا الأثر واضحاً في اقتباس العرب لآلات الحصار ، وأهمها المنجنيق والدبابة والكيش والنار اليونانية ، وكانوا يجملونها تمام الجمل .



منجنيق لرى النفط



منجنيق آخر لرى الحجارة

ولا ننسى مع ذلك أن الذي ساعد العرب على الفتح والنصر في صدر الإسلام عوامل متعددة ، أهمها نشاطهم ، وصراحة حركتهم ، وخفة أحلامهم ، واستنارهم بالموت ، واعتقادهم بالقضاء والقدر ، وثبات عزيمتهم وصبرهم على المسكاره ، وظهور قوادهم ، وما اشتهروا به من مهارة في ركوب الخيل ، واستعمال القوس .



دبابة لتقب الاسوار فوقها برج

الأسطول : كان العرب قبل الإسلام يخشون ركوب البحر ، فلم يقدموا على ذلك ، حتى جاء الاسلام ، واتسعت رقعة الدولة حتى شملت الشام ومصر ، وهناك على شواطئها شاهد



الكيش (وهو دبابة لها رأس كالكيش)

العرب سفن الروم ، فقطعت، تقوسهم إلى مجارة أعدائهم، وركوب البحر مثلهم ، ولكن عمر كان



سفينة عربية

لهم بالمرصاد ، فتنعم منعاً باتاً من
الاقدام على ذلك، غير أن معاوية
وهو في الشام ألح عليه في ذلك ،
وحجب إليه الغزو بالبحر ،
فكتب عمر إلى عمرو بن العاص
والى مصر يسأله أن يصف البحر ،
فكتب ابن العاص يقول: «يا أمير
المؤمنين إني رأيت البحر خلقاً
كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس
إلا السماء والماء ، إن ركد أحزن
القلوب ، وإن ثار أزعج العقول ،
يزداد فيه اليقين قلة ، والشك كثرة ،
هم فيه دود على حود ، إن مال
غرق ، وإن نما بوق ، فلما جاءه
الكتاب كتب إلى معاوية يقول

« والذي بعث محمداً بالحق لا أحمل فيه مسلماً أبداً » .

ولما جاء عثمان أعاد معاوية الكرة عليه طالباً أن يسمح له بغزو الروم بحراً ، فأجابه
إلى طلبه ، على ألا يحمل أحداً على ركوب البحر كرها بل يجعل الأمر اختيارياً ، ونجح معاوية
في غرضه فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وأخذوا يتفوقون على الروم وغيرهم ،
ثم أخذت دور الصناعة تنتشر في كل مكان ، في الشام ومصر وشمال إفريقيا والأندلس ، وكثر
عدد سفن المسلمين وأتقن تسليحها ، وكان لهذه البحرية القوية أكبر الأثر في اتساع الدولة
الإسلامية ، باستيلائها على كثير من الجزر الكبرى في البحر الأبيض المتوسط وجزء من شواطئها ،
ولكن هذه القوة البحرية أخذت في الضعف بانحطاط الدول الإسلامية في الشرق والغرب ،
غير أن الأسطول الإسلامي استعاد كثيراً من قوته أيام الدولة العثمانية ، ولكنه عاد فانحط
على أثر ضعفها .

الحراج والزكاة

بيت المال : بيت المال عند العرب بعد الاسلام هو بمثابة وزارة المالية في وقتنا هذا ، فيه بيان شامل بمصادر الإيرادات المختلفة ، ثم بيان آخر بمصروفات الدولة بجميع أنواعها ، ولم تكن الإيرادات كلها نقداً بل كان بعضها بالنوع (أى من أنواع المحصولات) ، كالأسلحة والأقشة والغلال ، فقد كان لبيت المال نصيب في الغنيمة والنبي ، وترد إليه ضريبة الحراج والجزية والعشور وما شاكل ذلك . وكان بيت المال يسمى الديوان الساسى ، لأنه أصل الديوانين ومرجعها ، وكان عبارة عن عدة بيوت تحفظ أنواع الإيرادات فيها ، كل في بيت ، فكان هناك ديوان الخزنة للقمماش والأموال ، وديوان الأهرام للغلال ، وديوان خزائن السلاح للأسلحة والنخائر . ومن إيرادات بيت المال كانت تصرف أرزاق الجنود والقضاة والولاة ، وبها تشتري الأسلحة والنخائر ، وتنفذ المشروعات العامة المفيدة ، ككبرى الأنهار وإصلاح مجاريها وحفر الترع .

وأهم موارد بيت المال ثلاثة ، خمس الغنائم ، والحراج ، والصدقات . أما الغنيمة فهي كل ما يناله المسلمون من المشركين بالقتال ، وهو عبارة عن الأسرى والسبي والأموال والأراضي . أما الأسرى فهم المقاتلون الذين يقعون في الأسر ، والسبي هم النساء والأطفال الذين يقعون في أيدي المسلمين ، وتقبل القدية عنهم جميعاً . وأما الأموال فيقصد بها ما يمكن نقله من مال أو ماشية يغنمها المسلمون في قتالهم . وكان النبي أول الأمر يتصرف فيها كما يترأى له ، ثم صار يفرقها بين المهاجرين والأنصار بالتساوى ، وعند ذلك نزل الآية الكريمة « واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » فاتبعت أحكامها ، وبعد موت النبي أصبح الخمس من حق بيت المال ، وتوزع الأربعة الأقسام الباقية على المقاتلين .

وأما الأراضي التي كان يستولى عليها المسلمون صلحاً أو عنوة ، فهي غنيمة لهم ، غير أن الآراء اختلفت في أمر التصرف فيها ، فقال بعضهم إنها غنيمة كغيرها من الغنائم ، وعلى ذلك وجب توزيعها بين المقاتلين كغيرها ، و فريق قال بوجوب إبقائها في أيدي أهلها ، على أن يؤدوا ضريبة الحراج عنها ، ويصبح هذا الحراج فيئاً للمسلمين على عمر الأيام ، ينتفعون به في كل العصور ، أما الطريقة الأولى فتحرم من يأتي من المسلمين بعد هؤلاء الغانمين ، فلا تترك لهم شيئاً يستفيدون من ثمرته ، وكان عمر بن الخطاب من رأى هذا الفريق . وقد جاء هذا واضحاً في كتابه إلى سعد بن أبي وقاص بعد فتح العراق حيث يقول

« أما بعد فقد بلغنى كتابك ، تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم الأرض بينهم مغناهم ، وما آفاه الله عليهم ، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به من العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر ، واترك الأرضين والأنهار بعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين ، فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء ، وعلى ذلك فرض عمر ضريبة الخراج على أهل العراق وغيرها من البلاد التي فتحها المسلمون .

وجاء في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون ، فتنقسم بثلاثة أقسام ، أحدها ماملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء ، فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الفاتحين إلا أن يطبقوا نفساً بتركها ، فتوقف على مصالح المسلمين ، وقال مالك تصير وقفاً على المسلمين حين غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبو حنيفة للامام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين ، فتكون أرضاً عشيرة ، أو يعيدها إلى أيدي المشركين بخراج يضرب عليها ، فتكون أرض خراج »

الخراج

خراج الأرض : تجمع كلمة الخراج في معناها ثلاث ضرائب ، ضريبة الأرض الخراجية والجزية والعشور ، وقد أشرنا فيما سبق إلى خراج الأرض ، وهو عبارة عن الضريبة التي كان يجبيها المسلمون عن الأراضي التي كانوا يستولون عليها عنوة أو صلحاً ، وتبقى في يد أهلها ، وما يجدر ذكره أن هذه الأراضي كانت تبقى ملكاً لهم يتوارثونها ويتبايعونها ، وليس لأحد أن يأخذها منهم ، ويبقى عليها الخراج دواماً حتى ولو أسلم أهلها .

وبجانب هذا النوع من الأراضي ، كانت توجد ثلاثة أنواع أخرى ، لا يفرض عليها خراج ، وإنما تكون أرضاً عشيرة ، أي يدفع عنها أصحابها عشر ثمارها ومحصولاتها زكاة لها . أما هذه الأنواع الثلاثة من الأرض ، فقد جاء ذكرها في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي حيث يقول « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام ، أحدها ما استأثفت المسلمون إحياءه فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثاني ما أسلم عليه أربابه ، فهم أحق به ، فتكون على مذهب الشافعي أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثالث ممالك عن المشركين عنوة وقهراً فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفون العشر من غلتها ، وحيث تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج ، والقسم الرابع ما صلح عليه المشركون من أرضهم ، فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول في فرض الضرائب على الأراضي ، وقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التي كانت خاضعة لهم ديوانا خاصا بهذه الضرائب ، ليشرع على الوارد منها والمنصرف ، وكل ما يتعلق بهذا الشأن ، وكانوا يخصصون لهذا الغرض العمال والجباة والكتبة ممن يصلحون لهذا العمل ، فلما جاء المسلمون أبقوا هذه الدواوين على حالها ، وأبقوا بها الكتبة من أهل البلاد كما كانت الحال من قبل ، واستمرت لغة الدواوين كما كانت ، القبطية بمصر ، والرومية بالشام ، والفارسية بالعراق ، غير أنه بتقدم العرب في الحضارة : وظهر كثير منهم ممن حذقوا الكتابة والحساب ، وكل أمر الدواوين إلى رجال من المسلمين ، وأصبحت لغتها العربية وأول من فعل ذلك عبد الملك بن مروان

تقدير الخراج وجبايته : أرسل عمر بن الخطاب إلى أرض السواد من يسحها ، ثم قرر عليها الخراج ، مقادير محددة من المال والغلة ، تجبي كل عام ، بحسب مساحة كل قطعة من الأرض ، وفي جهة أخرى جعل الخراج مقادير محددة من المال تدفع بحسب نوع غلة الأرض ، وفي رأى أبي يوسف صاحب كتاب الخراج ، أن طريقة التجديد هذه ، فيها ضرر على بيت المال وعلى أهل الخراج ، وهو يفضل طريقة « المقاسمة » وذلك بتخصيص حصص شائعة في المحصول لبيت المال ، فيقرر له ثلث المحصول مثلا أو ربعه وهكذا ، كما يفعل بعض أصحاب الأراضي الزراعية في مصر الآن عند تأجير أطيانهم للفلاحين ، فيؤجر الفدان نظير الاستيلاء على نصف محصوله أو ثلثه ، واتباع بعض الخلفاء بالفعل طريقة المقاسمة ، وهذه الطريقة وإن كانت أقرب إلى صالح الفريقين ، إلا أنها متعبة مركبة للحكومات .

ومن العسير علينا ، معرفة قيمة ما كان يجبي من الخراج ، لأن مؤرخي العرب كثيرا ما يخلطون في تقديره ، بعضهم يجعله خراج الأرض فقط ، أو الجزية فقط ، ويجمع آخرون بين الضريبتين ، وربما أدخلوا في حسابهم كذلك العشور ونحوها .

وكان الخلفاء في العادة يستندون الجباية إلى شخص غير الوالي والقائد ، فكان يشرع على عملية جمع الخراج وتكوين الإيراد ، ثم المنصرف منه على وجوه متعددة ، وبعد ذلك يرسل الباقي إلى بيت المال . ويرى أبو يوسف « أن يكون وإلى ذلك قريبا عالما مشاورا لأهل الرأى عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة ، وما عمل به من غير ذلك ، خاف عقوبة الله فيما بعد الموت ، تجوز شهادته إن شهد ، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم . وأن يبعث الأمام قوما من أهل الصلاح والعفاف ، ممن يوثق بدينه وأمانته ، يسألون عن سيرة البقال وما عملوا به في الخراج وكيف جبهوه . والواقع أن بعض الجباة كانوا يستيئون استعمال سلطتهم ويرفقون الناس ، وقد يعذبونهم

بتقييدهم أو ضربهم ضرباً مبرحاً أو ماساً كل ذلك، فكان حسن اختيارهم أمراً ضرورياً، وفرض الرقابة على أعمالهم أمراً محتوماً.

الالتزام : ومعناه أن يتعهد شخص من ذوى الغنى والنفوذ بدفع مال سنة عن خراج إقليم من الأقاليم، أو إحدى المدن أو القرى، ويقوم هو بجمع الخراج لنفسه من هذه الجهة، ويتنافس في الحصول على هذا الامتياز الكثيرون، وقد تحدثت مزايده بين المتنافسين، فيحصل على الالتزام أكثرهم عطاء، وفي هذه الطريقة ضمان كاف للحكومة في تحصيل الضرائب المطلوبة، وبطريقة عاجلة، ولكن أضرارها كثيرة، لأن هؤلاء الملتزمين يسرفون عادة في إرهاب الأهالي وظلمهم وتعذيبهم، فتكون الكارثة على الأرض وبالتالي على الدولة. وقد كره أبو يوسف هذا النظام فكتب ينصح الرشيد « رأيت ألا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المستقبل « الملتزم » إذا كان في قبالة فضل عن الخراج عصف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يحجبهم: ليسلم مما يدخل فيه. وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية، والمستقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبالة، ولعله يستفضل بعد ما يتقبل به فضلاً كثيراً، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية، وضرب لهم شديد، وإقامته لهم في الشمس، وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم، ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد، الذي نهى الله عنه، إنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو، وليس يحمل أن يكلفوا فوق طاقتهم ».

وكان الصحابة في صدر الاسلام يكرهون طريقة الالتزام هذه، وينهون عن اتباعها، غير أنه بمضى الزمن وتطور الأحوال، واختلاط العرب بالرومان، لجئوا إلى اتباعها بعد أن اقتبسوها عنهم، لأنها كانت شائعة في الدولة الرومانية، وهذا النظام قديم من أيام اليونان. ولم يلبث العرب أن أدخلوا نظام الالتزام في القضاء والحسبة والشرطة.

الجزية : هي مبلغ معين من المال، كان يفرضه المسلمون على الرجال الأصحاء القادرين من أهل الدمة، وجميع في أوقات معينة من السنة، ويسقط بالاسلام. وكان يعفى من دفعه النساء والصبيان، والمساكين والربان والعاجزون عن الكسب، وأصحاب العاهات. روى أبو يوسف القاضي في كتاب الخراج، قال « مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل وكان شيخاً كبيراً ضريب البصر، فضرب عضده من خلفه وقال « من أى أهل الكتاب أنت ؟ » فقال « يهودى » فقال « فما ألجأتك إلى ما أرى ؟ » قال « أسأل الجزية والحاجة والسنة » قال

« أخذت عريته، وذهب باليدين، فوضع له يده من الماء، ثم أمره ليعاين بيده الماء فقال « أنظر هذا وضربه، فوالله ما أنصته، إنا كنا شبيبة، ثم أخذ له عبد المرم، إنما له يدان

للفقراء والمساكين ، والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع الجزية عنه وعن ضربائه .

وكانت الجزية أيام النبي وأبي بكر غير محددة ، فكان أمر تقديرها مقروكا لهما حسب ما يراه الواحد منهما من ظروف الأحوال ، أو بالتراضي مع أهل الجزية ، ولما كثرت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر ، رأى تحديد قيمتها ، وكتب إلى أمراء الجند بما قرره في ذلك ، وساروا على طريقة التحديد هذه ، غير أن القيمة تنيرت ، وقدرت حسب درجات الناس ومقدرتهم ، فجعلت في الشهر ٤٨ درهما على الأغنياء و ٢٤ درهما على متوسطي الحال و ١٢ درهما على الفقراء الذين يستطيعون الكسب .

ولما فرضت الجزية على أهل الذمة ، نظير إعفائهم من القتال في جيوش المسلمين ، ثم حمايتهم من الأعداء ، والدفاع عنهم وعن أسلاكهم ، ومنحهم حرية العبادة . قال أبو يوسف « إنه كان قد جرى الصلح بين المسلمين وأهل الذمة في أداء الجزية على ألا تدم بيمهم ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها ، وعلى أن يحقنوا لهم دماهم ، وعلى أن يقاتلوا من فؤأهم من عدوهم ، وعلى أن يخرجوا بالعصيان في أعيادهم ، وعلى أن يذبوا عنهم ، فأدوا الجزية على هذا الشرط ، وجرى الصلح بينهم على ألا يحدثوا بناء يعة ولا كنيسة ، فافتتحت الشام كلها والحيرة إلا أفلها على هذا ، فلها ترك البيع والكنائس ولم تدم »

وحدث أن عرض بعض المشركين أن يقاتلوا الأعداء في جيوش المسلمين ، ويعفوا من الجزية ، فأجاز ذلك عمر بن الخطاب ، ويلاحظ كذلك أن أهل الذمة كانوا غير مطالبين بدفع زكاة عن مواشيهم من الأبل والبقر والغنم ، ولهذا كان من العدالة أن يؤدي أهل الذمة الجزية لبيت المال ، كما كان المسلمون يدفعون الزكاة . والجزية لا تقبل من عبدة الأوثان من العرب ، ولا من المرتدين ، فأولئك كان لهم الإسلام أو السيف ، والحكمة في ذلك الرغبة في توحيد الأمة العربية ، وهو الغرض الذي كان يسعى إليه النبي ، فقد قضى في عهده على الوثنية في بلاد العرب ، وأخرج من بقى بها من النصارى واليهود في عهد عمر .

وقد قضى الإسلام بالرفق بأهل الذمة ، وحسن معاملتهم ، وعدم إرهابهم ، وعدم إبدائهم عند جباية الجزية . قال أبو سيف بنصح هرون الرشيد « وينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نيك وابن عمك محمد ﷺ والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم » وروى عن رسول الله أنه قال « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » وعن عمر بن الخطاب أنه قال عند وفاته « أوصي الخليفة من بعدي بذمة رسول الله ﷺ أن يوفى لهم

يعمدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكفوا فوق طاقتهم».

وليس المسلمون أول من أحدث هذا النظام وفرض الجزية على جزء من الرعية، وإنما سبقتهم إلى ذلك دول أخرى، فحوالي القرن الخامس قبل الميلاد، فرض اليرانيون مثل هذه الجزية على سكان سواحل آسيا الصغرى، نظير حمايتهم من الفينيقيين، وكذلك وضع الرومان والفرس الجزية على جزء من رعاياهم، ويغلب أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس.

العشور : هي المورد الثالث من موارد الخراج، وهي ضريبة كانت تفرض على السفن التي تمر ببعض الثغور، وكذلك على التجارة عند مرورها من إقليم إلى إقليم، وقيمتها عشر حمولة السفن وثمن المتاجر، وهي تشبه الضرائب الجركية في الوقت الحاضر. وأول من فرضها عمر بن الخطاب، وذلك أن أبا موسى الأشعري كتب إليه « أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب، فيأخذون منهم العشر »، فكتب إليه عمر : « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الدمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما، وليس فيما درت المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه ».

الزكاة

الزكاة وتسمى كذلك الصدقة، هي مقدار معين من المال، يدفعه المسلمون كل سنة، ولنفقه وتحصيله طرق خاصة، والزكاة هي المورد الثالث من موارد بيت المال، تؤخذ من أغنياء المسلمين وتوزع على فقرائهم، وكان لها ديوان خاص في مركز الخلافة، ولهذا الديوان فروع في الجهات المختلفة.

وكانت زكاة النقد، أي الذهب والفضة، $\frac{1}{40}$ في المائة من مقدارها، وكذلك كانت زكاة أموال تجاراتهم، وليس في كل ذلك زكاة إذا كان القدر أقل من مائتي درهم. أما زكاة الحاصلات الزراعية، فيختلف قدرها بحسب نوع سقاية الأرض، فإذا كانت سقايتها سهلة بلام تعب ولا مصاريف، فيؤخذ عنها العشر، وإذا كانت تسقى بمجهودات أصحابها وأموالهم، فزكاتها نصف العشر، ولا تؤخذ عنها صدقة في كلتا الحالتين، إلا إذا بلغت خمسة أوسق (١) فما فوق. أما الماشية وتشمل الأبل والبقر والغنم، فكانت تؤخذ عنها زكاة، إذا كان غذاؤها الكلال.

(١) الوسق ستون صاعاً، والصاع خمسة أرطال وثلاث عراقي

المباح ، وكانت لذلك أحكام خاصة ، أوضحها النبي في كتابه الى أنس بن مالك ، لما وجهه الى البحرين ، واليك هذا الكتاب « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله ، فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : في أربع وعشرين من الأبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة (١) إذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت (٢) مخاض أثنى ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت (٣) لبون أثنى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة (٤) طروقة الجبل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة (٥) فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتان الجبل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها (٦) فإذا بلغت خمسا من الأبل ففيها شاة . وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على مائة الى مائتين شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث ، فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها » .

وكانت أموال الزكاة توزع على ثمانية أصناف من الناس ، وهم الذين جاء ذكرهم في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » . ويلاحظ أن ما يخص الفقراء والمساكين من صدقة مدينة ما ، وجب توزيعه على أهل هذه المدينة نفسها ، ولا يجوز توزيعه على أهل مدينة أخرى ، وللخليفة أن يتصرف في الباقي كما يرى ، ولكن في حدود الوجوه التي أوضحها الله تعالى .

(١) أى لكل خمس من الأبل شاة من الغنم في هذه الحالة (٢) من لقتحت أمها (٣) بنت الناقة إذا استكمل العام الثاني ودخلت في الثالث (٤) الناقة الداخلة في السنة الرابعة بلغت أن يضربها الفحل (٥) من الأبل في السنة الخامسة (٦) صاحبها .

Biblioteca Alexandrina



0207123